



(1) (2) (3)

رير الله فلآ ليا الم

# المبحث الرابع: شروط الإجماع

الشرط الأوّل: وجود المستند

مستند الإجماع هو الدليل الشرعي الذي يعتمد عليه المجتهدون في المسسألة المجمع عليها، ويُسمّى أيضا سبب الإجماع أو الدّعي إليه (1)، ويُعبّر عنه بحسرف الحِرّ "عن" فيقال: "إجماع عن مستند" وذلك بخلاف قولهم: "إجماع على المقصود عندئذ الحكم المجمع عليه، كقولهم: الإجماع على عدم حسواز بيسع الطعام قبل قبضه، وقول الإمام الحصاص:" قد يكون الإجماع عسن توقيسف ويكون عن استخراج معنى التوقيف"(2)، والمقصود هنا: المستند.

وقد اختلف الأصوليون في مسألة اشتراط المستند من وجهين:

الأول: في كون المستند شرطًا في انعقاد الإجماع؛

الثاني: في كونه قطعيًا.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

<sup>(1)</sup> انظر: السرحسى، الأصول، 312/1.

<sup>(2)</sup> الفصول في الأصول، 121/2، وانظر: السرحسى، الأصول، 312/1.

<sup>(3)</sup> رواه البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة علمى عمّتسها، حمديث رقسم 5109، صحيح البحاري، 1646/3، ومسلم كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها في النكاح، الجامع الصحيح، 135/4.

# أوَّلاً: هل يُشترط وجود المستند في انعقاد الإجماع؟

معنى ذلك أن الإجماع إذا انعقد على حكم مسألة ما، هل يُشترط وحــود الدليل المتعلّق بعين تلك المسألة؟ أم أن الإجماع هو دليل المسألة ويُستغنى به عن دليلها الجزئى؟

# \* مذاهب الأصوليين في المسألة وأدلتهم

المذهب الأول: لا يُشترط في الإجماع وحود المستند، فينعقد الإجماع عسن المذهب الأول: لا يُشترط في الإجماع وحود المستند، فينعقد الإجماع عند التوفيق لا تَوْقيف" كما وصفه الإمام الآمدي ناقلا لهذا المذهب، (1)، وحاء عند غيره بصيغة " إجماع الأمة تبخيتا" (2) وقد نسبه الأصوليون إلى طائفة شاذّة (3). المذهب المثانى: لابد للإجماع من مستند وهو مذهب الجمهور (4)، يقول الإمام الباحي: " لا يجوز أن يكون العلماء كلهم متّفقين على الحكم عن ظن المناحي: " لا يجوز أن يكون العلماء كلهم متّفقين على الحكم عن ظن المناحي: " الله المناحية المناحة المن

الخما

(1)

(2)

(3)

<sup>(1)</sup> الإحكام، 323/1.

<sup>(2)</sup> نقل الأصوليون هذا المذهب بالصيغة المذكورة وقد شرحها الإمام الزركشي بقوله: "
أن يحصل بالبحت والمصادفة بأن يُوفقهم الله لاحتيار الصواب من غير مستند، وهـو
بالخاء المعجمة من البحت وهو التوفيق" انظر: البحر المحسيط، 450/4، الكلـوذابي
التمهيد، 285/3، الرازي، المحصول، 47/4، القرابي، شرح تنقيح الفـصول، ص

<sup>(3)</sup> انظر: الرازي، المحصول، 187/4، القرافي، شرح تنقيع الفيصول، ص 266، الآمدي، الإحكام،323/1، ابن السبكي الإنساج في شرح المنهاج، 437/2، الزركشي، البحر المحيط، 450/4.

<sup>(4)</sup> انظر: الباحي، إحكام الفصول، 464/1، الرازي، المحصول،187/4، الآمدي، الإحكام، 1/32/2، ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 437/2.

وتخمين؛ لأن ذلك يكون إجماعا على الخطإ"(1).

\* الأدلّة

### أدلة المذهب الأول:

استدلَّ أصحاب المذهب الأوّل على عدم اشتراط المستند في انعقاد الإجماع ما يلي:

- الإجماع حجّة فلو افتقر إلى دليل لكان ذلك الدليل هو الحجّة، ولا يبقى للإجماع فائدة (2).
- لا يمتنع على الله عزّ وحلّ أن يخلق في المجمعين العلم بطريـــق الـــضرورة ودون دليل.
- الوقوع، فقد وقع الإجماع عن غير دليل كإجماعهم على حـــواز أجـــرة الحمّام وجواز بيع المعاطاة وغيرها(3).
- (1) إحكام الفصول، 470/1، وقد سلك الإمام الشريف التلمساني مسلكا خاصًا في تقسيم الأدلّة مبناه على اشتراط المستند في نوع منها فقال: "اعلم أن ما يتمسّك به المستدلّ على حكم من الأحكام في المسائل الفقهية منحصر في حنسين: دليل بنفسسه ومتضمّن للدليل" واعتبر الإجماع وقول الصحابي متضمّنا للدليل، فقال: " وإنما كان متضمنا للدليل؛ لأنه يجرم على الأمّة وعلى الصحابي الحكم في مسألة من المسائل من غير الاستناد إلى دليل شرعي" مفتاح الوصول إلى بنساء الفسروع على الأصول، ح.15 ح.155.
- (2) انظر: الكلوذاني، التمهيد، 286/3، السرازي، المحسول، 188/4، الآمدي، الإحكام، 325/1، ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 439/2.
  - (3) انظر: المصادر السابقة.

حــود

به عن

ا عسن اء عند (3). مسول طسنً

بغوله: " وهــو رذايي ول، ص 266،

ــدی،

### أدلة المذهب الثاني

استدلُّ الجمهور على اشتراط المستند في الإجماع بما يلي:

- اختلاف الهمم والآراء يمنع في العادة حصول الاتّفاق إلا لسبب يوحب. ه فكان اشتراط وجود المستند لازمًا ليتحقق الإجماع (1).
- إذا كان رسول الله ﷺ لا يقول إلا عن وحي؛ فالأولى أن لا تقول الأمّة الا عن دليل؛ لأنما ليست أعلى مترلة منه (2).
- لو حاز انعقاد الإجماع عن غير مستند لانتفت الحاحة إلى اشتراط الاحتهاد في المجمعين، وهو شرط مجمع عليه (3)، وكما قال الإمام الكلوذاني:" لو حاز الإجماع بلا دليل حاز لكل واحد من الأمّة أن يقول بلا دليل ويكون ذلك توفيقاً"(4)؛ فلما امتنع ذلك دلّ على اشتراط المستند.

## \* مناقشة الجمهور لأدلّة المخالفين

ردّ الجمهور أدلة مخالفيهم في المسألة من الوجوه التالية.

أولا: فيما تعلَّق بفائدة الإجماع مع اشتراط المستند: ناقش الجمهور هــــده المسألة على النحو التالي:

1/ عدم التسليم بأن فائدة الإجماع تزول إذا افتقر إلى المستند بل هي قائمة مع وحوده؛ من خلال ما يلي:

1)

2)

3)

4)

<sup>(1)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 323/1.

<sup>(2)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 286/3، الآمدي، الإحكام، 323/1.

<sup>(3)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 324/1.

<sup>(4)</sup> التمهيد، 3/286.

- إذا انعقد الإجماع سقط البحث في المستند وفي نقله وفي كيفية دلالته على المسألة المجمع عليها (1).

- إذا كان المستند قطعيًا فإن انضمام الإجماع إليه يكون من قبيل تــضافر الأدلّة، وإن كان ظنّيًا ارتقى الحكم إلى درجة القطع، وعليه تحرم المخالفة وقد كانت حائزة قبله مع وجود المستند<sup>(2)</sup>.

12 رد لازم القول، فإن قولهم لو انعقد الإجماع عن مستند لم تبق فيه فائدة، يلزم منه أن لا يصدر الإجماع عن مستند حتى تثبت فائدته، وهذا لم يقل بسه أحد وهو خارج محل التراع (3)؛ لأن التراع هو في أن الدليل شرط وليس في أن عدم الدليل شرط.

ثانيًا: أما عن حلق العلم في المجمعين، فهذا كلام لا يصلح للاحتجاج؛ لأن الإلهام ليس بحجّة إلا في حقّ الأنبياء.

ثالثاً! إن الإجماعات المذكورة في دليل الوقوع مردودة من وجهين:

11 فهي إما مواضع خلاف لا إجماع، كما هو الحال في بيع المعاطاة (4)، فقد أنكره الشافعيّة واشترطوا اللفظ في إبرام العقود.

12 وإما أنَّها إجماعات نُقلت إلينا من غير مستنداتها اكتفاءً بما؛ لأن الإجماع

الأمة

يتراط

.'' ل*و* 

ذلك

قائمة

<sup>(1)</sup> انظر: التمهيد الكلوذاني، 287/3، الرازي، المحصول، 189/4.

<sup>(2)</sup> انظر: المصدر السابق، ابن السبكي، الإيماج في شرح المنهاج، 439/2.

<sup>(3)</sup> انظر: الرازي، المحصول، 189/4.

<sup>(4)</sup> انظر: الكلوذاي، التمهيد، 287/3، ابن السسبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 439/2.

إذا انعقد أغنى عن مستنده، كما يقول الجصاص: " فترك الناسُ نقله، اكتفاءً بوقوع الاتّفاق وفقد الخلاف"<sup>(1)</sup> وفي تقرير الإمام الزركشي لهذه المسألة يقول: "يجوز للمجتهدين ترك دليل الإجماع بعد اشتهار الإجماع...فيقتصرون على إظهار الحكم، ليكون أمنع من الخلاف، وأقطع للتزاع"(2)، وعليه فعدم العلم بالمستند لا يدلّ على عدم وجوده.

والرّاجع في المسألة كما يبدو من خـــلال الأدلـــة والمناقـــشة، هـــو رأي الجمهور.

# ثانياً: هل يُشرط في المستند أن يكون قطعيًا؟

يُسمّي الأصوليون حالة انعقاد الإجماع عن مستند ظني إجماعاً عن أمَارة، ويقصدون بالأمارة خبر الواحد والقياس والاستدلال الجامع لمختلف مآخذ الأحكام المعتبرة، أما إن كان المستند قطعيًا فيسمونه إجماعاً عن دلالة (3).

(1)

**(2)** 

(3)

وقد اختلف الجمهور في اشتراط قطعيّة المستند، بعد أتّفاقهم على اشـــتراط وحوده؛ وذلك على مذهبين:

المذهب الأول: لا إجماع إلا عن دليل قطعيّ، وهو مذهب داود الظاهري

<sup>(1)</sup> الفصول في الأصول، 2/122، وانظر: الرازي، المحصول، 189/4.

<sup>(2)</sup> البحر المحيط، 455/4.

<sup>(3)</sup> انظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص 266.

وابن حرير الطبري<sup>(1)</sup> وبعض المعتزلة<sup>(2)</sup>.

\* أدلة المذهبين

أدلة المذهب الأوّل:

استدلَّ مشترطو القطعية في مستند الإجماع بحملة من الأدَّلة العقليَّة أهمها ما يلي:

ا يقول: على على العلى ا

و رأي

لتراط

ظاهري

<sup>(1)</sup> هو محمد بن حرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، ولد سنة [224هم] إمام محتهد لقبه ابن السبكي بالمحتهد المطلق كان شافعيًا، ثم صمار لمه احتهاده الخاص، اتبع مذهبه كثيرون ولكنه ما لبث أن اندئر، من تصايفه: "حمامع البيان" "التاريخ" "اختلاف العلماء"، كانت وفاته سنة [310هم] انظر في ترجمته: ابن السبكي، الطقات الكبرى، \$120، الخطيب البغمدادي، تماريخ بغداد، 159/2، ابن كثير البداية والنهاية، 11/ 173.

<sup>(2)</sup> انظر: السرحسي، الأصول، 313/1، الشيرازي، التبصرة، ص 372، الباحي، إحكام الفصول، 506/1، الكلوذايي التمهيد، 288/3، السرازي، المحصول، 189/4، الآمدي، الإحكام، 326/1، ابن السبكي، الإنجاج في شسرح المنسهاج، 440/2 الزركشي، البحر المحيط، 452/4.

<sup>(3)</sup> انظر: الجصاص، الفصول في الأصول،121/2، الباجي، إحكام الفصول، 1506، الغزالي، المستصفى،364/1، الرازي، المحصول، 189/4، ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 1/316، الآمدي، الإحكام، 325/1، ابن السبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 439/2، الزركشي، البحر الحيط، 452/4.

- الإجماع حجّة قطعيّة أمّا حبر الواحد والقياس فلا يوحبان العلم القطعي، وعليه لم يجز أن يصدر عنهما ما يوحب العلم قطعًا؛ لأن الفرع لا يكون أقوى من الأصل<sup>(1)</sup>.
- إن التفاوت في الهمم والاختلاف في الآراء لا يُتصوّر معه إجماع إلا لجامع من كلام صاحب الشرع، كما ينقل الإمام الكلوذاني ذلك في قوله: " إنه أي: النص مسموع يشتركون فيه بخلاف القياس فإنه رأي واحتهاد" والرأي مظنّة الاختلاف فلا يصلح أن يكون جامعًا.
- إن الإجماع المستند إلى احتهاد يلزم منه تعارض إجماعين؛ ذلك أن المحالفة في المسائل المجمع عليها غير حائزة بالإجماع، أما المحالفة في مسائل الاحتهاد فجائزة بالإجماع، وعليه فلو انعقد إجماع عن احتسهاد لتناقض الإجماعات المذكورات، كما ينقل ذلك الإمام الكلوذاني في قوله:" فكيف يقع الإجماع عن احتهاد، وهو آكد منه وينافيه أيضا؟" (3)، وكذا الإمام الرازي في قوله: " فلو صدر إجماع عن احتهاد لاحتمع النقيضان" (4).

- إذا كان الإجماع لا ينعقد إلا باتَّفاق كل مجتهدي العصر، وما من عصر

<sup>(1)</sup> انظر: السرخسى، الأصول، 313/1، الآمدي، الإحكام، 327/1.

<sup>(2)</sup> التمهيد، 289/3، وانظر: الشيرازي، التبصرة، ص372، الباحي، إحكام الفصول، 192/4. 506/1 الرازي، المحصول،192/4.

<sup>(3)</sup> التمهيد، 293/3.

<sup>(4)</sup> المحصول، 192/4، وانظر: الآمدي، الإحكام، 327/1، ابن السبكي، الإنجساج في شرح المنهاج، 440/2.

إلا وفيه نفاةُ القياس من المحتهدين؛ "فكيف يجوز أن يحصل الإجماع من جهـــة الاجتهاد"(1).

### \* أدلة المذهب الثاني

استدلُّ الجمهور على إمكان انعقاد الإجماع عن أمارة بما يلي:

- الجواز العقلي: أي: أن انعقاد الإجماع عن أمارة لا يترتب عليه محال، لا لذاته ولا لغيره، (2)، ثم إن جمهور العلماء يقولون: إن وقع فهو حجة دونما حزم بضرورة وقوعه، كما يُبيّنه الإمام القرافي في قوله "...إنا لا نسدّعي وحوب حصول الإجماع، بل ندّعي أنه إذا حصل كان حجّة، وتعذّر حصوله في كشير من الصّور لا يقدح في ذلك" (3).

- إن الأمارات الشرعية هي من قبيل الظنّ الغالب الذي "يميل إليه كل واحد، فأي بُعد في أن يتفقوا على أن النبيذ في معنى الخمر في الإسكار فهو في معناه في التحريم؟" (4)، خاصة مع مداومة النظر كما يقول الإمام الباحي: " إنما يمتنع أتفاقهم من جهة القياس على الفور، فأما على التراخي وإمعان النظر وتكرّر التأمّل فإنه لا يمتنع ذلك" (5).

**ل**قطعي، **د** أقوى

ر لجامع إنه – إنه (2)

ك أن السائل المائل الم

ن عصر

للفصول،

اج في

<sup>(1)</sup> الكلوذاني، التمهيد،291/3، وانظر: السشيرازي، التبسصرة، 373، السرازي، المحصول،1924، الآمدي، الإحكام، 3771.

<sup>(2)</sup> الآمدي، الإحكام، 1/326.

<sup>(3)</sup> شرح تنقيح الفصول، ص267.

<sup>(4)</sup> الغزالي، المستصفى، 364/1، وانظر: ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 316/1.

<sup>(5)</sup> إحكام الفصول، 1/506 -507، وانظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص266.

- الوقوع: فقد وقع الإجماع عن أمارات وهو دليل الجواز وزيادة ومنه:
- الإجماع على إمامة أبي بكر في استنادًا إلى القياس، فقد قاس السصحابة رضي الله عنهم الإمامة الكبرى على الإمامة السعغرى (1) فقسالوا: رضيه رسول الله على لديننا أفلا نرضاه لدنيانا؟
- الإجماع على قتال مانعي الزكاة قياسا على الصلاة، وعلى تقويم الأَمَة إذا أعتق منها شقصًا قياسا على العبد (2)، وعلى حدّ شارب الخمر ثمانين قياسا على القاذف كما حاء في كلام على النهاد شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى"، فجلد عمر في الخمر ثمانين (3).
- الإجماع على حرمة بيع الطعام قبل قبضه استنادًا لحديث ابن عمــر الله وهو حبر واحد (4).

فهذه الإجماعات كلها استندت إلى أمارات، بل ذلك هو الغالب في الإجماع كما يقرّره الإمام ابن قدامة في قوله: " وأكثر الإجماعات مستندة إلى عمومات

<sup>(1)</sup> انظر: السرخسي، الأصول، 312/1، الباحي، إحكام الفصول، 507/1، الرازي، المحصول، 1914 -192، الآمدي الإحكام، 326/1، الزركشي، البحر المحسيط، 453/4.

<sup>(2)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص373، الكلوذاني التمهيد، 2907-291، الآمدي، الإحكام، 1/326، الزركشي، البحر الحيط، 453/4.

<sup>(3)</sup> انظر: السرخسي، الأصول، 312/1، السرازي، المحسصول، 190/4، الآمسدي، الإحكام، 326/1. ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 440/2. رواه مالك في الموطأ، كتاب الأشربة، باب الحدّ في الخمر، حديث رقم 1531، الموطأ، 470.

<sup>(4)</sup> انظر: السرخسي، الأصول، 312/1.

وظواهر وأحبار آحاد، مع تطرّق الاحتمال"(1).

- إن الأدلّة المثبتة لحجيّة الإجماع لم تُفصّل بين كون مسستنده قطعياً أو ظنّياً؛ وعليه فاشتراط القطعي تقييد لا دليل عليه، كما يقول الإمام السرازي: " إنهم لما أجمعوا على ذلك الحكم صار سبيلا لهم فوجب أنّباعُهُ للآية (2).

- إن حجيّة الإجماع لم تثبت من حهة مستنده حتى تُشترط قطعيّته؛ كما قال الإمام السرخسي" فقد بيّنا أن إجماع هذه الأمّة حجّة شرعا باعتبار عينه لا باعتبار دليله"، وقد تُبتت حجيّة الإجماع بالكتاب والسنّة، تكريما لهذه الأمّة؛ وعليه فإذا كان الإجماع لا يستمد قوّته من مستنده، فلا معنى لاشتراط قطعيّته.

# \* مناقشة الجمهور لأدلّة المخالفين

أمّة إذا

يا على

الرازي،

مالك في

ردّ الجمهور أدلة مخالفيهم في هذه المسألة، وفي ما يلي تفصيلها بحسب ترتيبها السّابق:

- إن الإجماع المستند إلى خبر الواحد أو القياس ليس فرعًا لهما ليُقال: كيف يكون الفرع أقوى من الأصل؟ والصّحيح أن الإجماع هو فرع الكتاب والسّنة (3)؛ لأنه استمدّ قوّته منهما.

- إن التفاوت في الهمم والاختلاف في الآراء ليس كاختلاف الأمزحة التابع لاختلاف الأغراض وعليه فمع التفاوت والاختلاف يمكن الأتفاق على

<sup>(1)</sup> الترهة في شرح الروضة، 316/1.

<sup>(2)</sup> المحصول، 211/4.

<sup>(3)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 329/1.

الأمارات الشرعية، كالاتّفاق على جهة القبلة (1) فإن لها محسددات في العقسل والشرع، وهي ليست من قبيل السمزاج، كما وقع الاتّفاق على العمل بخسبر الواحد مع أن دلالته ظنيّة، (2) يقول الإمام ابن قدامة:" وإذا حاز اتّفاق أكثسر الأمم على باطل مع أنّه ليس لهم دليل قطعي ولا ظنّي، لما لا يجوز الاتّفاق على دليل ظاهر وظنّ غالب" (3)؟

- لا تناقض بين الإجماعين في تلك الحالة المركبة من إجماع استند إلى احتهاد؛ لأن الاحتهاد الجائز مخالفته بالإجماع، هو ما كان قبل انعقاد الإجماع، أي: "الاحتهاد الذي ينفرد به الآحاد"(4)، أما بعد الإجماع فغير حائز.

- نفاة القياس لم يوجدوا إلا بعد عصر الصحابة،" وقد كسان في السصدر الأوّل اتّفاق على استعمال القياس وكونه حجة (5)، فالإجماع على العمسل بالقياس سابق على هذا الخلاف، أما بعد حدوث الخسلاف، يقسول الإمسام الغزالي: " فيستند القائلون بالقياس إلى القياس، والمنكرون له إلى احتهاد ظنّوا أنه

ئا

2)

3)

<sup>(1)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص 372، الكلوذايي، التمهيد، 289/3.

<sup>(2)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص 374، الآمدي، الإحكام، 328/1.

<sup>(3)</sup> النّزهة في شرح الرّوضة، 316/1.

<sup>(4)</sup> انظر: الغزالي، المستصفى، 1/365، وانظر: الكلوذاني، التمهيد، 293/3، الرازي، الخصول، 193/4، الآمدي، الإحكام 291/1، ابن السبكي، الإهساج في شسرح المنهاج، 441/2.

<sup>(5)</sup> السرخسي، الأصول، 313/1، وانظر: إحكام الفصول، 508/1، الصشيرازي، التبصرة، ص 373، الغزالي، المستصفى 365/1، الكلوذاي، التمهيد، 292/3، الرازي، المحصول، 193/4.

ليس بقياس وهو على التحقيق قياس الله الله وبذلك فلا مانع من انعقاد الإجماع عن قياس.

# \* الترجيح

من خلال عرض الأدلة يظهر رجحان مذهب الجمهور في عدم اشتراط قطعية المستند، مما يؤكّد الفائدة التأسيسية للإجماع، وأنه يُرقّي الحكم المحمسع عليه والمستند إلى دليل ظنّي إلى درجة القطع فتحرم المخالفة التي كانت حائزة قبله.

### \* مسألة فرعيّة

الجمهور من الأصوليين القائلين بجواز انعقاد الإجماع عن أمارة، فرّعوا على هذا الرأي السؤال التالي:

- عندما ينعقد الإجماع عن أمارة، فهل ينعقسد على الحكسم أم على الدليل؟ (2).
- مذهب بعض المتكلّمين والأشعريّة! أنه ينعقد عُلى السدليل الموحسب للحكم (3).
- مذهب الجمهور: أنه ينعقد على الحكم المستخرج من الدليل؛ لأنه هــو

بخـــبر أكثـــر

ق على

تند إلى إجماع،

صدر

سل

مسام

**ت**وا أنه

**ار**ازي،

ــرح

وازي، **292**،

<sup>(1)</sup> انظر: المستصفى، 365/1، وانظر: الآمدي، الإحكام، 328/1، ابن قدامة، النزهة في شرح الروضة، 317/1.

<sup>(2)</sup> انظر: الزركشي، البحر الحيط، 455/4.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه.

المطلوب<sup>(1)</sup>.

\* أثر هذا الخلاف

من قال: إن الإجماع ينعقد على الدليل، حكم من ثمّة بصحّة خبر الواحد في حالة كونه مستندًا للإجماع؛ لأن وقوع الإجماع لأجله دالّ على صحّته.

منها

وانق

وقتأ

(1)

s (2)

**(3)** 

أما من قال: إن الإجماع ينعقد على الحكم، فقالوا: إنه دليل على صحة الحكم فقط، بدليل أن "قيام الدلائل الكثيرة على المدلول الواحد حائز، فلعلهم أثبتوا مقتضى الخبر بدليل آخر سواه"(2)، وعليه فإن صحّة الخبر إنما تثبت بطريق مخصوص هو التقل، ونظير ذلك كما يذكر الإمام الزركشي، عمل العالم أو فتياه على وفق حديث لا يكون حكما منه بصحّة ذلك الحديث" (3).

\* \* \*

<sup>(1)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(2)</sup> الرازي، المحصول،193/4.

<sup>(3)</sup> البحر المحيط، 457/4.

### الشرط الثاني: انقراض العصر

احد في

فلعلهم

بطريق

الم أو

اختلفت عبارات الأصوليين في تحديد المعنى المقصود في قسولهم: (انقسراض العصر)، فجاءت بعضها مقيّدة بوقت نزول الحادثة وبعضها مطلقة، وممسا ورد منها مقيّدا ما يلى:

- تعريف الإمام عبد العزيز البخاري<sup>(1)</sup>: وجاء فيه "الانقراض: الانقطاع، وانقراض العصر؛ أي: أهله، عبارة عن موت جميع من هو أهل الاحتسهاد في وقت نزول الحادثة بعد اتفاقهم في الحكم فيها"(2).

وقد حاء قيد (وقت نزول الحادثة) للاحتراز عن دخول من يتحقق بدرحة الاحتهاد بعد نزول الحادثة، ولذلك أضاف الأزميري<sup>(3)</sup> لبيان المراد بهذا القيد

<sup>(1)</sup> هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري، فقيه حنفي أخذ عسن كبسار علماء الحنفية، واشتغل بالتصنيف في علم الأصول، اشتهر بكتاب كسشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي، كانت وفاته سنة [ 730هـ]، انظر في ترجمته اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص161 -162، ابسن قطلوبغا، تساج التراجم، ص35، حاجي خليفة الحنفي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، 112/1.

<sup>(2)</sup> كشف الأسرار، 243/3.

<sup>(3)</sup> هو سليمان الأزميري، عالم من علماء الحنفية المشهود لهم بالبراعة والتفوق في العلوم العقلية والنقلية، كانت وفاته سنة [1102هـ]، أشهر تصانيفه مسرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول لمحمد بن قرموز المعروف بملا خسرو، انظر في ترجمته: مصطفى المراغي، الفتح المبين، 117/3، شعبان محمد إسماعيل، أصول الفقه تاريخه ورحاله، ص539.

قوله: أن المراد بانقراض عصر المجمعين الأوّلين، عند حدوث الواقعدة، لا انقراض من يتحدّد بعدهم المراد.

ومن التعريفات التي لم تذكر هذا القيد، قول الإمام الزركشي: ليس المراد بالانقراض مدّة معلومة، بل موت المجمعين المجتهدين، فالعصر في لسائهم المراد به علماء العصر، والانقراض عبارة عن موقم وهلاكهم، حتى لو قدّر موقم في لحظة واحدة في سفينة، فإنه يقال: انقرض العصر العصر (2).

غانية ا

الجمهر

si (1)

(2) هر

(3) شر (4) انظ

**V1** 

:ئ**ک**ا

شر: 74

الأم

(5) ائسر

3]

Ų!

ومعلوم أن التقييد بوقت نزول الحادثة يجعل تحديد العصر أكثر انضباطا؛ لأن الوقائع والأجداث تتوالى تباعًا، وكذلك المجتهدين، وأن انقراض العصصر هو شرط لاستقرار الحجيّة، لا لانعقاد الإجماع، كما جاء في حاشية جمع الجوامع: الانقراض في الحقيقة شرط لانعقاد الإجماع دليلا مستقر الحجيّة، كغيره مسن لأدلة لا لأصل انعقاده حجّة اله.

\* \* \*

<sup>1)</sup> الأزميري، المرقاة، 263/2.

<sup>2)</sup> البحر المحيط، 514/4.

<sup>3)</sup> حاشية الىنايى، 277/2.

## \* مذاهب الأصوليين في المسألة

احتلف الأصوليون في اشتراط انقراض العصر، وقد أحصى الإمام الزّركشي ثمانية مذاهب (1) بينما اقتصر الفتوحي (2) على خمسة (3)، أهمها التالية:

المذهب الأوّل: أنه ليس بشرط، فينعقد الإجماع بمحض الاتفاق وهو قول الحمهور من المحققين وعامة العلماء (4)، وهو قول الأئمة الثلائة (5) عدا الإمام

(1) البحر المحيط، 514/4.

(3) شرح الكوكب المنير، 248/2.

A 13

ن المراد الراد به

وتمم في

إلا؛ لأن

و هسو

لحوامع:

ء مسن

<sup>(4)</sup> انظر: الحصاص، الفصول في الأصول، 142/2، الباحي، إحكام الفصول، 361/1 الباحي، إحكام الفصول، 361/1 الغرائي، أصول السرحسي، 360/1، الغرائي المستصفى، 360/1 الترهمة في الكلوذاني، التمهيد، 347/3، الرازي، المحصول، 147/4، ابن قدامه، الترهمة في شرح الروضة 302/1، الآمدي، الإحكام، 317/1، الزركشي، البحسر المحسط، 450/5، والطوفي، شرح مختصر الروضة، 68/3، البخاري عبد العزير، كمشف الأسرار، 3/243، الأزميري، المرقاة، شرح المرآة، 263/2.

<sup>(5)</sup> السرخسي، أصول السرخسي، 3/32، السبكي، الإبحاج، 442/2، الفتــوحي، شرح الكوكب المنير، 246/2.

أحمد، إلا أن بعض الحنابلة ذكروا أنه أوماً إلى هذا الرأي<sup>(1)</sup>، وهو أصحّ روايـــة عن الإمام الشافعي<sup>(2)</sup>.

\* \* \*

<sup>(1)</sup> الكلوذاين، التمهيد، 348/3، الطوفي مختصر الروضة، 68/3، ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 301/1 - 302.

<sup>(2)</sup> ابن السمعاني، قواطع الأدلة، 16/2، الآمدي، الإحكام، 316/1-317، البخاري عبد العزيز، كشف الأسرار، 243/3 الأزميري، المرقاة شرح المرآة، 263/2.

المذهب الثاني: أنه شرط في الإجماع، فلا تستقر حجيّته إلا بانقراض عصر المجمعين، وهو المنسوب إلى الإمام أحمد (1)، وإليه ذهب الإمام المشافعي في قول (2)، والمنقول عن أبي الحسن الأشعري (3) وأبو بكر بن فورك (4)(5).

المذهب الثالث: أنه شرط في السَّكوتي دون الصريح، وهــو مــذهب أبي

الترهة في

3، البخاري

<sup>(1)</sup> الطوفي، شرح مختصر الروضة، وقد ساق رأي الإمام أحمد بصيغة وظاهر كلام الإمام أحمد"، 68/3، وكذلك نقله الإمام الكلوذايي، التمهيد، 346/3، و ابسن قدامـــة، النزهة في شرح الرّوضة، 301/1، والفتوحي، شرح الكوكب المبير، 246/2.

<sup>(2)</sup> انظر: السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، 16/2، وانظر كذلك: السشيرازي، التبصرة، ص375، السرخسي، أصول السرخسي، 326/1، الطوفي، شرح محتسصر الروضة، 68/3، البخاري عبد العزيز، كشف الأسرار، 243/3.

<sup>(3)</sup> انظر: الزركشي، البحر المحيط، 511/4.

<sup>(4)</sup> هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، المستكلّم الأصولي، الزاهسد، الأديب النحوي، درّس بالعراق، ثم نيسابور واشتغل بالتصنيف، والمناظرة، يُعدُّ من كبار الفقهاء والأصوليين الشافعيّة، كانت وفاته سنة [406هـ].

من تصانيفه: "مشكل الحديث وغريبه"، "النظامي في أصول السدين"، "الحسدود في الأصول"، ومعظمها ما يزال مخطوطا، انظر في ترجمته، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 272/4، ابن السبكي، طبقات الشافعية، 127/4، ابن العماد الحنبلي، شدرات الذهب، 181/3.

<sup>(5)</sup> انظر: الرازي، المحصول،147/4، الآمدي، الإحكام، 317/1، الزركشي، البحسر المحيط، 511/4، البخاري عبد العزيز كشف الأسرار، 243/3، السبكي، الإلهاج، المحيط، 511/4، الفتوحى، شرح الكوكب المنير، 246/2، الأزميري، المرقاة، 263/2.

إسحاق الإسفراييني<sup>(1)</sup> وبعض المعتزلة<sup>(2)</sup>، ونُقل أنه قول الحُذّاق من أصــحاب الشافعي<sup>(3)</sup> وهو المختار عند الإمام الآمدي<sup>(4)</sup>.

مذهب إمام الحرمين الجويني: انفرد إمام الحرمين بمذهب خاص في المسألة، وخلاصته كالتالي:

باذء

زما

بانقر

عليتا

. وذل**ا** 

(1)

(2)

- الإجماع المستند إلى دليل قطعي، تستقرّ حجيّته على الفور من غير انتظار واستئخار (5)؛ ولا يحتاج إلى اشتراط الانقراض.
- الإجماع المستند إلى الظنّ، يُشترط فيه تطاول الزمن، ولسيس انقسراض العصر، والمعتبر في ذلك كما يقول: "زمن لا يُفرض في مثله استقرار الجمّ الغفير على رأي، إلا عن حامل قاطع أو نازل مترلة القاطع اله. (6).

\* \* \*

<sup>(1)</sup> وقد نقل رأيه، كل من: الجويني، البرهان، 444/1، السمعاني، قواطــع الأدلــة في الأصول، 14/2، البخاري عبد العزيز، كــشف الأســرار، 243/3، الــسبكي، الإبماج، 442/2، الزركشي، البحر المحيط، 512/4.

<sup>(2)</sup> انظر: البخاري، كشف الأسرار، 243/3، أبو الحسين البصرى، المعتمد، 24/2.

<sup>(3)</sup> السمعاني، قواطع الأدلة، 17/2، الشيرازي، التبصرة، ص375، الزركشي، البحسر المحيط، 512/4، والفتوحي، شرح الكوكب المنبر، 247/2.

<sup>(4)</sup> الإحكام، 1/317.

<sup>(5)</sup> الجويني، البرهان،1/445.

<sup>(6)</sup> المصدر السابق،1/446.

\* أدلة المذاهب

- أدلة المذهب الأول

استدلَّ الجمهور على أن انقراض العصر ليس بشرط في انعقاد الإجماع بالمنقول والمعقول.

- من المنقول

استدلّوا باحتجاج التابعين بإجماع الصحابة ووحه ذلك أن " التسابعين في زمان بقاء أنس بن مالك وأواخر الصحابة رضي الله عنهم كسانوا يحتجسون بإجماع الصحابة، ولم يكن حواز الاحتجاج بالإجماع مؤقتسا بمسوت آخسر الصحابة الشرائ.

فوجه الشاهد في ذلك: أن الاحتجاج بإجماع الصحابة لم يكس متعلّقسا بانقراض عصرهم ولو تعلّق لكان "للصحابة أن يقولوا للتّابعين كيف تحتجّسون علينا بالإجماع و لم يصح و لم يستقرّ بعدا (2).

- من المعقول استدلُّوا بعدّة وجوه:

الأول: بُبوت حجّة الإجماع في الشرع بدليل السّمع من القرآن والـسنّة، وذلك كما يقول الإمام الجصاص:" من غير تخصيص وقت من وقت ولا حال

3

انتظار

الغفير

ائدة في ح

. ابحــر

<sup>(1)</sup> الغزالي، المستصفى، 1/16، وانظر: ابن قدامة، الترهة في شرح الرّوضة، 202/1.

<sup>(2)</sup> الطوفي، شرح مختصر الروضة، 68/3.

من حال اله أن هذه الزيادة عند الأحناف بحرى النسخ؛ لأنها زيادة على السنص المثبت للحجيّة، وهذا لا يجوز (3).

ذلك

عدح

بکر

ذلك

التاني

يسوي

(1)

(2)

i (3)

الثاني: انعقاد الإجماع يتحقق بالاتفاق، فإذا حصل ثبتت الحجية، ولا أثـر لموت المجتهدين في كون قولهم حجّة، وفي هذا يقول الإمام الغزالي:" الحجّة في اتفاقهم لا في موهم، وقد حصل قبل الموت فلا يزيده الموت تأكيدا"(4).

كما قاس الإمام الكلوذاني إجماع الأمة على قول رسول الله على المعام العصمة، وذلك لإثبات أن الموت لا يؤثّر في ثبوت الحجّية فقال:" إن اشتراط الانقراض يوجب أن يكون موقم، المؤثّر في كون قولهم حجّة، وذلك لا يجوز، كما لا يجوز أن يكون موت النبي على مؤثّرا في كون قوله حجّة فثبت أن الحجّة اتفاقهم "(5).

الثالث: إن اشتراط انقراض العصر يلزم منه تعذّر حصول الإجماع وعدم استقراره، يقول الإمام الآمدي: "كل شرط أفضى إلى إبطال المشروط المتفق

<sup>(1)</sup> الجصاص، أصول الجصاص، 142/2، انظر: الباحي، إحكام الفصول، 474/1، الشيرازي، التبصرة، ص375، الغزالي المستصفى، 361/1، السرازي، المحصول، 147/4، ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 302/1.

<sup>(2)</sup> السمعاني، قواطع الأدلة، 17/2، الكلوذاني، التمهيد، 3 /349.

<sup>(3)</sup> البخاري عبد العزيز، كشف الأسرار، 244/3.

<sup>(4)</sup> المستصفى، 361/1، وانظر: ابن قدامة، الترهة في شرح الرّوضة، 302/1.

<sup>(5)</sup> التمهيد، 349/3.

على تحقيقه كان باطلا<sup>۱۱(1)</sup>، وذلك بسبب تلاحق العصور وتداخلها، فلمّـــا آل ذلك إلى إبطال الإجماع لتعذّر حصوله، "يكون شرط ما يؤدي إليه باطلا<sup>۱۱(2)</sup>.

الرابع: إن القول بلزوم اشتراط انقراض العصر لاستقرار الإجماع يقتضي عدم صحة الإجماع قبل انقراض العصر، وهذا يلزم منه كما يقول الإمام أبو بكر الحصاص: "إمكان الإجماع على الخطأ والضلال قبل الانقراض، ولو حاز ذلك عندئذ لجاز بعد انقراضهم، مما يؤدي إلى بطلان حجية الإجماع! (3).

ويمكن إرجاع هذا الوحه إلى الأول، من جهة عموم النصوص في دلالتها على حجيّة الإجماع، من غير تخصيص ذلك بوقت دون وقت.

أدلة المذهب الثاني:

، فضلا

السنص

الا أنسر

لحجة في

تراط

يجوز،

الحجة

474

هنول،

استدلَّ المشترطون لانقراض العصر بعمل الصحابة وبالمعقول على النحــو التالي:

1 - عمل الصحابة: ومن ذلك:

أ- مخالفة عمر لأبي بكر رضي الله عنهما في قسمة الفيء فقد كان أبو بكر يسوّي في القسمة "ولا يفضل من كان له فضيلة السبق في الإسلام والعلم،

<sup>(1)</sup> الإحكام، 318/1.

<sup>(3)</sup> أصول الجصاص، 143/2، وانظر: الرازي، المحصول، 147/4.

وقِدم العهد على غيره و لم يخالف في ذلك أحد من الصحابة، ولمساً صار الأمر إلى عمر شخبه خالفه فيه وفضّل في القسمة بالسّبق في الإسلام، والعلم، و لم ينكر عليه أحداً (1).

ب- مخالفة على لعمر رضي الله عنهما في بيع أم الولد (2)، وقد نقل الإمام ابن قدامة أن هذا الاستدلال ذكره الإمام أحمد (3)؛ "فقد كان عمر شه يسرى عدم حواز بيع أمهات الأولاد، ووافقه عليه الصحابة، ولكنّ علياً شه خالفه من بعد، حتى قال له عبيدة السلماني (4): " فرأيك ورأي عمر في الجماعة أحبّ إليّ

<sup>(1)</sup> الحصّاص، أصول الحصاص، 143/2، وانظر: السمعاني، قواطــع الأدلــة، 17/2، الرازي، المحصول، 149/4، الآمدي الإحكام، 1/319، البخاري، كشف الأسرار، 243/3.

<sup>(2) &</sup>quot;أمُّ الولد هي الأَمَة التي ولدت من سيّدها في ملكه" وقيل: هي التي حملت من سيّدها الحرّ، وتصير أم ولد بنبوت إقرار السيّد بالوطء، وعندئذ لا يملك بيعها ولا هبتها ولا الوصيّة بما، انظر: سعدي أبو حيب، القاموس الفقهي، ص25، الشيرازي، المهسذّب 397/2، ابن الحاجب، جامع الأمّهات، ص539.

<sup>(3)</sup> انظر: الترهة في شرح الرّوضة، 303/1.

<sup>(4)</sup> هو عبيدة بن عمرو السلماني أبو مسلم، وقيل: أبو عمرو كان قاضيا من أقران شريح أسلم في حياة النبي قبل وفاته بسنتين وكان شريح إذا أشكل عليه شيء أرسل إليه، توفي سنة [72هـ.]، انظر في ترجمته ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، 18/5 -444، ابن حجر العسقلاني، تحذيب التهــذيب، 444/5 -444، ابــن الأثير، أسد الغابة، 192/3.

من رأيك وحدك في الفرقة <sup>(1)</sup>.

ووجه الشاهد: أن هذه المخالفة إنما صحّت؛ لأن العصر لم ينقرض " فعلمنا أن بدون الانقراض لا يثبت حكم الإجماع "(2)".

وهو المعنى الذي جاء في قول الإمام الطوفي (3): " لو لم يستشرط انقسراض العصر لما جاز للمجتهد الرجوع عمّا وافق عليه المجمعون، لاستقرار الإجماع قبل رجوعه، فيكون محجوجا به، لكن ذلك قد حاز ووقع، وذلك يدلّ علسى اشتراط انقراض العصر " (4).

و الأمر

لم ينكر

لإسا

يسرى

الله من

ب إلى

17/2ء

الأسرار،

ر سيدها يتها ولا

بنب

ا شريح إليسه، محابة،

ا ابـــن

<sup>(1)</sup> أخرجه عبد الرزّاق، كتاب الطلاق باب بيسع أمهات الأولاد، بسرقم 13289، المصنّف، 231/7، ابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأقضية، باب بيع أمهات الأولاد، برقم 21583، 4المصنّف، 414، والبيهقي، كتاب عتق أمهات الأولاد، بالمعنّف، 414، السنن الكبرى، 584/10.

<sup>(2)</sup> البخاري، كشف الأسرار، 244/3، وانظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 143/2 المبخاري، التبصرة، ص377 الكلوذاني، التمهيد، 352/3، الآمدي، الإحكام، 1/912.

<sup>(3)</sup> هو نجم الدين سليمان عبد القوّي بن عبد الكريم الصّرصري، أبو ربيع، ولــد ســنة [657هــ]، رحل في طلب العلم، عُرف بقوة الحافظة وشدّة الذكاء، اتهم بالرّفض، فحبس لأجل ذلك، اشتهر بتقديمه المصلحة على النّص، من تصانيفه: "شرح الأربعين النووية"، توفي سنة [716هــ]، انظر في ترجمته: الذهبي، العبر: 44/4. ابن رحب، الذيل على طبقات الحنابلة 266/2 -370، ابن حجر، الدرر الكامنـــة: 154/2.

<sup>(4)</sup> شرح محتصر الروضة، 71/3.

2 - المعقول: استدلُّوا بالمعقول من الوحوه التالية:

الأوّل: "أن الإجماع إنما يثبت باستقرار الآراء، واستقرارها لا يثبست إلا بانقراض العصر؛ لأن قبله يكون الناس في حال تأمّل وفحص، وكان رحوع الكل أو البعض محتملا ومع احتمال الرحوع لا يثبت الاستقرار، فسلا يثبست الإجماع"(1).

دوا

أظه

العص

الاط

طون

طول

يمكن

طول

ومخاط

المزمن

i (1)

ı (2)

**⊬** (3)

فاأ

الثاني: إن النصوص أثبتت للأمّة الشّهادة على النّاس، وعدم اشتراط انقراض العصر،" يقتضي أن يكونوا شهداء على أنفسهم أيضاً "(2)؛ لأن عدم اشــتراط انقراض العصر يجعل إجماعهم مانعا لهم من الرحوع، فيكونوا بذلك حجّة على أنفسهم (3).

الثالث: إن وفاة النبي على شرطٌ في استقرار الحجّة فيما يقول، فاشتراط ذلك في استقرار قول الجماعة أولى (4).

### \* أدلة المذهب الثالث

استدلٌ من قصر شرط انقراض العصر على الإجماع السّكوتي دون الصريح، بأنه يبعد في العادة استمرار سكوت العلماء في الزمن المتطاول، كما أن ذلسك اليخالف العادة قطعا؛ لأنه إذا كان يتكرّر تذاكر الواقعة والخوض فيها، لم يتصوّر

<sup>(1)</sup> البخاري، كشف الأسرار، 243/3، وانظر: ابن الـــسمعاني، قواطـــع الأدلــة في الأصول، 17/2 الرازي، المحصول، 150/4 الآمدي، الإحكام، 17/2

<sup>(2)</sup> انظر: الرازي، المحصول، 150/4.

<sup>(3)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص376، الآمدي، الإحكام، 319/1.

<sup>(4)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص377، الآمدي، الإحكام، 320/1.

دوام الستكوت من كل المجتهدين على تكرار الواقعة في حكم العسادة، ولهسذا أظهر ابن عباس على الحلاف في مسألة العول من بعد، فلذلك شرطنا انقراض العصر"(1).

فاشتراط انقراض العصر في صورة الإجماع السّكوتي هو لأحـــل حـــصول الاطمئنان إلى أن سكوت السّاكت كان عن موافقة.

## \* دليل إمام الحرمين الجويني

استدل إمام الحرمين على مذهبه بما يلي:

- المسائل الطنيّة هي في العادة مظنّة الاختلاف، ويعسر عادة في مثلها مع طول الزمن أن لا ينقدح لواجد خلاف، كما يقول! فإن المطنون مع فسرض طول الزّمن فيه يبعُدُ أن يَسْلم عن خلاف مخالف من الظّانين ال(2).

- إن الإنكار على المحالف في الظنيّات لا يصحّ إلا إذا انعقد الإجماع، ولا يمكن الجزم بحصوله إلا إذا تكرّرت الواقعة وتردّد الحوض فيها واستقرّ الرأي مع طول الزمن فعندئذ كما يقول الجسويني:" يتّجسه إذ ذاك تسوييخ المحسالفين ومخاطبتهم، بأن ما ذكرتموه لو كان وجها معتبرًا، لما أغفله العلماء المفتون "(3).

فالعبرة في مذهب إمام الحرمين بالنسبة للإجماع المستند إلى الظّن، بتطـاول الزمن واستقرار الاتّفاق، لا بانقراض العصر وموت المجمعين، " فاشتراط الموت

بت إلا وحرع

المقراض استراط

ت على

الله ذلك

مريح، دنك س

الله في

<sup>(1)</sup> البخاري، كشف الأسرار، 230/3، والعبارة المذكورة منسوبة إلى الإمام أبي علمي الجبائي، القائل بمذا الرَّأي.

<sup>(2)</sup> الحويني، البرهان،1/445.

<sup>(3)</sup> الجويني، البرهان،1/ 445.

مع طول الزّمن لا معنى له والاكتفاء به على قرب لا طائـــل وراءه"(1)، كمـــا يؤكّد ذلك بالافتراض التالى:

يقول:" لو قالوا عن ظنِّ، ثمَّ ماتوا على الفور، فلَسْتُ أرى ذلك إجماعا، من حهة أنّهم أبدوا وحهًا من الظَّن، ثمَّ لم يتّضح إصرارهم (2).

# \* مناقشة الأدلة والردود

أوّلاً: مناقشة الجمهور لأدلة المعارضين: ردّ الجمهـور أدلـة المــشترطين لانقراض العصر على النحو التالي:

#### ردّ دلالة الآثار

- لم يُسَلِّم الجمهور بدلالة الآثار المذكورة على اشتراط انقراض العصر؛ لأنهم لم يعتبروا المحالفات المذكورة واردة على إجماعات سابقة (3)، ومن تمسة القول بأن المحالفة إنّما حازت من عمر وعلي رضي الله عنهما؛ لأن العصر لم ينقرض، وفي ذلك يقول أبو بكر الجصّاص في مسائلة التسوية:"...أما التسوية في العطاء فلم يقع عليها إجماع قط؛ لأن عمر قد خالف أبا بكر رضى الله عنهما

<sup>(1)</sup> المصدر السابق، 1/446.

<sup>(2)</sup> المصدر السابق.

<sup>(3)</sup> انظر: الجويني، البرهان، 1/14، السرخسسي، أصول السرخسي، 1326، السمعاني، قواطع الأدلة، 2/ 18، الشيرازي النبصرة، ص377، الأمدي، الإحكام، 443/2، البخاري، كشف الأسرار، 2443، السبكي، الإنساج، 443/2 الفتوحي شرح الكوكب المنير، 250/2

...فلم يحصل منهم إجماع على التسوية الأ...

وكذلك مسألة بيع أمهات الأولاد، فلم ينعقد الإجماع حولها، لما نُقل عسن بعض الصحابة من القول بالجواز، ومنهم عبد الله بن حابر الله عبد الله بن الزبير (3).

#### \* ردّ دلالة المعقول

ترطين

326

حکام،

443

- نفى الجمهور أن يكون تحقق معنى استقرار الإجماع، متعلق باشتراط انقراض العصر، ومما حاء في ذلك قولهم"...وقولهم الاستقرار لا يثبت إلا بانقراض العصر؛ لأن قبله حال تأمّل وتفحص فاسد؛ لأن الكلم فيما إذا مضت مدّة التأمّل وقطعت الأمّة على الاثفاق وأخبروا عن أنفسهم أنهم معتقدون ما اتفقوا عليه"(4)، بل إن اشتراط انقراض العصر هو المخلّ باستقرار

<sup>(1)</sup> أصول الجصاص، 144/2، انظر: الكلوذاني، التمهيد، 353/3، الرازي، المحصول، 150/4.

<sup>(2)</sup> هو عبد الله بن حابر الأنصاري البياضي، رُوي عنه أنه كان يضع إحدى يديه على الأخرى في الصلاة، وروى عن النبي حديثا في فضل الفاتحة، انظر في ترجمتـــه: ابـــن الأثير، أسد الغابة، 563/2، ابن حجر، الإصابة، 33/4.

<sup>(3)</sup> هو عبد الله بن الزُّبير بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عم النبي شهد قتال الروم في خلافة أبي بكر، وقُتل يوم أجنادين شهيدا وكان عمره 30 سنة وذلك سنة وذلك سنة [23هـ]، انظر في ترجمته ابن الأثير، أسد الغابة، 597/2، ابن حجر الإصابة، 89/4.

<sup>(4)</sup> البخاري، كشف الأسرار، 244/3، وانظر، الباجي، إحكام الفصول، 478/1. الرازي، المحصول، 151/4.

الإجماع، كما يدلَّ عليه كلام إمام الحرمين حيث قال:" إن التلاحق لو كسان يمنع انعقاد الإجماع، مع فرض الخلاف من المتلاحقين، لما استقرَّت تُقه في الإجماع، فإن العلماء يتلاحقون"(1).

ومعنى الاستقرار متحقق بعد مضيّ مدّة التأمّل، ولا يلزم لحصوله أن ينقرض كل العصر وعليه "يكون اشتراطه بلا حاجة فيكون فاسدا" (12)، أما المخالفة الواردة على إجماع مستقر فهي محض افتراض وفي ذلك يقول القرافي: "المرتّب على تقدير حائز لا يلزم وقوعه، بل المرتّب على الجائز الوقوع يكون حائزا لا أنه واقع، وتجويز المخالفة لا يلزم وقوعها (13).

كما اعتبروا رأي المحالف كذلك غير مستقرّ، وقد عبّر الطّوفي عن ذلك في الرواية المنقولة عن علي عندما قال له أبو عبيدة السّلماني بأن رأيه مع الجماعة أفضل، قال:" إن عليّا قال له "لله درّك ما أفقهك" وهذا يدلّ على أنه لم يستقرّ رحوعه وأنه عاود موافقة الجماعة"(4)

- أما كونهم شهداء على النّاس فهذا لا ينافي شهادتهم على أنفسهم أولى من أيضا (5)، يقول الإمام الآمدي "بل ربما كان قبول قولهم على أنفسهم أولى من قبوله على غيرهم لعدم التّهمة، وتكون فائدة التّخصيص، التّنبيه بالأدبى على

<sup>(1)</sup> انظر: البرهان،1/164.

<sup>(2)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(3)</sup> نفائس الأصول، 2794/6.

<sup>(4)</sup> شرح مختصر الروضة، 74/3.

<sup>(5)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص376، الرازي، المحصول، 151/4، القسرافي، شسرح تنقيح الفصول، ص259.

الأعلى الأ<sup>(1)</sup>، فضلاً عن أن الشهادة على الناس تكون أيام حياتهم فيما يدينون به من الحق .

- أما القياس على استقرار حجية السنة فهو قياس مع الفارق، وذلك لإمكان ورود النسخ من الله تعالى عن طريق الوحي (3)، يقول الإمام الآمدي:" ورفع القاطع بالقاطع على طريق النسخ غير ممتنع بخلاف رفع حكم الإجماع القاطع بطريق الاجتهاد"(4)، كما ردّوا كذلك دليل من اشترطه في الستكوتي خاصة، ومما حاء في ذلك قول الإمام السرخسي: "...إذا مضى من المدّة ما يتمكّن فيه من النظر والاجتهاد، فعليه إظهار ما تبين له باجتهاده، من توقف في الحواب أو خلاف أو وفاق، ولا يحلّ له الستكوت عن الإظهار إلا عند الموافقة"(5)، وأضاف الإمام الرازي أن " الستكوت إن دلّ على الرضى وحب أن يحصل ذلك قبل الموت، وإن لم يدلّ، لم يحصل ذلك أيضا بالموت، لاحتمال أنه مات على ما كان عليه قبل الموت" (6).

ثانياً: ردود المثبتين

ردّ المثبتون استدلال الجمهور بالنّظر إلى مقتـضاه، فالجمهور رأوا أن

کسان تسد فی

ينقرض محالفـــة المرتب

حائزا لا

**ذ**لك في الجماعة يستقرّ

pg-

رنی من علــــی

خــــر *ح* 

<sup>(1)</sup> الإحكام، 321/1.

<sup>(2)</sup> انظر: الباحي، إحكام الفصول، 476/1.

<sup>(3)</sup> انظر: الباحي، إحكام افصول، 1/478، الشيرازي، التبصرة، ص377.

<sup>(4)</sup> الإحكام، 1/322.

<sup>(5)</sup> أصول السرخسي، 319/1.

<sup>(6)</sup> المحصول، 151/4.

الاشتراط يقتضي تعدّر حصول الإجماع بسبب التلاحق، فردّ الطّوفي ذلك في قوله: "لا يلزم من تلاحق المحتهدين امتناع وجود الإجماع أصلا، فلمّا انقرض عصر الصحابة، ولم يبق على وجه الأرض منهم أحد، استقرّ إجماعهم وصحّ، وصار حجة على من بعدهم من التّابعين، ولو كان فيهم مائة ألف مجتهد قد أدرك الصحابة، لم يقدح ذلك في استقرار إجماعهم بانقراضهم، وكذلك حكم إجماع التّابعين مع من بعدهم، وهلم حرّاً (1).

وعليه فليس من شرط انعقاد الإجماع موت المجتهد اللَّاحق، الذي لم يحضر مع المجمعين في ذلك الحكم، ومنه أمكن تحقق شرط انقراض العصر، وأمكن تحقق استقرار الإجماع.

#### \* الخلاصة

لقد نفى الجمهور شرط انقراض العصر؛ لأن تداخل العصور وتلاحقها يمنع استقرار الإجماع مع هذا الشرط، أما المثبتون فقد ضبطوا العصصر بالمجتهدين الحاضرين وقت نزول الحادثة دون غيرهم، حتى لا يُختل معنى استقرار الإجماع بإنكار اللّاحق غير الحاضر على السّابق الحاضر.

وعليه يمكن القول: إن الأثفاق حاصل على ضرورة استقرار الإجماع، ولكن الاختلاف واقع في حالة تحقّقه، فالجمهور رأوا أن مناط ذلك هو حصول الاتفاق دون تعليقه عصرًا كاملا، وغيرهم اعتبر انقراض العصر هو مناط تحقق استقرار الإجماع.

2)

شرح مختصر الروضة، 69/3 -70.

#### الشرط الثالث: الكليّة

جماع

اع،

مول

تحقق

المقصود بالكليّة أن الإجماع لا ينعقد إلا بقول كلّ مجتهدي العصر، وعليـــه فإن جميع الحالات التي تخلّف فيها هذا الشرط ليست بإجماع وهي:

# 1- إجماع الصّحابة وحدهم دون التّابعين

تناول الأصوليون مسألة إجماع الصّحابة في سياقين مختلفين، هما:

الأول: في سياق بيان أن الإجماع غير مختصِّ بالصحابة وحدهم، وإنما هـو عام في كل العصور، وعبارةُ الأصوليين في ذلك قولهم: "إجماعُ أهل كل عصر حجّة الأله، ومن ثمة فإجماع الصحابة حجّة؛ لأنهم محتهدو عصصرهم، فالعبرة ببلوغ درجة الاجتهاد لا بنيل فضل الصحبة (2).

وقد ساق الأصوليون أدلّة على عدم احتصاص الإجماع بعصر الصحابة دون سائر العصور، وأهم ما ذكروه في ذلك هو شمول الأدلّة، كما يقول الإمام الحصاص: "... فهي في دلالتها على صحّة إجماع سائر الأعصار، كهي في

<sup>(1)</sup> انظر: أبا يعلى الفراء، العدة، 1090/4، الدبوسي، تقويم الأدلة، ص 35، السرحسي، الأصول، 34/1، الشيرازي التبصرة، ص359، الباحي، إحكام الفصول، 492/1، الكلوذاني، التمهيد، 256/3، الرازي، المحصول، 492/4، ابن قدامة الترهة في شرح الروضة، 306/1، الآمدي، الإحكام، 288/1، الزركسشي، البحر المحيط، 492/4.

<sup>(2)</sup> انظر تفصيل الأدلّة على ذلك عند: الباحي، إحكام الفصول، 492/1- 497.

دلالتها على صحة إجماع الصدر الأوّل"(1)، وعليه يكون حصرها في الصحابة وحدهم: "تحكّم لا أصل له....وهو بمثابة قول من يقول: لا احتجاج إلا في قياس الصحابة"(2).

الثاني: في سياق بيان شرط الكليّة في الإجماع وهو المقصود في هذا السّياق، وصورته أن يُجمع الصّحابة على حكم ما ويكون معهم من التّابعين من بلسغ درجة الاحتهاد، فهل يُعتدُّ بخلافهم؟ وهي المسألة المعروفة عند الأصوليين .عسألة "خلاف التّابعي إذا أدرك الصّحابة".

فيظهر أن شرط الكليّة هنا قد تخلّف؛ لأن الصحابة وحدهم في هذه الحالة، ليسوا كل مجتهدي العصر.

\* \* \*

<sup>(1)</sup> الفصول في الأصول، 118/2، انظر:الشيرازي،التيصرة،ص359، الغزالي، المستصفى،1/354، الكلوذابي التمهيد،257/3 الرازي، المحصول، 1994.

<sup>(2)</sup> الجويني، البرهان،1/460، وانظر: الباحي، إحكام الفــصول، 492/1، الآمــدي، الإحكام، 289/1، الزركشي، البحر المحيط، 482/4.

### \* مذاهب الأصوليين في المسألة وأدلتهم

المذهب الأول: إذا بلغ التّابعي رتبة الاحتهاد في عصر الصّحابة رضي الله عنهم اعتبر خلافه، ولم ينعقد إجماعهم بدونه (1)، وهو مذهب الجمهور (2). المذهب الثاني: لا يُعتدُّ بخلاف التابعي مع إجماع الصّحابة، وهـــو أصــحّ الرّوايتين عن الإمام أحمد (3) والمنسوب إلى بعض ....

اخالة،

<sup>(1)</sup> انظر: الحصاص، الفصول في الأصول، 156/2، أبا الحسين البصري، المعتمد، 33/2، أبا المظفر السمعاني، قواطع الأدنَّة في الأصول 19/2، الشيرازي، التبـــصرة، ص384، الغزالي، المستصفى، 1 /346، الرازي، المحسصول،177/4، القسيرافي، شرح تنقيح الفصول، ص263، الآمدي، الإحكام، 1 /299، الكلوذابي، التمهيد، 267/3، الزركشي، البحر الحيط، 479/4، ابن أمير الحاج، التقرير والتحسير، 3 .129/

<sup>(2)</sup> انظر: الباجي، إحكام الفصول، 470/1، ابن قدامة، نزهة الخاطر في شرح الروضة، .291/1

<sup>(3)</sup> نقل القاضي أبو يعلى الفرّاء روايتين في المسألة عن الإمام أحمد، أصحّهما، هي عـــدم الاعتداد بقول التابعين في إجماع الصحابة وأوماً إلى الرواية الأحرى: أنَّه يعتدُّ بخلافه، انظر: العُدّة، 1152/4 -1153 - 1157. ثم نقل تلميذه أبو الخطاب أن عبـــد الله بن الإمام قد أوماً إلى أن إجماع الصحابة لا ينعقد مع مخالفة التَّابعي، بينما أوماً الإمام أحمد إلى أن الإجماع ينعقد ولا يلتفت إلى خلاف التابعي، أما الإمام ابن قدامة فقب. ذكر أن الإمام أحمد قد أوماً إلى القولين، انظر: التمهيد، 267/3 -268، ابن قدامة المترهة في شرح الروضة، 292/1، ابن النجار الفتوحي، شــرح الكوكـــب المـــنير، .233/2

الشافعية (1).

\* الأدلّة

أدلة المذهب الأول

استدلّ الجمهور على أن التابعي إذا أدرك عصر الصّحابة محتهدا، اعتُرا للافه، مما يلي:

الأت

هو "فا**ل** 

**و هو** 

لأفرا

بانكو

ويُخا

بما يلم

(1)

(2)

a (3)

أد

- عموم قوله عز وحل: ﴿ وَيَتَبِعُ عَنْيَرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فوصف الإيمان منطبق على الصحابة والتّابعين معهم، ولو حُمل لفظ " المؤمنين" على البعض، لساغ حمل الآية على بعض الصّحابة (2)، وهذا مسقط لدلالتها على أصل الإجماع.

- بنوغ التابعي درجة الاجتهاد، وهي المعتبرة في المجمعين وليس السصحبة، "المدليل أن من كان من الصّحابة غير محتهد لا يُعتبر اتفاقه لابعقاد الإجماع "(3)، يقول الإمام الغزالي: " ولو كانت هذه الفضيلة تخصّص الإجماع لسقط قسول

<sup>(1)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص 384، أبا المظفّر السّمعاني، قواطع الأدلّة في الأصول، 19/2، الآمدي، الإحكام، 300/1 الزركسي، البحر المحيط، 480/4، الشوكاني، إرشاد الفحول، ص 81.

 <sup>(2)</sup> انظر: الباحي، إحكام الفصول، 1/470 -471، الجويني، كتساب التلخسيص، 3/
 (2) انظر: الباحي، إحكام الفصول، 1/301.

<sup>(3)</sup> أبو المطفر السمعاني، قواطع الأدلّة في الأصول، 20/2. وانظر: الشيرازي، التبصرة، ص384، ابن قدامة، الترهة في شرح الرّوضة، 292/1.

الأنصار بقول المهاجرين وقول المهاجرين بقول العشرة.." (1) فالمعيار في الإجماع هو بلوغ درجة الاحتهاد في العصر الواحد؛ كما يبينه الإمام الجصَّاص في قوله: "فالعلَّة التي من أحلها حاز للصّحابي الخلاف على مثله، موجودة في التّـــابعي، وهو كونه من أهل النّظر، وهما في عصر واحد<mark>"(2)</mark>.

- إقرار الصّحابة للتّابعين بالاحتهاد والفتوى، بل حتى بإظهار الخلاف، إما لأفراد من الصّحابة أو لجماعتهم، فقد كان سعيد بن المسيّب يُفتي بالمدينة زمن الصحابة رضي الله عنهم وعطاء بن أبي رباح بمكَّة وأصحاب ابــن مــسعود بالكوفة، وقد تقلُّد القاضي شريح القضاء بما إلى زمن علي ﷺ، فكان يجتهـــد ويُخالف عليًّا وغيره من الصحابة في مسائل دون أن ينكر عليه (3).

### أدلة المذهب الثاني

استدل القائلون بأن التابعي إذا أدرك عصر الصحابة، انعقد إجماعهم بدونه بما يلي:

- حديث "...وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، فمنن أدرك ذلك

الإعسان

البعض،

أصل

(3)11

قسول

**الأ**صول،

شركاني،

ے، 3/

فتبصرة،

<sup>(1)</sup> المستصفى، 1/346، وانظر: ابن قدامة، الترهة في شرح الرّوضة، 293/1.

<sup>(2)</sup> الفصول في الأصول، 157/2، وانظر: الكلوذاني، التمهيد، 268/3-269.

<sup>(3)</sup> انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 156/2، الساحي، إحكام الفصصول، 471/1، الجويني، كتاب التلخيص،59/3. أبا المظفر السّمعاني، قواطع الأدّلة في الأصول، 20/2، الرازي، المحصول، 177/4 -178، ابن قدامة، الترهة في شــرح الروضة 292/1 - 293، الآمدي، الإحكام،1/300، ابن النجار الفتوحي، شسرح الكوكب المنير،232/2.

منكم، فعليه بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين، عَضّوا عليها بالنّواجد" (ألف والشاهد هو في الأمر باتباع الصّحابة وهو شامل للتّابعين كذلك، يقول القاضي أبو يعلى الفرّاء: " فلمّا أمر بالاقتداء هم، والاتباع لهم، دلّ علمي وحوب اتباع التّابعي لهم، لم يجز خلافه" (2).

فلو كان قوله معتبرا لجاز خلافه لهم ولكان مانعًا من إجماعهم، أما وهــو مأمور باتباعهم فهذا يقتضي عدم اعتبار قوله معهم.

- إنكار عائشة رضي الله عنها على أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف على حين حالف ابن عباس في عدّة المتوفى عنها روحها فقالت له: " هل تدري ما مثلك يا أبا سَلَمَة؟ مثلُ الفرّوج، يسمع الدِّيكة تصرُخ فيصرخ معها"(3).
وجه الشاهد في إنكار عائشة رضى الله عنها، "فلو كان قولَهُ معتسرا لما

<sup>(1)</sup> رواه الترمذي، كتاب العلم، باب ما حاء في الأخذ بالسُنّة واحتناب البدع، حديث رقم 2685، وقال حديث حسن صحيح، سنن الترمذي، 308/4، واللفظ له، وأبو داود، كتاب السُنّة، باب في لزوم السُنّة، حديث رقم 4607، سسنن أبي داود 200/4 وابن ماجة في المقدمة، باب اتباع سنّة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث رقم 42، سنن ابن ماجه، ص 20، وأحمد بسرقم 17144، المسند، 373/28.

<sup>(2)</sup> العدّة، 4/1161.

<sup>(3)</sup> رواه الإمام مالك، كتاب الطهارة، باب واحب الغسل إذا التقى الختانان، حـــديث رقم 101 الموطأ، 30.

أنكرت عليه<mark>"(1)</mark>.

- قول الصّحابي إذا انفرد يكون حجّة مقدّماً على القياس، عند الحنابلــة وقول لأصحاب أبي حنيفة وبعض الشافعية (2)، يقول القاضي الفرّاء " ومن كان قوله حجّة على غير أهل عصره، لم يجز لمن كان من أهل العصر مخالفته (3).

- للصّحابي مزيّة على غيره من التّابعين، فهو أعلم بالأحكام و" لا يخلوا ما قاله أن يكون عن توقيف فهو أولى وإن كان عن توقيف فهو أولى وإن كان عن احتهاد فاحتهاده أولى؛ بمشاهدة التتريل وحضور التأويل الأ4).

# \* مناقشة الجمهور لأدلَّه المخالفين

ردّ الجمهور الأدلّة التي ساقها مخالفوهم في القول بأن التابعي إذا أدرك الصحابة رضي الله عنهم لم يُعتدُ بخلافه من الوجوه التالية، مرتّبة بحسب ترتيب الأدلّة:

- إن أتباع الصّحابة لا يمنع من خلافهم، فقد وحد الخلاف بين الـصّحابة .

(1)0

نسول

علىي

و هـــو

100

ا درونه

ب م

الما

البث السه، الي داود البث الم

سليث

<sup>(1)</sup> ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير، 234/2، وانظر: الكلوذايي، التمهيد، 270/3 الرازي، المحصول،179/4، ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 292/1 الآمدي، الإحكام، 301/1 -302.

<sup>(2)</sup> انظر: أبا يعلى الفراء، العدّة، 1161/4.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(4)</sup> أبو يعلى الفرّاء، العدة، 1163/4، وانظر: الكلوذايي، التمهيد، 272/3، ابسن قدامة، النرهة في شرح الرّوضة، 292/1.

- إنكار عائشة رضى الله عنها يحتمل وجوه عدّة، منها:

ما ذكره الإمام الباحي من أنها لما رأته صغيرا يسأل عن الغُسل قالت ذلك، "لا على سبيل الإنكار وإنما قالت ذلك متعجّبة منه ومُداعبةً له"(1)، وكذا مساحاء عند غيره من أنه ربّما خالف بعد حصول الاتّفاق، أو أنه خالف طسرق الحجاج الصّحيح وآدابه، وحتى من غير ذلك فإن قولها بانفرادها ليس حجّة (2)، وقد خالفها أبو هريرة رهيه وقال:" أنا مع ابن أحي، يعني أبا سَلَمَة"(3).

فمع

عند

الأقز

نته

(1)

**(2)** 

(3)

فلم يبق في هذا الأثر ما يدلّ على عدم اعتبار قــول التــابعي في إجمـاع الصّحابة.

- أما عن فضل الصّحابة وتقديم قول الصّحابي على القياس، فإن هـــذا لا يوحب اختصاص الإجماع بهم دون غيرهم؛ سواء ممن أدرك عصرهم مجتهدا، أو من مجتهدي العصور اللاّحقة؛ ولو لزم من الفضل والسّبق الاختصاص بالإجماع كما قال الإمام الآمدي: لما اعتبر قول الأنصار مــع المهــاحرين؛ ولا قــول

إحكام الفصول، 1/473.

<sup>(2)</sup> انطر: الجويني، التلخيص، 60/3، أبا الحسين البصري، المعتمد، 33/2، أبا المظنسر السمعاني، قواطع الأدلة، 20/2، الغزالي المستصفى، 347/1، الشيرازي، التبصرة، ص386، الكلوذاني، التمهيد، 272/3، الرازي، المحصول، 180/4، ابسن قدامة الترهة في سرح الروضة، 294/1، الآمدي، الإحكام، 202/1.

<sup>(3)</sup> صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الطلاق، حديث رقم 4909، 1566/3، مسلم، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدّة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، الجامع الصحيح، 201/4.

المهاجرين مع قول العشرة ولا قول باقي العشرة مع قول الخلفاء.... "(1).

وعليه يتبيّن بعد عرض الأدلّة ومناقشتها أن رأي الجمهور هو السرّاجح في هذه المسألة، وأن العبرة في الإجماع ببلوغ درجة الاجتهاد، أما درجة السصّعبة فمع فضلها وشرفها فإلها مُعتبرة في الرّواية عن رسول الله على لأن القرب مؤثّر عندئذ أما الاجتهاد فهو كما يقول الإمام الشيرازي: " نظر القلب فلا يُقدّم فيه الأقرب"(2)؛ ولهذا قال على: " فرُبّ حامِلِ فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حاملِ فقه ليس بفقيه"(3).

## 2- إجماع الخلفاء الرّاشدين

- نفى جمهور الأصوليين أن يكون اتَّفاق الخلفاء الراشدين وحدهم إجماعًا،

ذلك،

لىرق <u>- (</u>2)

Y IL

ا، أو

جماع

ر ل

<sup>(1)</sup> الإحكام، 1/302.

<sup>(2)</sup> التبصرة، ص367.

<sup>(3)</sup> رواه الترمذي، كتاب العلم، باب ما حاء في الحثّ على تبليغ السسماع، حديث رقم2665، وقال عنه: حديث زيد بن ثابت حسن، سنن الترمذي، 1984-299، أبوداد، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم3660، سنن أبي داود 321/3، ابن ماحة في المقدّمة، باب من بلّغ علما، حديث رقم230، سنن ابن ماحة، 58، أحمد برقم، 2159، المسند 467/35، ورواه عن محمد بن حبير بسن مطعم عن أبيه بلفظ قريب، الدارمي، في المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء، حديث رقم231، سنن ابسن ماحه 23.

معتبرين حصر الإجماع فيهم دون غيرهم تحكّم لا دليل عليه (1).

- وفي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله " ما يدلّ على أنه لا يخرج عن قولهم إلى قول غيرهم" فَفُهم من ذلك أنه يعتبره إجماعًا (2).

- وكذا في رواية للقاضي أبي خازم (3) من الحنفية، فقد نُقِل عنه أنه نقسض حكمًا قضائياً متعلّقا بتقديم بيت المال على ذوي الأرحام في المواريث، فأمر بردّ ما كان في بيت المال على ذوي الأرحام و لم يعتدّ بخلاف زيسد شال للخلفساء الراشدين في هذه المسألة.

5

الرا

المرا

**(**1)

(2)

(3)

(4)

ففُهم من هذا النّقض أنه رحمه الله، لا يعتدّ بخلاف المحتهدين من الــصّحابة

<sup>(1)</sup> انظر: أبا يعلى الفراء، العُدة، 11984 -1199، الغزالي، المستــصفى، 352/1 انظر: أبا يعلى الفراء، العُدة، 1198 -1199، الخاج، الآمدي، الإحكام، 30/1، ابن الحاجب، مختصر المشهى، 36/2، أبن أمير الحاج، التقرير والتحبير، 131/3.

<sup>(2)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد،280/3. ابن قدامة، النرهة في شرح الروضة، 300/1 - 300/1 الآمدي، الإحكام، 305/1، ابن السبكي، الإهماج في شرح المنهاج، 410/2 الزركشي، البحر المحيط، 490/4.

<sup>(3)</sup> هو عبد الحميد بن عبد العزيز، أحد علماء الأحناف، أخذ العلم عسن السشيوخ البصريين ثم ولي القضاء بالشام والكوفة والكرخ كان ورعا، عالما، بفنون الحسساب والفرائض، من تصانيفه: كتاب المحاضر والسجلات، أدب القاضي، كتاب الفرائض، كانت وفاته سنة [292 هم] انظر في ترجمته: ابن النديم، الفهرسست، ص 261، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 63/11، اللّكنوي الفوائد البهيّة، 149.

للخلفاء الرّاشدين رضي الله عنهم (1).

\* الأدلّة

أدلة القائلين بحجية إجماع الخلفاء الرّاشدين

استدلَّ أصحاب هذا الرَّأي بحديث رسول الله ﷺ: "... وإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم، فعليه بــسُنَّتي وسُــنّة الخلفاء الراشدين المهديِّين، عَضُوا عليها بالنَّواحذ"(2).

وحه الشاهد في التسوية بين طلب الاتباع لسنة رسول الله على وسنة الخلفاء الراشدين، والصيغة كما يقول الإمام القرافي، صيغة تخصيص تفيد الأمر باتباعها – أي: السنة - واتباعهم (3).

\* أدلّة الجمهور

ين قولهم

، نقـــض منامر برد

حلفاء

متحابة

352/1،

مو الحاج،

- 300/1

والسيهاج،

**ا**لشيوخ

المساب الفرائض،

ر 261،

14

<sup>(1)</sup> انظر: الحصاص، الفصول في الأصول، 139/2. السرخيسي، الأصبول، 328/1، الأسدي، الكلوذاني، التمهيد، 280/3 - 281 السرازي، الحسصول، 174/4، الآسدي، الإحكام، 309/1، ابن السبكي، الإبج في شرح المنهاج، 409/2، القرافي، شسرح تنقيع الفصول، ص 262، الزركشي، البحر المحيط، 490/4.

<sup>(2)</sup> سبق تخريجه.

<sup>(3)</sup> انظر: شرح تنقيح الفصول، ص 262.

<sup>(4)</sup> الإحكام، 1/309.

المسألة، وخلاصة ما ذكروه فيما يلي:

- الخلفاء الرّاشدون وحدهم، هم بعض الأمّة ولا تأثير للإمامة في الإجماع، لأن العبرة ببلوغ درجة الاجتهاد، فكل من تحقّق بما مـن الـصحابة كـان مثلهم (1).

Y

Ϋ́

إحا

یکر

ذلك

بإجر

بالرو

المذ

قول

يطلب

(1)

(2)

(3)

(4)

- أما الحديث المذكور فهو مردود الدّلالة من ذلك الوحه !" لإنه عام في كل الخلفاء ولا دلالة فيه على الحصر في الأئمة الأربعة (2)؛ كما يمكن حمله على الخلفاء ولا دلالة فيه على الحصر في الأئمة الأربعة المخالف، ومن على البّاعهم للكتاب والسنّة (3) أو على حالة إجماعهم مع انعدام المخالف، ومن حهة أخرى هو مُعارض بحديث آخر (4) وهو قوله على "أصحابي كالنّجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم المقديتم الم المنابقة المعالمة المتديتم المتديتم المتدينة المتدينة

<sup>(1)</sup> انظر: الكلوذاي، التمهيد، 281/3.

<sup>(2)</sup> الإحكام، 310/1.

<sup>(3)</sup> انظر:القرافي، شرح تنقيع الفصول، ص263.

<sup>(4)</sup> انظر:الكلوذاني، التمهيد، 282/3. الآمدي، الإحكام، 310/1. الزركشي، البحسر المحيط، 491/4.

<sup>(5)</sup> هذا الحديث ذكره الإمام ابن عبد البرّ من طريق "سلام بن سليم، قال حدّثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن حابر"، قال ابن عبد البر هذا إســناد "لا تقوم به حجّة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول"، حامع بيان العلم وفــضله، 91/2. وأخرجه الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، بــرقم 58، وقال: موضوع، انظر: 144/1.

- تفسير الإمام ابن قدامة للرواية المنقولة عن الإمام أحمد وأنه - رحمه الله - لا يخرج عن قولهم - أي: الخلفاء - إلى قول غيرهم، أن معناها الحجيّة وليس الإجماع، فقال: " والصّحيح أن ذلك ليس بإجماع لما ذكرناه، وكلام أحمد في إحدى الرّوايتين عنه يدلّ على أن قولهم حجّة، ولا يلزم من كل ما هو حجّة أن يكون إجماعًا ال(1).

- نقل الإمام الزركشي احتمالا آخر للرواية المنسوبة للقاضي أبي حازم وأن مبناها على أن خلاف الواحد والاثنين لا يقدح في الإجماع (2)، وقد استفاد ذلك من دلالة السيّاق عند الإمام الحصّاص في تناوله لهذه الرواية (3).

وعليه يترجّع قول الجمهور بأن إجماع الخلفاء الرّاشدين وحسدهم لسيس بإجماع لانعدام شرط الكليّة وقوّة أدلّتهم في المسألة، ولتلك الاحتمالات المتعلّقة بالروايات المحالفة مع ضعف أدلّتها، يقول القاضي الباقلّاني: القائلين هسذا المذهب - إجماع الخلفاء الرّاشدين وحدهم حجّة - أرادوا الترجيح لقولهم على قول غيرهم لفضل سبقهم وتعدّدهم، وطول صحبتهم، وعندنا أن الترجيح إنما يُطلب به غلبة الظنّ لا العلم (4).

جماع،

کـان

ام في

حمليه

، ومن

النجوم

\_الف

الحسر

**الح**ارث خاد "لا

.91/2

بسرقم

<sup>(1)</sup> نزهة الخاطر في شرح الروضة، 301/1.

<sup>(2)</sup> انظر: البحر المحيط، 491/4.

<sup>(4)</sup> انظر: البحر المحيط، 491/4.

3- إجماع أهل بيت رسول الله ﷺ.

وقد عبروا عنه كذلك بإجماع العترة<sup>(1)</sup>.

مذهب الحمهور أن إجماع أهل بيت رسول الله ﷺ وحدهم، ليس حجّة (2)، وذهب الرّافضة (3) إلى أنه حجّة (4).

\* الأدلّة

أدلّة القائلين بحجيّة إجماع أهل بيت رسول الله ﷺ

استدلُّ أصحاب هذا الرَّأي بالكتاب والسُّنة على النَّحو التالي:

- من الكتاب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَكُمُ ٱلرِّخْسَ الْمُ الْمُدِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنَكُمُ ٱلرِّخْسَ أَهْلَ ٱلْمِيْتِ وَيُطَهِرَكُو تَطْهِيرًا ﴾ (5).

- (1) انظر: الدبوسي، تقويم الأدلة، ص35، السشيرازي، التبسصرة، ص368، السرازي، التبسصرة، ص368، السرازي، المحصول، 169/4، القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص262. ابن الحاجب، مختسصر المنتهى، 36/2، ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 408/2، ابن أمير الحساج التقرير والتحبير، 130/3، ابن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرحموت، 286/2.
- (2) انظر: أصول السرخسي، 325/1، الكلوذاني، التمهيد، 277/3. الرازي، المحصول، 490/4، الشيرازي، التبصرة، ص368 الزركشي، البحرالحيط، 490/4
- (3) وهم طائفة من الشيعة، قالوا: إن الإمامة لا تكون إلا من ولد علي السيس مسن رسول الله الله الله المتحابة الفقوا على ظلمه وعلى كتمان نص النبي الله الفراد ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والتحل، 156/4.
  - (4) انظر: الكلوذاني، التمهيد، ج277/3، الشيرازي، التبصرة، ص368.
    - (5) سورة الأحزاب 33.

والخط

تضلّوا

و. .

-لتخصي

بعض ا

/1

اد (1) 14

ابر (2) ر**و** 

احا دأ ,

الم

الإ-الإ- وجه الشاهد من الآية! أن الله تعالى قد أذهب عن أهل البيت السرّحس" والخطأ من الرّحس، فيجب أن يكونوا مطهّرين منه"(1).

- من السنّة قوله ﷺ يا أيها الناس إني تركت فيكم من إن أخذتم به لسن تضلّوا، كتاب الله وعِنْرتي أهل بيتي (2).

وجه الشاهد في أمره ﷺ بالتمسك بعترته وهم أهل بيته.

## \* أدلّة الجمهور وردّهم لأدلة مخالفيهم

- تمسّك الجمهور بعموم النصوص المثبتة للإجمساع، وقسالوا: لا وحسه لتخصيص أدلّة حجيّة الإجماع بأهل بيت رسول الله على دون غيرهم (3)؛ لأهم بعض الأمّة وليسوا كلّها.

- أما ما سيق من أدلَّة، فقد ردُّوا دلالتها من الأوجه التالية:

1/ المراد بالرحس في آية سورة الأحزاب؛ الفواحش والعار والدُّنس السَّدي

ر(2) حجة

ٱلرِّجْسَ

السرازي، محتصر الحساج 286. المحصول،

عس مسن القظر: ابن

<sup>(1)</sup> الشيرازي، التبصرة، 369، الكلوذاني، التمهيد، 278/3؛ وانظر: الرازي، المحصول، 4/ 170، القراني، شرح تنقيح الفصول ص262، الآمدي، الإحكام، 1/305، ابن السبكي، الإبجاج في شرح المنهاج، 408/2.

<sup>(2)</sup> رواه الترمذي، عن حابر بن عبد الله، كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي الله 433/5، وقال عنه: حديث غريب حسن، سنن الترمذي، 3815، وأحمد عن أبي سعيد بلفظ قريسب حديث رقسم 11104، المستند، 170/17، وللحديث شاهد في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم بلفظ آخر في كتاب فسطائل الصحيح، 123/7.

<sup>(3)</sup> انظر: أصول السرخسسي، 1/325. الكلسوذايي، التمهيسد، 278/3، الآمسدي، الإحكام، 1/305.

يكون في أهل المعاصي (1) ولا يلزم من ذلك نفي الخطأ عنهم في الاحتهاد، كما جاء في قول الإمام القرافي" أن الرحس ظاهر في المعصية، والاحتهاد الخطأ ليس بمعصية (2)، ونظير ذلك ما جاء في حقّ زوجات السنبي في قولمه تعمالى: هوينيساء النبي من يأت من يأت من كن يفحشكة شبيسكة في (3)، فلم يقل أحد إن إجماع زوجات النبي في حجة، "ولا أن التطهير من الفاحشة لمه مدخل في الاحتهاد (4)، وقد مال الإمام الرازي إلى تخصيص الآية بزوجات السنبي في فحسب، لدلالة السياق، فقال: إن ظاهر الآية في أزواجه في لأن ما قبلها وما بعدها خطاب معهن (5).

عليا

الخلا

عليه.

, (1)

n(2)

(3) ات

(4) ان

(5) انو

12 الحديث المذكور لم يصح بهذا اللفظ بل بلفظ " ... كتاب الله وسنّي "، ثم هو خبر آحاد وعند المحتجّين به لا يثبت به أصل (6)، كما أنسه معارض

<sup>(1)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 278/3.الشيرازي، التبسصرة، ص369، ابسن حريسر الطبري، حامم البيان، 10/ 296.

<sup>(2)</sup> شرح تنقيح الفصول، ص 262.

<sup>(3)</sup> سورة الأحزاب 30.

<sup>(4)</sup> الكلوذاني، التمهيد، 278/3. وانظر: القراني، شرح تنقيع الفصول، ص262.

<sup>(5)</sup> المحصول، 171/4، وانظر، الآمدي، الإحكام، 307/1، ابن السبكي، الإبجـــاج في شرح المنهاج، 408/2.

<sup>(6)</sup> الكلوذاني، التمهيد، 279/3. الرازي، المحصول، 173/4، الآمدي، الإحكام، 308/1.

بأحاديث أحرى، تثبت الفضل لبعض الصحابة مع أن اتفاقهم ليس بإجماع (1). وإذا تُبت أن اتّفاق أهل بيت رسول الله الله الله الله الله الله على الله على الله عنهم يخالفون قول الواحد منهم أيضا حجّة (2)، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يخالفون علياً علياً علياً عليه في مسائل و لم يكن يُلزمهم برأيه حتى في فترة إمامته (3).

## 4- إجماع الأكثر

اد، کما

اطأ ليس

عالى:

ند: إن

لخل في

سي پيلار

بلها وما

ستّي "،

\_ارَض

عبر الأصوليون عن هذه المسألة بقولهم: " إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل (4)، كما عبروا عنها باتفاق الأكثرين ومخالفة الواحد (5) على اعتبار أنها أقل حالات الحلاف، ومتى أبطلوا الإجماع مع مخالفة الواحد، بطل من باب أولى مع ما زاد على.

\* \* \*

<sup>(1)</sup> ومن ذلك حديث: "عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين بعدي..."، وحديث "أصحابي كالنّحوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" فهي للدلالة على الفضل والشرف ولسيس العصمة. انظر الكلوذاني، التمهيد، 279/3. الآمدي، الإحكام 1/ 308.

<sup>(2)</sup> الآمدي، الإحكام، 1/309.

<sup>(3)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 309/1.

<sup>(4)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 294/1.

<sup>(5)</sup> انظر: الجويني، البرهان، 460/1، الزركشي، البحر الحيط، 476/4.

## \* مذاهب الأصوليين في المسألة

اختلفت أقوال الأصوليين في ذلك، وقد أحصى الإمام الزركـــشي عـــشرة مذاهب مفصّلة، أهمّها الثلاثة التالية:

لمين

أأعد

إنكا

(1)

**(2)** 

(3)

(4)

(5)

المذهب الأول: إذا اتّفق الأكثر وخالف الأقل ولو كان واحدًا، فإن هـــذا ليس إجماعًا ولا حجّة وهو المشهور وبه قال الجمهور (1)، وفرّق الحنفيّة بـــين حالتين فقالوا: إذا لم تُسوّغ الجماعة للواحد مخالفته كان رأيه شذوذا وانعقـــد الإجماع مع ذلك، وإن سوّغت له المخالفة لم ينعقد الإجماع (2).

المذهب الثاني: إذا اتَّفق الأكثر انعقد الإجماع، وهو قسول ابسن حريسر

<sup>(1)</sup> انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 139/2، الباحي، إحكام الفصول، 467/1 467/1 467/1 460/1، الجويني، البرهان، 1/460 السرخسي، الأصول، 467/1 أبا الجسين البصري، المعتمد، 29/2، السشيرازي يعلى الفراء، العُدة، 1117/4، أبا الجسين البصري، المعتمد، 29/2، السشيرازي النبصرة، ص361، الغزالي، المستصفى، 347/1، المكلوذاتي، التمهيد، 260/3 النبصرة، ص161، الزري، المحصول، 181/4، الآمدي الإحكام، 1،494، القراري، أخصول، 181/4، الرهدة في شرح الروضة 1/494، السن تنقيح الفصول، ص262، ابن قدامة، النرهدة في شرح الروضة 1/464، السبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 435/2. الزركشي، البحر المحيط، 476/4.

<sup>(2)</sup> ومما ساقه الإمام الجصاص في ذلك، مذهب ابن عباس في الصرف، إذ كان يُجيز بيع الدّرهم بالدرهمين، وإنكار الصّحابة هذا القول، ما يدل على انعقاد الإجماع على عدم حواز ذلك؛ لأن جمهور الصّحابة لم يُسوّغوا لابن عباس مذهبه، ومشال حالة التسويغ، مذهب ابن عباس في منع العول وفي زوج وأبوين وامرأة وأبوين، فهذه المسألة لم ينعقد فيها إجماع، انظر: الفصول في الأصول،138/2 - 139، السرخسي، الأصول،327/1.

الطبري<sup>(1)</sup>، والإمام أحمد في إحدى الرّوايتين عنه<sup>(2)</sup>، ونقل الإمام الباحي عـــن ابن خويز منداد<sup>(3)</sup> من المالكية، أنه لا يعتبر مخالفة الواحد والإثنين<sup>(4)</sup>.

وكذا الإمام أبو بكر الجصّاص<sup>(5)</sup> بشرط تسويغ الخلاف، فقد قال في مخالفة العدد القليل للجماعة:"... لم يُعتد بخلاف هؤلاء عليهم، إذا أظهرت الجماعسة إنكار قولهم و لم يُسوّغوا لهم خلافًا. وإن سوّغت الجماعة للنّفر اليسير خلافها

عسدة

ن مسذ

بة بــين

انعقسد

جريسر

مصول، 3، أبسا مشرازي

- 260/

مسرح

2، ابسن د

یجیز بیع ا**ی**علسی

ل حالــة

۽ نهـــذه - 139 ،

<sup>(1)</sup> انظر: الجوين، البرهان، 1/460، الشيرازي، التبصرة، ص361، الكلوذاني، التمهيد، 261/3 الرازي، المحصول، 181/4 الآمدي، الإحكام، 1/294، ابسن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 1/294، ونقل الإمام ابن السبكي أن ما ذكره القاضي في مختصر التقريب، أن الذي يصح عن ابن حرير، أن عدد الأقل إن بلع عدد التواتر، لم يعتد بالإجماع دونه، وإلا اعتد به. انظر: الإجماع في شرح المنهاج، 435/2، الزركشي، البحر المحيط، 477/4.

<sup>(2)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 261/3، ابن قدامة، الروضية بيشرح ابسن بسدران، 294/1.

<sup>(3)</sup> هو محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق البصري المالكي أبو عبد الله المسشهور بابن خويز منداد، صاحب الآراء الأصولية الخاصة، تفقّه على شيوخ المالكيّة ببغداد منسهم أبو بكر الأبمري، توفي سة [390هـ] من تصانيفه: كتابه في الخسلاف وآخر في أحكام القرآن، انظر في ترجمته: ابن فرحون، الديباج المذهب، ص363، محمد مخلوف، شجرة النور 1/411، الحجوي الثعالي، الفكر السسامي، 2/ 154.

<sup>(4)</sup> إحكام الفصول، 1/767.

<sup>(5)</sup> انظر: الفصول في الأصول، 135/2 وما بعدها.

ولم يُنكروه، لم يكن ما قالت به الجماعة إجماعًا"(1).

المذهب الثالث: أتفاق الأكثر حجّة وليس إجماعًا، وهو مذهب الإمام ابن الحاحب من المالكيّة (2).

فى الك

الطبري

إلى **ئلا** 

یکن ه

و لم ييا

**ومن ذ** 

وخلاف

p (1)

(2) اند

(3) اذ

(4) ان

(5) نذ

(6) اند

\* أدلّة المذاهب

#### أدلَّة المذهب الأول:

استدلَّ الجمهور على أن الإجماع لا ينعقد مع المخالفة، ولو كانت من واحد بجملة أدلَّة أهمها ما يلي:

- الإجماع حجّة بدليل السّمع، والأخبار الواردة علّقت العصمة على قول الكلّ (3)، أما قول البعض فيتطرّق إليه احتمال أنه غير مقصود، فوحب اعتبار الكلّ حسمًا لهذا الاحتمال كما قال الإمام الآمدي: "... غير أن حمله - أي لفظ الأمّة - على الجميع تمّا يوجب العمل بالإجماع قطعًا لدخول العدد الأكثر

<sup>(1)</sup> الفصول في الأصول، 135/2. فهذا النص من كلام الإمام الجمعاص ظاهر في حقيقة مذهبه، وهو ما نقله الإمام الزركشي في البحر المحيط عند تعداده للمذاهب في المسألة، انظر: 478/4. لا كما نقله الإمام الآمدي ونسب هذا التفصيل للإمام الجرحاني من الحنفية. انظر: الإحكام، 294/1.

<sup>(2)</sup> انظر: محتصر المنتهي، 34/2، ابن السبكي، الإنماج في شرح المنهاج، 435/2.

<sup>(3)</sup> انظر:الشيرازي، التبصرة، ص362. الغرالي، المستصفى، 347/1، الكلوذاي، الخرالشيرازي، التبصرة، سندرح البرن التمهيد، 263/3. الآمدي، الإحكام 294/1، ابن قدامة، الروضة بسشرح ابسن بدران، 1/295.

في الكل المرا<sup>(1)</sup>، فضلا عن أن -لام الجنس- في كلمة " المؤمنين" تعمّ جميع أهـل العصر (2).

- الحجّة في الإجماع، وإذا نقص واحد لم يكن إجماعا"، ولا فرق في العقل والشّرع بين الاثنين والثلاثة..." (3) ، فكيف لا يُعتدّ بخلاف الواحد، وقد طرد الطّبري ذلك في الإثنين، ولكنه اعتبر الخلاف من الثلاثة؟ و" الثلاثة إذا نُــسبوا إلى تُلاثة آلاف كالواحد إذا نسب إلى ألف"(4) ، يقول الإمام الغزالي:" وإذا لم يكن ضابط ولا مردّ، فلا خلاص إلا باعتبار قول الجميع"(5).

- فعل الصحابة رضي الله عنهم فقد وقع منهم خلاف الواحد للجماعة، ولم يبادروا للإنكار عليه، فدل هذا منهم على عدم اعتبار قول الأكثر إجماعًا؛ ومن ذلك خلاف أبي بكر في لحميع الصحابة في مسألة قتال مانعي الزكاة، وخلاف ابن عبّاس رضي الله عنهما لجميع الصحابة في مسألة العول وغيرها (6).

مام ابن

ن واحد

لى قول عبار - أي الأكثر

اهر في اهب في

لوذايي، ح ابسن

<sup>(1)</sup> الإحكام، 295/1، التمهيد، 263/3. الآمدي، الإحكام، 294/1. ابن قدامـــة، الروضة بشرح ابن بدران، 295/1.

<sup>(2)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 262/3

<sup>(3)</sup> الكلوذاني، التمهيد، 264/3.

<sup>(4)</sup> انظر: البرهان، 460/1.

<sup>(5)</sup> المستصفى، 1/348.

<sup>(6)</sup> انظرر: الباحي،إحكام الفصول،467/1، السشيرازي، التبصرة، ص362، المستصفى،348/1، الكلوذاني، التمهيد، 263/3 السرازي، المحصول،181/4، الآمدي، الإحكام، 295/1. ابن قدامة،الروضة بسشرح ابسن بسدران، 296/1 الزركشي، البحر المحيط،476/4.

# أدلّة المذهب الثاني

احتج من قال بانعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل بالنصوص والإجماع والمعقول (1)، على النحو التالي:

\_ من النصوص:

1/ حديث: " فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم "(2).

وجه الشاهد في الأمر باتباع السّواد الأعظم، ومعناه الأكثر، لأن جميع أهل العصر إلا الاثنين هم السّواد الأعظم، فيكون اتّفاقهم حجّة (3).

2/ حديث:" من شذَّ شذَّ في النار"<sup>(4)</sup>.

و وجهه أن مخالفة الجماعة شذوذ وهو اسم ذمٍّ، فدلٌّ ذلك على أن مخالفة

الإ-

أ*ي*!

شي

**(**1)

**(**2)

(3)

<sup>(1)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 1/296.

<sup>(2)</sup> رواه ابن ماجة، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، خديث رقم 3950، سنن ابسن ماحة، ص651، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث السضعيفة والموضوعة وقال حديث ضعيف، انظر: 435/6 -435. أما رواية النعمان بسن بسشير الستي أخرجها الإمام أحمد فإن عبارة "عليكم بالسواد الأعظم" هي من كلام الراوي لا من كلام رسول الله في فقد حاء في الحديث: "...والجماعة رحمة، والفرقة عذاب" قال: فقال أبو أمامة الباهلي: عليكم بالسواد الأعظم" انظر: حديث رقم18450، مسسند الإمام أحمد، 392/30.

<sup>(3)</sup> انظر: . الكلوذاني، التمهيد، 264/3، ابن السبكي، الإهـاج في شـرح المنـهاج، 436/2.

<sup>(4)</sup> سبق تخريجه، ص 35.

الواحد للكثرة من الشذوذ المنهي عنه (1).

#### \_ من الإجماع

اتفاق الأمّة على أن إمامة أبي بكر في تابتة بانعقاد الإجماع عليه، وهو اتّفاق الأكثر، فقد خالف الإمام على وسعد بن عبادة رضي الله عنه، فدلّ ذلك على انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقلّ(2).

## \_ من المعقول

أهم الوجوه التي ذكروها ما يلي:

- لو كانت مخالفة الواحد للجماعة مانعة من انعقاد الإجماع، لما انعقد الإجماع أصلا كما يقول الإمام الجصاص: " فلو وجب أن يُعتد بخلاف مثله - أي: الواحد - فيما لم تُسوّغ الجماعة فيه خلافًا، لما انعقد إجماع أبسدًا على شيء (3).

والسبب في ذلك: " تعذَّر الوصول إلى العلم بأن كِل واحدٍ من أهل العصر،

جماع

يع أهل

محالفة

عن ابسن

1.

نهاج،

<sup>(1)</sup> انظر: الجميّاص، الفسمول في الأصسول، 136/2. الكلوذاني، التمهيسد، 266/3، النظر: الجميّات الأمدي الإحكام، 296/1، ابن قدامة، الروضة بسشرح ابن بدران، 294/1.

<sup>(2)</sup> انظر: الجصّاص، الفصول في الأصول، 136/2، السشيرازي، التبسصرة، ص363، الكلوذاني، التمهيد، 266/3، الرازي المحسول،183/4، الآمسدي، الإحكام، 296/1.

<sup>(3)</sup> الفصول في الأصول، 2/136.

قد وافق الجماعة على ذلك القول"(1)، والمتعذّر في حكم الممتنع كما سبق بيانه. لو حاز أن يكون الحق مع الواحد دون الجماعة، "لجاز أن ترتد الجماعة ويبقى الواحد على الإيمان ولو حاز وقوع هذا بطلت الشّريعة؛ لعدم من تقوم به الحجّة في نقلها، ولكان ذلك الواحد الباقي محكوما باستواء الظّاهر والباطن، ولوجب القطع على عينه بأنه حجّة الله على الناس في الإجماع. وهذا قسول فاحش لا يرتكبه ذو بصيرة"(2)، فدلّ ذلك على عدم حواز أن يكون الحسق في قول فرد دون الجماعة.

قاطع

الإجما

فإن -

لاعتبا

(1)

(2)

(3)

- إن الإجماع حجّة في العصر الذي انعقد فيه، وفي العصور اللّاحقة، ومقتضى ذلك وحود المخالف حتى يكون حجّة عليه (3)، فدلّ ذلك على حواز وحود مخالف الإجماع.

#### أدلّة المذهب الثالث:

استدلَّ الإمام ابن الحاجب على مذهبه بما ينفي القطعيَّة عن إجماع الأكثـــر ويُثبت له الحجيَّة.

فنفي القطعيّة يدلّ عليه السّمع؛ لأن الأخبار التي تثبت حجيّة الإجماع متعلّقة بكل الأمة (4)، ولا تتناول حالة إجماع الأكثر، ولو ندر المخالف.

أما إنبات الحجيَّة فيدلُّ عليه الظَّاهر؛ الذي يُفيد أن الرَّاحِع أو القاطع يكون

<sup>(1)</sup> الفصول في الأصول، 136/2، وانظر: الرازي، المحصول، 183/4 -184.

<sup>(2)</sup> الفصول في الأصول، 137/2.

<sup>(3)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 297/1.

<sup>(4)</sup> انطر: ابن الحاحب، مختصر المنتهى، 34/2.

مع الكثيرين لا مع النادر <sup>(1)</sup>.

وكذا حريان العادة بذلك كما يبيّنه الإمام عضد الدين الإيجى (2) في قوله: " يستحيل عادة إجماع الأكثرين من المحقّقين على القطع في شمرعي مسن غمير قاطع ١١(3).

### \* مناقشة الجمهور لأدلّة المخالفين

ردّ الجمهور أدلّة مخالفيهم، على اعتبار أن الأدلّة السّمعية التي تُثبت حجيّـة الإجماع، إنما تتناول حالة اتَّفاق الكلِّ، أما إذا وُجد المخالف ولو كان واحدًا، فإن حقيقة الإجماع القائم على عصمة الأمّة لا تكون عندئذ متحقّقة.

وبناءً عليه فقد تعقّبوا أدَّلتهم الجزئيّة وناقشوها، وفيما يلي ملخص ما ذكروه مرتبًا بحسب ترتيب الأدلّة:

1/ بالنسبة للحديث، لا بد من حمل لفظ "السواد الأعظم" على الكل، لاعتبارين ق بيانه.

ساعسة

ن تقوم

الباطن،

قــول

ق في

جواز

متعلقة

یکون

<sup>(1)</sup> انظر: ابن الحاحب، مختصر المنتهى، 35/2.

<sup>(2)</sup> هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفّار بن أحمد الإيجي، الملقّب بعسضد السدين، لا يعرف تاريخ ميلاده عالم شافعي، أصولي منطقيّ، متكلّم، نشأ بشيراز، ولي القـــضاء وكان ذا مال ونفوذ، كانت وفاته في سنة [756هـــ]، من تصانيفه: "شرح مختـــصر ابن الحاحب في الأصول"، "المواقف في أصول الدين"، "الفوائد الغيائية في المعاني والبيان"، انظر في ترجمته: ابن السبكي، طبقات الشافعية، 46/10 -47، ابن حجر، الدرر الكامنة، 2/22، مصطفى المراغى، الفتح المبين، 173/2.

<sup>(3)</sup> شرح العضد على مختصر المنتهى، 34/2.

الأول: أن تلك هي حالة التناهي في العظم، أما حالة الأكثر فلا تدلَّ على هذا المعنى؛ لأن حالة الكل تبقى دائما أعظم منها (1).

اخا

فلاة

(1)

(2)

(3)

(4)

(5)

الثاني: عدم انضباط حالة الأكثر بخلاف حالة الكلّ، ذلك أن ما زاد علسى النّصف بواحد أو اثنين يكون الأكثر (2)، ثم هو كذلك إلى أن ينقص عن الكلّ بواحد، وهذا مجال واسع وغير منضبط.

- ومن جهة أخرى يذكر الأصوليون أنه جاء في تتمة الحديث (3)، "فيان الشيطان مع الواحد، وهو من الإثنين أبعد" (4)، وهذا يدلّ على أن المقصود به "

<sup>(1)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص 363، الكلسوذاني، التمهيد، 264/3، السرازي، الخصول، 184/4، الآمدي، الإحكام 297/1، ابن السبكي، الإهساج في شسرح المنهاج، 437/2.

<sup>(2)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 265/3، ابن الـسبكي، الإهـاج في شـرح المنـهاج، 436/2.

<sup>(3)</sup> حديث السواد الأعظم في كتب المحدِّين لم يأت ضمن حديث ابن عمر المحالية" عمر بالجابية"

<sup>(4)</sup> رواه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث رقم 2172، عن عبد الله بن عمر الله عنه قال: "خطبنا عمر بالجابية"، وقال عنه: هذا حسديث حسسن صحيح غريب من هذا الوجه، سنن الترمذي، 67/4-68، وابن حبّسان، كتساب إخباره عن مناقب الصحابة في، باب فضل الصحابة والتسابعين في، حسديث رقم 7254، صحيح ابن حبسان، 240-239، وأحمسد بسرقم 114و 177، المسند، 7254، والحاكم في المستدرك، كتاب العلم، خطبسة عمسر بالجابية، حديث رقم 395 وقال: "حديث صحيح علمي شسرط السشيخين...و لم يُخرّحاه"، المستدرك، 14/1، ورواه الإمام الشافعي عن عبد الله بن سليمان بسن

الخارج عن الإمام بمخالفة الأكثر على وحه يثير الفتنة.

وقوله: - وهو من الإثنين أبعد - أراد به الحثّ على طلسب الرّفيسق في الطريق؛ ولهذا قال الله الثلاثة ركب" (1) (2).

-كما أن في الحديث "إشارة إلى أن قول الواحد لا يعارض قول الجماعة (3).

2/ الشذوذ في الإجماع هو المخالفة بعد الاتفاق، أما قبله فإنما هو خلاف، (4) وعليه فالشاذ خارج عن الجماعة بعد الدّخول فيها، أما المخالفة قبله فلا تكون شذوذا؛ لأن المخالف لم يدخل في الجماعة أصلا فلا يُسمى شاذاً (5).

يسار، وقال الشيخ أحمد شاكر: حديث صحيح معسروف عسن عمسر، الرسسالة، ص 473 ـ 474.

- (1) رواه مالك ونصّه:" الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركـب" بـاب الاستئذان، ما حاء في الوحدة في السّفر للرحال والنــساء، حــديث رقــم 1788، الموطأ، ص536، و أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الرّجل يسافر وحده، حــديث مرقم 2607، سنن أبي داود، 36/3، وأحمد، برقم6748، المسند، 11/360.
- (2) الغزالي، المستصفى،1/350، وانظر: الباجي، إحكام الفصول، 469/1، الآمدي، الإحكام، 1/892.
  - (3) السرخسي، الأصول،327/1.

وازي،

سديث 177،

المنافعة

...ولم

- (4) انظر: الباحي، إحكام الفصول، 1/568.
- (5) انظر : المستصفى، 1/350، الآمدي، الإحكمام، 1/298، الكلوذاني، التمهيد، 266/3، الرازي، المحصول، 184/4، ابن قدامة، النزهة في شرح الرّوضة، 297/1، الأمدي، الإحكام، 298/1.

ونقل الإمام الشّوكاني<sup>(1)</sup> ردّ الأستاذ الإسفراييني إذ يقول: "...ثمّ إن ابـــن حرير قد شدّ عن الجماعة في هذه المسألة، فينبغي أنه لا يُعتبر خلافه، ويكـــون مخالفا للإجماع بعين ما ذكر ال(2).

الإجا

القول

قال ا

ما هو

الأكثر

الظّن

الخطأ

وروايا

يُقدّم ا

المسألة

5

تنار

الإجماد

n(1)

i (2)

s ·(3)

2/ أما عن انعقاد الإجماع على إمامة أبي بكر الله عنه الله عنهما فقد كان باتفاق الأكثر بل باتفاق الكل، ومن تأخر من الصحابة، كعلى وسعد رضي الله عنهما فقد كان ذلك لعذر، ثم إلهم أظهروا الموافقة فيما بعد وبايعوه أما عدم حضورهم وقست البيعة فإن ذلك ليس شرطًا في انعقاد الإجماع: "(3)، وفي ردّ الإمام الرّازي على ذلك يضيف وحها آخر فيقول: إن الإمامة لا يُعتسبر في انعقادها حسصول ذلك يضيف وحها آخر فيقول: إن الإمامة لا يُعتسبر في انعقادها من الإجماع، بل البيعة كافية "(4)، وزاد الإمام الآمدي، قوله" بل البيعة بمحضر من عدلين كافية "(5).

4/ إن اتَّفاق الكل ممكن ومُتصوّر، كما سبق بيانــه في إمكانيــة انعقــاد

<sup>(1)</sup> هو هو محمد بن علي الشوكاني ولد سنة [1173هـ]، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء، ولي قضاءها ومات حاكما بما، كان يرى تحريم التقليد، له ما يزيد على 100مصنف منها: " إرشاد الفحول"، " نيسل الأوطار" تسوقي سنة [1250هـ] انظر في ترجمته: البغدادي، هدية العارفين: 365/2-367. الزركلي، الأعلام: 6896.

<sup>(2)</sup> البحر المحيط، 477/4.

<sup>(3)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص363 - 364، الكلوذاني، التمهيد، 266/3. الآمدي، الإحكام، 298/1.

<sup>(4)</sup> المحصول، 4/185.

<sup>(5)</sup> الإحكام، 298/1.

**إن** ابـــن **و**يكـــون

کثر بل فقد کان وقــت اري علی ــصول حضر من

انعقاد

بار علماء ب له مـــا في ســـنة المزركلي،

.266/3

الإجماع، وذلك إما بالتصريح في النطقي أو بقرائن الأحوال في السّكوتي، ثم إن القول بعدم الإمكان على نحو ما ذُكر، يجري أيضا على إجماع الأكثر، وكما قال الإمام الآمدي أنه " يلزم من ذلك أن لا ينعقد الإجماع أصلا. "(1) بخلاف ما هو مقرّر عند الفريقين - القائلين بشرط أتفاق الكل والقائلين باتفاق الأكثر.

75/ إن الكثرة مؤثّرة في الرّواية، أما في الاحتهاد فليست كذلك، كما يعلّله الإمام الشيرازي في قوله: "... لأن الأخبار طريقها الظّن، فما كان أقــوى في الظّن كان أولى وليس كذلك هاهنا، فإن طريق الإجماع عصمة الأمــة عــن الخطأ، والخطأ يجوز على الفريقين<sup>(2)</sup>، فاستويا. يدلُّك عليه أن رواية الخمــسة ورواية العشرة إذا تعارضتاً، قُدّمت رواية العشرة على الخمسة، وفي الإجماع لا يُقدّم قول العشرة على الخمسة، فافترقا<sup>(3)</sup>.

من خلال عرض الأدلّة والمناقشة يظهر رجحان مذهب الجمهور في هـذه المسألة لقوّة أدلّتهم.

# 5- إجماع أهل المدينة

تناول الأصوليين إجماع أهل المدينة، ضمن مسائل الإجماع، واعتبروه مــن الإجماعات الخاصة أو الجزئيّة، التي تخلّف فيها شرط الكليّة.

<sup>(1)</sup> الإحكام، 298/1.

<sup>(2)</sup> أي: الكثرة والقلَّة المخالفة لها.

<sup>(3)</sup> التبصرة، ص364، وانظر: الغزالي، المستصفى، 1/350-351، الآمدي، الإحكام، 298/1.

وعليه أنكروا حجيّته، وردّوا على المالكيّة أدلّتهم ومن ذلك مانقله الإمام الزركشي في قوله: "قال بعض أصحابنا: إنّه حجّة، وما سمعت أحدًا ذكر قوله إلا عابه، وإن ذلك عندي معيب ((1))، وفيما يلي تفصيل المسألة كما نقلها المالكيّة.

أحد

عن

علية

و کت

خست

لمكة

أن ي

(1)

**(2)** 

(3)

# أولاً: إجماع أهل المدينة كما تناوله الجمهور

نسب جمهور الأصوليين القول بحجيّة إجماع أهل المدينة إلى الإمام مالك (2), فأورد بعضهم ذلك في عبارة تدلّ على أنّه لا يعتبر إلا إجماع أهل المدينة، نحو ما حاء في قول الإمام الغزالي: "قال مالك: الحجّة في إجماع أهل المدينة فقط ((3)) بينما نقل بعضهم أن الإمام مالكاً إلى حانب اعتباره لإجماع الأمّة، فإنه يعتبر كذلك إجماع أهل المدينة، ثمّ احتهدوا في فهم مُراد الإمام بإجماع المدينة بالتظر إلى ما نقله أئمّة المذهب في ذلك (4)، وهم متّفقون على ردّ هذا الإجماع، باعتباره الإجماع الأصولي.

<sup>(1)</sup> البحر المحيط، 483/4.

<sup>(2)</sup> شكَّك الإمام الجويني في صحّة ما ينقله جمهور الأصوليين عن الإمام مالك، وأنه كان يرى اتّفاق علماء المدينة حجّة، فقال في ردّه" إن صحّ النقل، فإن البقاع لا تعصم ساكنيها" البرهان، 459/1.

<sup>(3)</sup> المستصفى، 351/1، وقريب من هذا عبارة أبي الحسين البصري، انظر: المعتمد، 34/2، والدبوسي، تقويم الأدلة ص430 وأبا الخطاب، الكالموذاني، التمهيد، 273/3 والرازي، المحصول،162/4، والزركشي، البحر المحيط، 483/4.

<sup>(4)</sup> انظر: الزركشي، البحر المحيط، 484/4-485.

# \* أدلّة الجمهور في ردّ حجيّة إجماع أهل المدينة

استدلُّ الجمهور على أن إجماع أهل المدينة ليس حجَّة بما يلي:

أولا: لفظ الإجماع، لا يصحّ إطلاقه إلا إذا تحقّق اتفاق الكل، دون مخالفة أحد من المحتهدين، وأوّل من قال ذلك الإمام الشّافعي في الرّسالة عند ما سئل عن إجماع أهل المدينة فقال: "لستُ أقول ولا أحد من أهل العلم "هذا محتمع عليه" إلا لما لا تلقى عالسمًا أبدا إلا قاله لك وحكاه عمّن قبله، كالظّهر أربع، وكتحريم الخمر، وما أشبه ذلك، وقد أحدُه يقول "المحمع عليه" وأحد من المدينة من أهل العلم كثيرا يقولون بخلافه، وأحد عامّة أهل البلدان على خلاف ما يقول " المحتمع عليه" (أ

ثانياً: كل ما ورد من أخبار في فضل المدينة كحديث " المدينة كالكير تَنْفِي خَبَثُهَا ويَنْصَعُ طَيْبُهَا "(2) لا تدلُّ على أن إجماع أهلها وحدهم حجّة، كما أن لكّة كذلك فضل، كوها موضع المناسك، ومولد رسول الله على ومبعثه، دون أن يكون قول أهلها حجة (3)، كما بيّن ذلك الإمام الجويني في عبارة جامعة قال

الإمـــام كر قوله

ا نقلسها

الك(2)، أن نحو ما إا(3)، يعتب يعتب بالنظر النظر

آنه کان نعصم

483

الرسالة، ص534-535، الفقرة رقم 1559.

<sup>(2)</sup> رواه البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب المدينة تنفي حبثها، حديث رقم 1883، صحيح البخاري، 556-557 ومسلم، كتاب الحج، باب المدينة تنفي شرارها، صحيح مسلم، 121/4.

<sup>(3)</sup> انظر: السشيرازي، التبسصرة، ص366-367، الغسزالي، المستسصفي،1/1،351، الكلوذاي، التمهيد،275/3، السرازي المحسول،164/4، الآمسدي، الإحكسام، 304/1.

فيها: " إن البقاع لا تعصم ساكنيها"(1).

ثالثاً: إن القول بحجيّة إجماع أهل المدينة إما أن يستند إلى فضل المكان (أي المدينة) وإما أن يستند إلى فضل رحالها من ذوي العلم، فإن استند إلى الموضع وحب اعتبار أهل الموضع في كل زمان، وهذا باطل و لم يقل به أحد، كما حاء في عبارة الجصّاص"...لو كان لوجب اعتبار إجماع أهل المدينة في هذا الوقت، ومعلوم أنهم في هذا الوقت، أجهل النّاس، وأقلّهم علمًا، وأبعدهم مسن كسل خير"(2) ويُؤكّد الإمام السرحسي هذا المعنى بقوله:" ...ألا ترى أن مكّة كانت محروسة عام الفيل مع أنّ أهلها كانوا مشركين يومئذ"؟ (3).

فلزم

فضل المك

ثانيا:

أنكر

أهل المدين

أهل المدين

العلماء الأ

فيما طرية

(1) تناول

الجمع

الإجا

الفصو

المنتهى

من ک

كانت

الخطيد

الذهبي

(3) المقدما

(2) هو ء

أولا:

وإن أسند إلى فضل الرحال، فقد نزل بالكوفة، والبصرة ومكة من هم عمدة أهل العلم وأعلامه (4)، يقول الإمام الغزالي: "فإن أراد مالك أن المدينة هي الجامعة لهم - أهل الحل والعقد - فمُسلم له ذلك لو جمعت، وعندئذ لا يكون للمكان فيه تأثير، وليس ذلك بمُسلم، بل لم تجمع المدينة جميع العلماء لا قبسل الهجرة ولا بعدها، بل مازالوا متفرّقين في الأسفار والغزوات والأمصار، فلل وحه لكلام مالك (5).

<sup>(1)</sup> البرهان، 459/1.

<sup>(2)</sup> الفصول في الأصول، 150/2، وقد نقل الإمام السّرخسي العبارة ذاتما في كتابه، لردّ القول بحجية إجماع أهل المدينة. انظر: أصول السرخسي، 325/1.

<sup>(3)</sup> أصول السرخسي، 325/1، وانظر: ابن قدامة، الترهة في شرح الرّوضة، 300/1.

<sup>(4)</sup> انظر: المصدر السابق، 2 /150 -151، الكلوذايي، التمهيد، 276/3.

<sup>(5)</sup> المستصفى، 351/1، وانظر: الرازي، المحسصول، 164/4، الآمـــدي، الإحكـــام، 304/1.

فلزم بطلان القول بحجيّة إجماع أهل المدينة، لعدم إمكان إسسناده لا إلى فضل الرّجال.

## ثانيا: إجماع أهل المدينة كما تناوله المالكيّة

أنكر المالكيّة ما نقله غيرهم من أن الإجماع عند الإمام مالك إنّما هو إجماع أهل المدينة دون غيرهم، مؤكّدين على ضرورة الفصل بين إجماع الأمّة وإجماع أهل المدينة (1)، واعتبارهما أصلين متغايرين ومما حاء في ذلك:

أولا: قول ابن القصّار (2) "...قد تقدّم أن مذهب مالك رحمه الله وسسائر العلماء القول بإجماع الأمّة، ومن مذهب مالك العمل على إجماع أهل المدينسة فيما طريقه التوقيف (3).

كان (أي الموضع كما حاء الموقت،

ن کـــل کانت

م عمدة لا يكون لا تبل

ا، فسلا

كتابه، لردّ

.300

حکسام،

<sup>(1)</sup> تناول كل الأصوليين من المالكية: دليل الإجماع، وأثبتوا حجيّته، كما هو الحال عند الجمهور، ثما يدل على أن إجماع أهل المدينة، هو أصل عند المالكيــة مــستقل عـن الإجماع الأصولي المتّفق عليه، انظر: ابن القصّار، المقلّمة، ص184، الباجي، إحكام الفصول، 1/144، ابن العـربي، الحـمول، ص121، ابـن الحاحـب، مختـصر المنتهى، 28/2 وما بعدها، القراني، شرح تنقيع الفصول، ص253.

<sup>(2)</sup> هو على بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الفقيه المالكي المعروف بابن القصّار البغدادي، من كبار تلامذته، القاضي أبو بكر الأهري، كان أصوليا نظّارا، يُقة، له كتاب في "مسائل الحلاف"، يقول عنه الشيرازي، لا أعرف للمالكيين في الحُلاف أحسن منه كانت وفاته سنة [397هـ] من تصانيفه: " المقدمة في الأصول" انظر في ترجمته: الحطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 12/42 القاضي عياض، ترتيب المدارك، 214/2، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 58/53 -59.

<sup>(3)</sup> المقدمة في الأصول اص226.

ثانيا: قول القاضي عيّاض (1)". وتمّا ذكر المخالفون عن مالك أنه يقول، إن المؤمنين الذين أمرهم الله تعالى باتباعهم، هم أهل المدينة، ومالك لا يقول هذا، وكيف يقوله وهو يرى أن الإجماع حجّة الأ2).

فإذا كان إجماع الأمّة، كما قرّره الأصوليون وضبطوا حقيقته وحجيته أصلا مغايرا لإجماع أهل المدينة، فما المقصود بهذا الأخير في أصول مذهب الإمام مالك؟

### \* حجيّة إجماع أهل المدينة عند المالكيّة

فصّل المالكية في حقيقة إجماع أهل المدينة الذي يعتدّ به الإمام مالك وممسا حاء في ذلك:

- قول الإمام الباحي". إن مالكا إنّما عوّل على أقوال أهل المدينة، وجعلها حجّة في ما طريقه النّقل كمسألة الآذان وترك الجهر ببسم الله الرحمان الرحيم، ومسألة الصّاع، وترك إخراج الزكاة من الخضروات، وغير ذلك من المـسائل التي طريقها النقل، وأتصل العمل بها في المدينة، على وجه لا يخفى مثله، ونُقل

<sup>(1)</sup> هو القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، ولد سنة [496هـ] كان إمام وقته في الحديث وعلومه، فقيها أصوليا، عالما بسالنحو واللغـة، حافظـ للمذهب، من تصانيفه:" الشفا بتعريف حقوق المصطفى"، "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" و"مشارق الأنوار" كانت وفاته سنة [544هـ]، انظر في ترجمته، ابسر مرحون، الديباج، المذهب، ص270-273، ابن العماد الحنبلي، شذرات السذهب مرحون، الديباج، المذهب، شجرة النور، 275.

<sup>(2)</sup> ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 26/1.

نقلا، يَحُجُّ ويقطع العذر الأ)، وهي ما توصف عسادة في مسصادر المالكيسة المنقولات المستمرَّة (2).

وهو المعنى الذي نقله كذلك القاضي عياض في قوله: "...فاعلموا أن إجماع أهل المدينة على ضربين: ضرب من طريق النقل والحكاية الذي تؤثره الكافة مع الكافة، وعملت به عملا لا يخفى ونقله الجمهور عن الجمهور...النوع النساني إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال"(3).

ومستند كل من الإمام الباحي والقاضي عياض في بيان هذا المعنى على ما نقل عن الإمام مالك في ذلك، وأنه كان يتحوّز في إطلاق عبارة الإجماع، ولا يقصد بما الدّلالة الإصلاحية المحصوصة للإجماع عند الأصوليين، كما تدلّ على ذلك الرواية التالية:

- روى إسماعيل بن أبي أويس<sup>(4)</sup> - رحمه الله - عن مالك بيان قوله: "الأمر

ول، إن **ن** هذا،

۽ أصلا

الإمسام

ي و مـــــ

وجعلها الرحيم،

ــسائل

، ولُقل

49هـ ] حافظ وتقريب التقريب

لنهب

<sup>(1)</sup> إحكام الفصول، 487/1.

<sup>(2)</sup> انظر: الشريف التلمسايي، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ص 156.

<sup>(3)</sup> ترتيب المدارك، 23/1 -24، وقد علّق الإمام القرافي عن النّسوع الأوّل فقسال: " ... ولأنّ أخلافهم تنقل عن أسلافهم، وأبناؤهم عن آبائهم، فيخرج الخبر عسن حسير الظنّ والتّخمين إلى حبر اليقين". شرح تنقيع الفصول، ص 262.

<sup>(4)</sup> هو إسماعيل بن أبي أويس أبو عبد الله المدين ابن عمّ الإمام مالك وابن أختــه وزوج ابنته، سمع أباه وأخاه، وخاله مالكا وانتفع به، وأخذ القراءة عن نــافع، وروى عنــه جماعة منهم: إسماعيل القاضي، وابن حبيب وابن وضّاح، وحــرّج عنــه البحــاري ومسلم كانت وفاته سنة [226هــ]، وقيل: سنة [227هـ]، انظــر: في ترجمتــه

المحتمع عليه عندنا" فقال: "سألت حالي مالكا رحمة الله عليه عن قوله في الموطأ" الأمر المحتمع عليه عندنا"، ففسره لي فقال: أما قولي الأمر المحتمع عليه عندنا" الذي لا اختلاف فيه فهذا ما لا اختلاف فيه قديما وحديثا، وأما قولي" الأمر المحتمع عليه" فهو الذي عليه من أرضى من أهل العلم وأقتدي به، وإن كان فيه بعض الحلاف، وأما قولي" الأمر عندنا وسمعت بعض أهل العلم، فهو قول من أرتضيه، وأقتدي به، وما اخترته من قول بعضهم "(1)، وبناء على هذه النصوص يمكن الخلوص إلى ما يلي:

وتتري

إليه م

المالك

(1)

, (2)

•

# أولا: تعدُّد الصيغ الواردة في كلام مالك ودلالتها على معنى واحد:

وردت صيغ متعدّدة عن الإمام مالك في الموطأ والمدوّنة، منها:

- قوله: "الأمر المحتمع عليه عندنا"(2).
- وقوله: " الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا"<sup>(3)</sup>.
  - وقوله" الأمر عندنا"<sup>(4)</sup>.

القاضي عياض، ترتيب المدارك، 213/1، ابن فرحون الديباج المسذهب، ص150 - 150، محمد مخلوف، شجرة النور، 85/1.

- إحكام الفصول، 491/1.
- (2) انظر: موطأ الإمام مالك، كتاب العقول، باب ما حاء في عقل الشجاج، ص479، حديث رقم1563.
- (3) انظر: موطأ الإمام مالك، كتاب المكاتب، باب حراح المكاتب، ص479، حديث رقم1486.
- (4) انظر: موطأ الإمام مالك، كتاب العقول، باب العمل في عقل الإنــسان، ص481، حديث رقم1571.

وقد نقلها المالكية للتعبير عن إجماع أهل المدينة المنسوب إلى الإمام مالك دون التفريق فيما بينها، من حيث دلالتها على ذلك، يقول الإمام الباحي:" وتتريل مالك لهذه الألفاظ على هذا الوجه وترتيبها مع تقاربها في الألفاظ يدل على ما تجوّزه في العبارة، وأنه يطلق لفظ الإجماع، وإنما يريد به ترجيح ما يميل إليه من المذهب"(1).

وعليه فكل تلك الصيغ تدل على معنى واحد وهو إجماع أهل المدينة كما يراه الإمام مالك أو عمل أهل المدينة (2).

ثانياً: انقسام إجماع أهل المدينة إلى نقلي واجتهادي: من خلال ما نقله المالكيّة في تحقيق المذهب حول إجماع أهل المدينة يظهر انقسامه إلى ضربين:

الموطأ" عندنا" الأمسر كان فيه ول من سوص

- 150,

،479

حسديث

481 م

<sup>(1)</sup> إحكام الفصول، 491/1.

<sup>(2)</sup> وقد فصل ابن تيمية في هذه المسألة، وذكر أن إجماع أهل المدينة على أربعة مراتب: 1 - ما يجري مجرى النقل عن النبي ﷺ فهو حجة باتّفاق العلماء.

 <sup>2 -</sup> العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان، فهو حجّة عند المالكية والمنسصوص عـن الشافعي، وظاهر مذهب أحمد والمقول عن أبي حنيفة يقتضى القول بحجيته.

<sup>3 -</sup> ما يكون عملا لأهل المدينة يترحّح به الخبر أو القياس عند التعارض فهذا معمول به عند المالكية والشافعية خلافا للحنفية، ولأحمد في المسألة الوجهان.

<sup>4-</sup> العمل السمتأخر في المدينة، فليس بحجّة عند الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وهو قول المحققين من أصحاب مالك، وربما رجّحه بعض أهل المغرب وهذا تقليد لسيس عليسه دليل، انظر: مجموع الفتاوى، المحلد العاشر في أصول الفقه، والتمسذهب والاتبساع دليل، انظر: محموع الفتاوى، المحلد العاشر في مصلحات 172-168/20 وانظر: أحمد محمد نور سيف، عمل أهل المدينة بين مسطلحات مالك ورأي الأصوليين، ص100-101.

الأول: إجماع مستند إلى النقل؛ أي: الإجماع عن توقيف، ويشمل ذلك كل ما نُقل عن رسول الله على من الأقوال والأفعال وما نُقل عن الصحابة" كنقلهم موضع قبره، ومسجده، ومنبره ومدينته وغير ذلك مما علم ضرورة من أحواله وسيره، وصفة صلاته من عدد ركعاتما وسجداتما، وأشباه ذلك أو نقل إقراره عليه السلام لما شاهده منهم و لم ينقل عنه إنكاره...أو نقل تركه لأمور وأحكام لم يلزمهم إياها مع شهرتما"(1).

من الم

أصح

كبراء

والق**اء** 

المغاري

والذي

عن ر

أهل د

; (1)

(2)

(3) د

<sub>1</sub> (4)

(5) تر

ı (6)

(7) ر

فهذا النوع من الإجماع حجّة (2)، مُقدّمة عند المالكية على الحديث الصحيح من طريق الآحاد وكذا القياس (3).

الثاني: إحماع مستند إلى الاحتهاد والاستدلال، فهذا الذي وقع فيه الخلاف

<sup>(1)</sup> القاضي عياض، ترتيب المدارك، 23/1، وقد اعتبر، الإجماع المستند إلى التقل أربعــة أحكام: ما نقل من جهة النبي من الأقوال، ما نقل من الأفعال: ما نقل من إقراره عند من شاهده من الصحابة، ما نقل من تركه الأمور وهي تحلى ثلاثة أضــرب عند القاضي عبد الوهاب، انظر: إجماع أهل المدينة من ملاحق كتاب ابن القصار، المقدّمة في أصول الفقه، ص253.

<sup>(2)</sup> انظر ابن القصار، المقدمة، 226-227، الباحي، إحكسام الفسصول، 487/1 القاضي عياض، ترتيب المدارك، 24/1 القراني، شرح تنقيح الفصول، ص262، وقد ذهب إلى هذا غير المالكية كذلك: انظر: ابن تيمية، مجموع الفتساوى، 20 /168 - 169، المسودة في أصول الفقه، ص230.

<sup>(3)</sup> انظر: القاضي عيّاض، ترتيب المدارك، 23/1، الباجي، إحكام الفصول، 488/1 حسان بن محمد حسين فلمبان، خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة، ص112 وما بعدها.

من المالكية أنفسهم كما يقول القاضي عيّاض"...فهذا النوع اختلف فيه أصحابنا، فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجّة ولا فيه ترجيح"(1)، وقد نسبه إلى كبراء البغداديين(2)، وهو الرّاجح عند كل من ابن القصصّار(3) والباحي والقاضي عياض(5)، وقد نسب الباحي القول بحجيّة هذا الإجماع إلى أكثر المغاربة (6) وبه قال ابن الحاجب(7).

وعليه فإن القول بحجيّة إجماع أهل المدينة، المنسوب إلى الإمام مالك، والذي لا اختلاف فيه عند المالكية إنما هو إجماعهم المستند إلى التوقيف والنّقل عن رسول الله على سواء في ذلك نقل أفعاله أو أقواله أو تقريراته أو تروكه، وجميع أحواله وتصرّفاته، ويستوي في تسمية ذلك إجماع أهل المدينة أو عمل أهل المدينة، أما ما استند من أقوال أهل المدينة إلى الرأي والاحتهاد، فإن جمهور

ك كل كقلهم

حوالمه

إقراره **أ**حكام

حبح

فلاف

ā ...

態・刈

عنسد

المقدمة

487

۽ وقد

- 16

480

112

<sup>(1)</sup> ترتيب المدارك، 23/1.

<sup>(2)</sup> منهم، ابن كثير، وأبو يعقوب الرازي، وأبو الحسن بن المنتاب، وأبو العباس الطّيالسي والفاضي أبو الفرج، والقاضي أبو بكر الأهري وأبو تمّام وأبو بكر الباقلاني، انظر: القاضي عبد الوهاب، إجماع أهل المدينة، الملحق بمقدمة، ابسن القصار، ص254، عياض، ترتيب المدارك، 24/1.

<sup>(3)</sup> المقدّمة في الأصول، ص226.

<sup>(4)</sup> إحكام الفصول، 1/488.

<sup>(5)</sup> ترتيب المدارك، 25/1.

<sup>(6)</sup> انظر: إحكام الفصول، 1/489.

<sup>(7)</sup> وجاء ذلك في قوله: " الصحيح...هو التعميم؛ أي: القول بكونه حجّــة مطلقـــا"، شرح محتصر المنتهى، 35/2.

المالكية لم ينسبوا ذلك إلى الإمام مالك.

وعليه يمكن القول: إن إنكار الجمهور على المالكية، في قولهم بإجماع أهل المدينة هو إنكار لا يرد على ذات المحلّ الذي عناه الإمام مالك، ولذلك فإن كل ما ساقوه من الأدلة، لرد حجيّة إجماع أهل المدينة باعتباره إجماعا جزئيا تخلّف فيه شرط الكليّة، لا يبطل إجماع أهل المدينة المقصود عند الإمام مالك، يقسول ابن خلدون (1): واعلم أن الإجماع إنما هو الاتفاق على الأمر السديني عسن اجتهاد ومالك رحمه الله تعالى لم يعتبر عمل أهل المدينة من هذا المعنى، وإنّما اعتبره من حيث أتباع الجيل بالمشاهدة للجيل إلى أن ينتهي إلى الشّارع صلوات اعتبره من حيث أتباع الجيل بالمشاهدة للجيل إلى أن ينتهي إلى الشّارع صلوات الله وسلامه عليه، وضرورة اقتدائهم بعين ذلك يَعُمُّ اللّه

ولو آتہ

المالكيا

الله عنا

الله 🌉

أعرف

شرط

الث

اخة

عدد لو

يتعلّق و

يبلغ الج

ينعقد

**±** (1)

y (2)

(3) ابر

وبناءً عليه يرى أن تناول الموضوع ضمن مباحث الإجماع قد ساهم في خفاء معنى الإجماع المقصود عند الإمام مالك، والمتضمّن في عمل أهل المدينة، وقال: " لو ذُكرت المسألة في باب فعل النبي في وتقريره أو مع الأدلّة المختلف فيها، مثل مذهب الصحابي وشرع من قبلنا والاستصحاب لكان ألّيق "(3).

<sup>(1)</sup> هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد الإشبيلي الأصل، ولد سنة [732هـ]، التونسي ثم القاهري المالكي المعروف بابن خلدون، حفظ القـرآن والشاطبيتين، ومحتصر ابن الحاجب، جمع الصحيحين، البخاري ومسلم، وولي القضاء عصر، كانت وفاته سنة [808هـ]، من تصانيفه، "التاريخ العظيم"، وقد تُرحم إلى لغات عدّة المقدمة"، انظر في ترجمته السخاوي، الـضوء اللامـع، 145/4 -149، الحجوي الثعاليي، الفكر السامي، 251/2.

<sup>(2)</sup> مقدّمة ابن خلدون، ص332.

<sup>(3)</sup> المصدر نفسه.

وعندئذ فلا حصوصية للمدينة باعتبار المكان كما قال الإمام ابن الحاجب: "لا خصوصية للمدينة فيستبعد كون المكان له مدخل، وإنّما أتفق فيها ذلك، ولو أتفق مثله في غيرها لكان كذلك" ، ونظير هذا جاء كذلك عند غير المالكية ومنه قول الإمام ابن السبكي: "ولا ينبغي أن يظنّ ظان أن مالكا رضي الله عنه، يقول بإجماع أهل المدينة لذاتها في كلّ زمان، وإنما هي من زمان رسول الله عنه عنه إلى زمان مالك، لم تبرح دار العلم وأثار النبي على هما أكثر وأهلها هما أعرف (2).

فهذا جماع ما ذكره الأصوليون من حالات الإجماع الجزئي، التي تخلّف فيها شرط الكليّة.

#### الشرط الرابع: تحقق التواتر

۽ أهل

ة كن

تخلف

ــول

عــن

لدينة،

ي، ولد

ـر آن

القضاء

الى 149،

احتلف العلماء في حدّ عدد التواتر، وأتّفقوا في الوقت ذاته أن " المراد بـــه عدد لو أخبروا في محسوس وقع العلم"(3).

وقد تناول الأصوليون هذا الشرط في حالتين، بحسّب مُتعلَّقه؛ لأنه إمـــا أن يتعلَّق بالمجمعين أو بنَقَلَة الإجماع، وتفصيل ما جاء في ذلك على النحو التالي:

- الحالة الأولى: شرط التواتر في المجمعين: والمقصود به، هل يُسشترط أن يبلغ المجمعون عدد التواتر؟ حتى إذا نقص عددهم عن ذلك في عسصر ما، لا ينعقد هم الإجماع؟

<sup>(1)</sup> مختصر المنتهى، 35/2.

<sup>(2)</sup> الإبجاج في شرح المنهاج، 407/2.

<sup>(3)</sup> ابن نطام الدين الأنصاري، فواتح الرّحموت، 278/2.

#### \* مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة

المذهب الأول: لا يُشترط بلوغ المجمعين في عصر ما عدد التواتر لينعقد الإجماع، وهو قول الجمهور أو الأكثر<sup>(1)</sup>، أما إذا لم يكن في العصر إلا مجتهد واحد، فقالوا: لا ينعقد الإجماع بقوله لوحده لانعدام حقيقته، وهي الاتّفاق<sup>(2)</sup>، والظّاهر عند الحنابلة أنه إجماع<sup>(3)</sup>؛ وبه قال أبو إساحاق الإسفرايين<sup>(4)</sup> والرازي<sup>(5)</sup> من الشافعية، كي لا يخرج الحقّ عن الأمّة.

الباة

ر کا

(1)

(2)

(3)

(4)

(5)

المذهب الثابي: لا بدّ من بلوغ المجمعين عدد التواتر، وهو مذهب القاضي

<sup>(1)</sup> انظر: السرحسي، الأصول،323/1، الرازي، المحصول،199/4، القسرافي، شرح تنقيح الفصول، 268، الآمدي، الإحكام 301/1، ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير، 252/2. ابن قدامة، نزهة الخاطر في شرح الروضة، 285/1، ابسن السبكي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي، 107/3، ابن السبكي، الإنساج في شرح المنهاج، 443/2، ابن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرّحموت، 278/2.

<sup>(2)</sup> هذا هو مستند الأصوليين في عدم اعتبار قول المحتهد الواحد إجماعا في حـــال خلــو العصر إلا منه، وعليه استثنى الإمام الغزالي حالة موافقة العوام للمجتهـــد الواحـــد في عصره فقال:" هو إجماع الأمّة، فيكون حجّة"، المستصفى،353/1.

<sup>(3)</sup> انظر: ابن مفلح، أصول الفقه 425/2، ابن النجار الفتّوحي، شرح الكوكب المنير، 253/2.

<sup>(4)</sup> انظر: الجويني، البرهان،1/443.الزركشي، تشنيف المسامع، 108/3.

<sup>(5)</sup> انظر: المحصول، 4/1999، وتبعه في ذلك الإمام القرافي، في شرح تنقيح الفصول، ص 268.

الباقلاني (1) وإمام الحرمين الجويني .

\* الأدلة

أدلة المذهب الأول: استدلّ الجمهور على مذهبهم بما يلي:

- الأدلّة السّمعية المثبتة لحجيّة الإجماع، حاءت تكريما لأمة محمد الله وهذا الله وهذا الله وهذا الله التواتر ((3)) كما يُبيّنُه الإمام الآمدي في قوله: "فمهما كسان عدد الإجماع أنقص من عدد التواتر صدق عليه لفظ ( الأمّة ) و( المسؤمنين ) وكانت الأدلّة السّمعية موجبة لعصمتهم عن الخطأ عليهم ووجب اتباعهم (1).

- المقصود بالإجماع، اتّفاق مجتهدي العصر، فينعقد بما دون عدد التّسواتر، لتحقّق معنى الاتّفاق عندئذ (5)، ولا حاحة لزيادة هذا الشرط.

- إن الخبر يحتمل الصّدق والكذب، فإذا تحقّق فيه التّواتر، انتفست تهمسة

1 4

(2)

(4)

(5

ف\_ ح

شسرح

ابسن ا

المساج 27.

خلو

ــ ل في

، المنير،

ان، ص

<sup>(1)</sup> وقد اعتبر القاضي الباقلّاني النقصان عن عدد التواتر أمراً لا يجوز حصوله في أمة محمد على المخبرت به النصوص من أنه لا تزال طائفة من الأمة على الحق، ولو جاز وقوع ذلك فإنه يكون في آخر الزّمان عند انخراق السّنن والعادات، وخالفه في ذلك تلميذه إمام الحرمين الجويين، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني فقالا: بجواز انحطاط عددهم عن التواتر بن يجوز شغور الزمان عن العلماء وتعطّل الشريعة. انظر: الجويين، كتاب التلخيص، 50/3 -51، البرهان، 443/1، القرافي، شرح تنقيح الفصول، 268.

<sup>(2)</sup> انظر: البرهان، 1/443.

<sup>(3)</sup> ابن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرَّحموت، 278/2، وانظر: ابن السَّبكي، تشنيف المسامع، 107/3.

<sup>(4)</sup> الإحكام، 1/310، وانظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص 268.

<sup>(5)</sup> انظر: ابن النجار الفتّوحي، شرح الكوكب المنير، 252/2.

الكذب المحتملة، أما الإجماع ففيه احتمال الخطأ، وقد ثبت بالدَّليل السَّمعي أنه منفيٌّ عن الجماعة كرامة للأمَّة، فلا وحه لاشتراط التواتر فيه (1).

التواتر

وصول

\*

اختأ

المذ

V.

الجمهور

الغزالي(ا

اللد

يثبت

السترخم

(1) انظ (2) انظ

(3) انظ

(4) الم

(5) انظر

(6) انظر

(7) انظر

#### أدلة المذهب الثاني

لم يذكر القاضي الباقلّاني أدلّة على اشتراط بلوغ المجمعين عدد التواتر؛ لأن المسألة عنده غير ممكنة الوقوع أصلا، بينما استدلّ لذلك إمام الحرمين الجويني؛ لأنه رأى حواز الوقوع إلا أن الإجماع لا ينعقد بما نقص عن عدد التسواتر عندئذ، فقال: " إن مأخذ الإجماع يستند إلى طرد العادة كما تقدّم ذكره ومن لم يحسن إسناد الإجماع إليه لم يستقرّ له قدم فيه"(2).

والمقصود من ذلك أن حجية الإجماع قائمة على معنى التواتر، من جهة أن العقل يُحيل في العادة تواطأ الكثرة على الخطأ (3)، وعليه كان لابد من اشتراط التواتر في المجمعين؛ كما قال الإمام الغزالي "أما من أخذه – أي: الإجماع - من دليل العقل واستحالة الخطأ بحكم العادة، فيلزمه الاشتراط (4)؛ لأن معنى التواتر عند أصحاب هذا الرأي، هو أساس القول بالحجية.

- وقد ردّ الجمهور هذا الكلام؛ لأن الإجماع حجّة بدليل السمع، واشتراط

<sup>(1)</sup> انظر السرخسي، الأصول، 323/1.

<sup>(2)</sup> البرهان، 1/443.

<sup>(3)</sup> انظر: الغزالي، المستصفى،1/337. و الآمدي، الإحكام، 310/1. ابن الـــسبكي، تشنيف المسامع، 109/3.

<sup>(4)</sup> المستصفى، 1/352، وانظر: الرّازي، المحسول، 199/4، الآمدي، الإحكام، 109/2 المناسكي، تشنيف المسامع 109/3.

التُّواتر زيادة على النص.

- الحالة الثانية: شرط التواتر في نقل الإجماع: المقصود بهذا الشّرط طريق وصول الإجماع؛ أي: نقله، فهل يُشترط فيه التواتر؟

\* مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة:

احتلف الأصوليون فيها على مذهبين هما:

المذهب الأول:

لا يثبت الإجماع بخبر الواحد، وقد ذكر الزّركسشي أنسه المنقسول عسن الجمهور (1)، وهو مذهب بعض الحنفية (2)، والمالكيسة (3) والسشافعية منسهم الغزالي (4).

المذهب الثاني:

يثبت الإجماع بخبر الواحد، وهو مذهب الحنابلة (5) وبعض الفقهساء منسهم السرحسي (6) والبزدوي (7).

<sup>(1)</sup> انظر: البحر المحيط، 517/4.

<sup>(2)</sup> انظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار على أصول البزدوي، 265/3.

<sup>(3)</sup> انظر: الباحي، إحكام الفصول، 509/1.

<sup>(4)</sup> المستصفى،1 /375.

<sup>(5)</sup> انظر: أبا يعلى الفراء، العدة، 1213/4، الكلوذاني، التمهيد،322/3، آل تيميسة، المسودة، 318/1:

<sup>(6)</sup> انظر: أصول السرخسي، 313/1.

<sup>(7)</sup> انظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، 265/3.

ومن الشّافعية الرازي<sup>(1)</sup> والبيضاوي<sup>(2)</sup> وابن السبكي<sup>(3)</sup> والزّركشي<sup>(4)</sup> ومن المالكيّة الباحي<sup>(5)</sup> والقرافي<sup>(6)</sup> وابن الحاحب<sup>(7)</sup>.

الإم

بالأ

الآح

ويدء

وإفاد

يُتعبّد

i (1)

(2)

i (3)

e (4)

-<u>1</u> (5)

\* الأدلة

أدلة المذهب الأوّل: استدلّ القائلون بأن الإجماع لا يثبت بخبر الواحد بمـــا يلي:

- الإجماع أصل من أصول الفقه، والأصول لا تثبت من طريق مظنسون، والإجماع المنقول بخبر الواحد" لم يرد من الأمّة فيه إجماع قاطع يدلّ على حواز الاحتجاج به، ولا نص قاطع من كتاب أو سنّة وما عدا ذلك من الظّواهر فغير محتجّ بما في الأصول وإن احتجّ بما في الفروع" (8).

ومن تلك الظواهر القياس، وصورته في إثبات هذا الإجماع، هو القياس على نقل السنّة، وكما يقول الإمام الغزالي: للم يثبت لنا صحّة القياس في إثبات أصول الشريعة اله.

<sup>(1)</sup> انظر: المحصول، 4/152.

<sup>(2)</sup> انظر: ابن السبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 443/2.

<sup>(3)</sup> انظر: تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع للزركشي، 107/3.

<sup>(4)</sup> انظر: البحر المحيط، 517/4.

<sup>(5)</sup> انظر: إحكام الفصول، 509/1.

<sup>(6)</sup> انظر: شرح تنقيع الفصول، ص 260.

<sup>(7)</sup> انظر: مختصر المنتهى، 44/2.

<sup>(8)</sup> الآمدي، الإحكام، 343/1، انظر: الزركشي، البحر الحيط، 444/4.

<sup>(9)</sup> المستصفى، 375/1.

(4) ومن

حد ک

طنـــرن، لمی حواز رهر فغیر

پس علی (نسسات

- إن القول بقطعية دليل الإجماع يقتضي اشتراط القطع في إثباته كما قال الإمام الغزالي: "الإجماع دليل قاطع يُحكم به على الكتاب والسنة المتسواترة، وخبر الواحد لا يُقطع به فكيف يثبت به قاطع؟"(1).

أدلة المذهب الثاني: احتج من قال بجواز ثبوت الإجماع بخسير الواحسد بالأحبار والقياس كما ينقل ذلك الإمام الآمدي(2).

- فمن الأخبار استدلوا بما ثبت عن رسول الله على، من أنه حكم بالظّهاهر من أحوال النّاس وأوكل سرائرهم إلى الله تعالى، (3) والإجماع المنقول بخير الآحاد هو من الظّاهر الذي أمرنا أن نحكم به كما قال الإمام ابن الحاحب:" ويدخل فيه، ذلك – أي: يدخل في الظّاهر هذا النوع من الإجماع - لظهوره وإفادته الظّن (4).

- أما من القياس، فقد قاسوا ثبوت الإجماع على ثبوت السنّة، بجـــامع أن كل ذلك خبر، كما حاء في قول الإمام الباحي: " ما كان طريق إثباته الخبر و لم يُتعبّد بتلاوته، فإنه يصحّ ثبوته بخبر الآحاد كقول رسُول الله عليه الأحاد وقول الإمام

<sup>(1)</sup> المستصفى، 1/375.

<sup>(2)</sup> انظر: الإحكام، 343/1.

<sup>(3)</sup> انظر: الإحكام، 343/1.

<sup>(4)</sup> مختصر المنتهى، 44/2، وانظر: الآمدي، الإحكام، 343/1، القرافي، شرح تنقيع الفصول، ص260.

<sup>(5)</sup> إحكام القصول، 1/509.

السبكي: " لا يُشترط التواتر في نقله قياسًا على نقل السنّة"<sup>(1)</sup> وكذا قـــول أبي الخطاب: "...قول صاحب الشرع إذا نُقل بالآحاد، لزمتنا الحجّة به، والعمـــل مقتضاه وكذلك الإجماع<sup>11(2)</sup>.

العمل

بالآحا

الغزالي

(2) نا

يظهر من خلال عرض أدلّة المذهبين أن مدار الحلاف في هذا الاشتراط على القول بقطعية الإجماع أو ظنيّته؛ فمن حزم بأن الإجماع دليل قطعي، منع نقله بخبر الواحد كما ذهب إليه الإمام الغزالي، ومن قال: هو دليل ظني حوز نقله من ذلك الطريق كما ذهب إليه الإمام الرّازي وبيّنه في قوله:" ...الإجماع نوع من الحجّة، فيجوز التمسيّك بمظنونه، كما يجوز بمعلومه قياسا على السنة، ولأنّا بيّنًا أن أصل الإجماع قاعدة ظنيّة، فكيف القول في تفاصيله" ؟ (3).

وهذا ما يُناسب مذهبه في ظنيّة أصل الإجماع، فتكون ظنيّة مسائله من باب أولى، إلا أن هذه القسمة الثنائية ليست مضطردة هذا الحسم، فقد ذهب كثير من الأصوليين إلى القول بقطعيّة الإجماع، ومع ذلك لم يشترطوا التواتر في نقله كما هو الحال عند الإمام السرحسي (4) وأبي الخطاب (5), والقرافي (6) وغيرهم. ولابد في حاتمة هذه المسألة من التنبيه إلى أن هذا الخلاف يخفّ بالنسبة للزوم

<sup>(1)</sup> تشنيف المسامع، 1063، وانظر: أصول السرخسي، 1411. الرازي، المحصول، 152/4. آل تيمية، المسوّدة، ص238 الآمدي، الإحكام، 343/1.

<sup>(2)</sup> التمهيد، 322/3، وانظر: ابن قدامة؛ الترهة في شرح الروضة،318/1.

<sup>(3)</sup> المحصول،4/152.

<sup>(4)</sup> انظر: أصول السرخسي، 1/305 - 313.

<sup>(5)</sup> انظر: التمهيد، 224/3 -322.

<sup>(6)</sup> انظر: شرح تنقيح الفصول، ص 264 -260.

العمل بالإجماع المنقول بخبر الواحد، يقول الإمام الكلوذاني." إن نقل الإجماع بالآحاد يلزمنا العمل به...أما العلم فلا يحصل إلا بنقل التواتر،"(1) ويقول الإمام الغزالي بعد أن منع ثبوت الإجماع بخبر الواحد: "ولسنا نقطع ببطلان مذهب من يتمسّل به في حقّ العمل خاصة" (2).

ول أبي

لإجماع

السنّة،

ب کثیر

في نقله

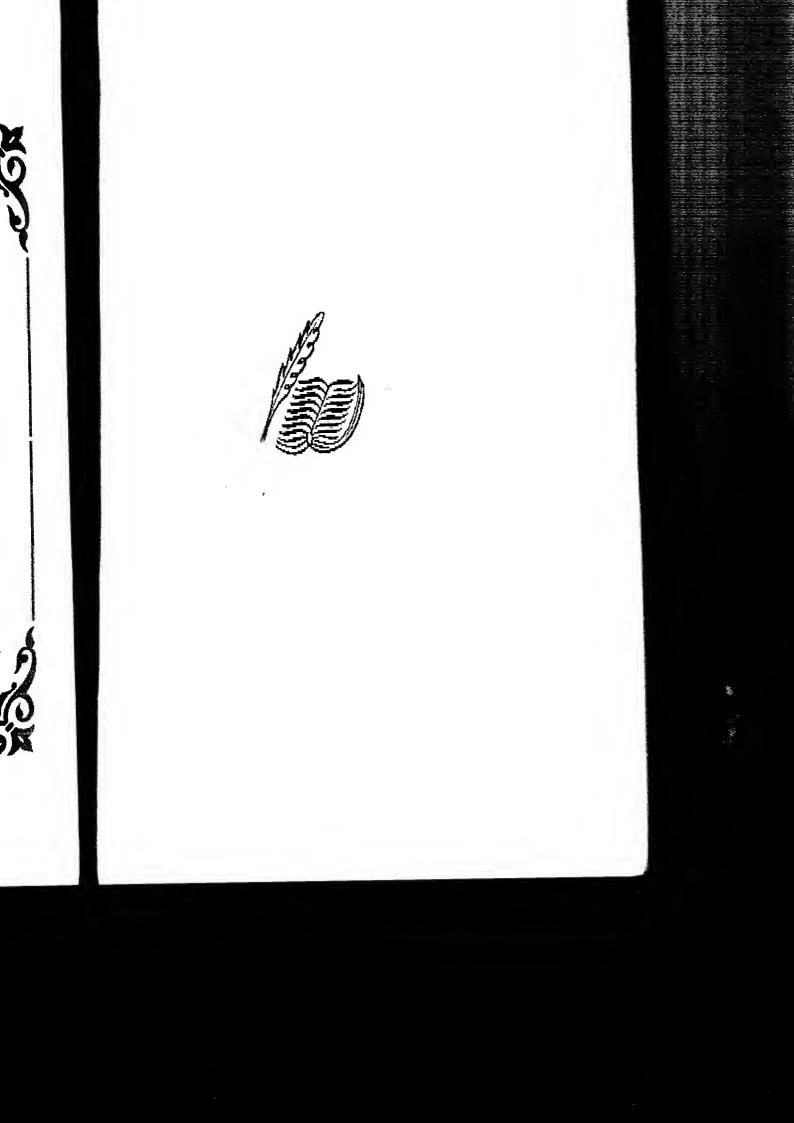
ة للزوم

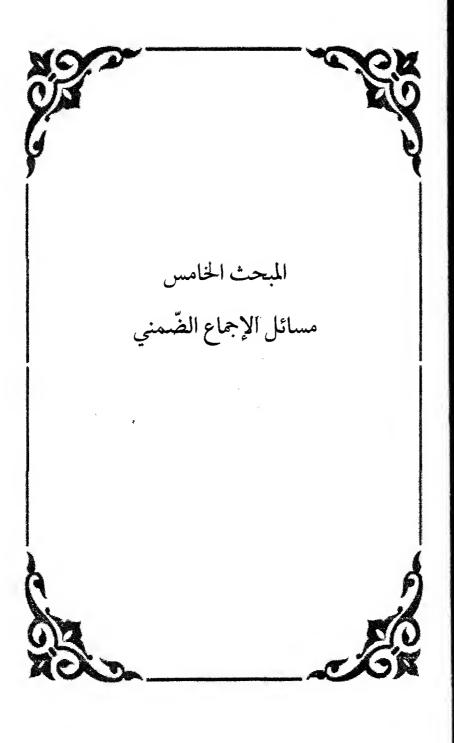
**الخ**صول،

\* \* \*

<sup>(1)</sup> التمهيد، 323/3، وانظر: ابن قدامة، النزهة في شرح الروضة، 318/1.

<sup>(2)</sup> المستصفى، 375/1. وانظر السرحسي، 314/1.





بعض**ہ** ٹلاث ا-ا

ناة

فيها،

(1) اتفا (2) عبر (3) رو لكا انظ

### المبحث الخامس: مسائل الإجماع الضّمني

المقصود بالإجماع الضّمني نوع من الأثفاق غير المصرّح به، ولذلك اعتسبره الحنفيّة من حنس الإجماع السكوتي (1)، وقد صرّح الإمام البزدوي بتخريج كل مسائله عليه، فقال بعد أن فرغ من الاحتجاج للإجماع السكوتي:" وعلى هذا الأصل يُخرّج أيضا...." (2)، ثم ذكر مسائل الإجماع الضمني.

وهو اتفاق استثمره الأصوليون من بعض مسائل الخلاف، بينما عدة بعضهم من أنواع الإجماع كما هو الحال عند الإمام البيضاوي (3) وينحصر في تُلاث حالات هي:

#### الحالة الأولى: الإجماع بعد سبق الخلاف

ناقش الأصوليون إمكان انعقاد الإجماع في مسألة سبق حصول الاخـــتلاف فيها، على اعتبار أن ذلك الاختلاف يحمل إجماعا ضمنيا على تسويغ الاجتهاد والمخالفة، ولو أمكن انعقاد الإجماع، فإنه ينقض عندئذ الإجماع الضمني علـــى التسويغ.

وقد تناول الأصوليون هذه المسألة في صورتين على النحو التالي: الصورة الأولى: أن يختلف المجتهدون في العصر الواحد في حكم مسألة على

<sup>(1)</sup> انظر: أصول السّرخسي، 320/1.

<sup>(2)</sup> عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار على أصول البزدري، 234/3.

<sup>(3)</sup> وفي شرح ابن السبكي على المنهاج قال: "إن الإجماع شيء واحد ليس تحته أنسواع لكنّه أراد الأنواع، ما لا يكون إجماعا عند طائفة دون الآخرين وهو إجماع بالاتّفاق" انظر: الإبحاج في شرح المنهاج، 413/2.

أقوال، فهل يجوز الاتفاق منهم بعد ذلك على قول واحد؟

الصورة الثانية: أن يختلف المحتهدون في عصر في حكم مسألة على أقوال، فهل يجوز لأهل العصر اللّاحق الإجماع على أحد هذه الأقوال؟ ومما حاء في التمثيل لهذه المسألة قول الإمام الغزالي: إذا أتّفق التابعون على أحدد قدولي الصحابة..." (1)...

انعقاد

نسبه

فإن م

المسبو

حصو

i (1)

i (2)

a (3)

(4) ات

<u>4</u> (5)

u (6)

(7) اتر

لم يَفصِل بعض الأصوليين بين الصورتين مكتفين بـــذكر الإجمــاع بعـــد الخلاف مطلقا، على اعتبار أن من منعه في العصر الواحد منعه من باب أولى في العصرين، ومن أثنته في العصرين أثبته من باب أولى في العصر الواحد؛ فجاءت الأدلة شاملة للصورتين معا في بعض المصنفات كما هو الشأن عند الحنفية.

والفرق كما يبدو في الصورتين السّابقتين متعلّق بالعصر، ففسي السصورة الأولى يكون الاختلاف والإجماع واقعين في عصر واحد، بمعنى أن المختلفين هم أنفسهم المجمعون، وفي الصورة الثانية يكون الاختلاف في عصر والإجماع في عصر لاحق، وليس شرطا أن يكون العصر الموالي، بل المقصود أي عصر بعد عصر الاختلاف.

### \* مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة

الصورة الأولى: اختلف الأصوليون في هذه الصورة، بناءً على اختلافهم في مسألة انقراض العصر فمن اشترطه أجاز انعقاد الإجماع بعدد الخدلاف؛ لأن الإجماع الضمني على التسويغ لم ينعقد بعد لفقدانه شرط الانقراض، ومدن لم

<sup>(1)</sup> المستصفى، 1/369. وانظر: الشيرازي، التبصرة، ص378، الباحي، إحكام الفصول، 498/1.

يشترطه منع ذلك الإجماع، كما هو الحال عند القاضي الباقلاني (1) والغزالي (2).

إلا أن هذا التقسيم ليس على إطلاقه، فمن الأصوليين من ذهب إلى جواز انعقاد الإجماع بعد سبق الحلاف مع عدم القول باشتراط انقراض العصر، وقد نسبه إمام الحرمين إلى معظم الأصوليين، (3) كما يظهر ذلك تصريحا عند الحنفية فإن نصوصهم تدلّ على عدم اشتراط الانقراض ومع ذلك اعتبروا الإجماع المسبوق بخلاف (4)، وكذا الإمام الرّازي، إذ يقول في هذه المسألة: " يجوز حصول الاتفاق بعد الحلاف"(5)، وفي مسألة الانقراض يقول:" انقراض العصر عير معتبر عندنا في الإجماع "(6)، وتبعه في ذلك الإمام القرافي (7).

و أقوال،

حاء في

. قــولي

اع بعـــد

اً ع في بعد

قهم في ف؛ لأن سن لم

حكام

<sup>(1)</sup> انظر: البرهان، 1/453.

<sup>(2)</sup> انظر: المستصفى، 1/370.

<sup>(3)</sup> انظر: البرهان،1/453، ونقل ذلك عنه الإمام الزركشي، إلا أنه نقل أيضا أن هسذا القول هو اختيار الإمام الآمدي، ولكن عبارة الآمدي صريحة في أنسه يسرى المنسع، يقول:"... منهم من منع ذلك مطلقا ولم يُجوّز انعقاد إجماعهم على أحسد أقسوالهم، وهو المختار" الإحكام، 340/1، أما في نقل الزركشي فقسال:"... فيسه مسذاهب أحدها: المنع مطلقا....والتابي: عكسه ونقله إمام الحرمين عسن أكثسر الأصسوليين والرازي" البحر المحيط، 530/4.

<sup>(4)</sup> انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 142/2 - 159، الذَّبوسي، تقويم الأدلَّدة، ص66، السرحسي، الأصول، 330/1.

<sup>(5)</sup> المحصول، 135/4.

<sup>(6)</sup> المصدر السابق، 147/4.

<sup>(7)</sup> انظر: شرح تنقيح الفصول، ص 258 .

### \* أدلة الأصوليين في المسألة

أَدُلَّة الْجُوزِينِ: استدلَّ من حوَّز انعقاد الإجماع بعد سبق الحلاف بما يلي:
- الوقوع: فقد وقع إجماع الصحابة على إمامة أبي بكر الله وهو إجماع مسبوق بخلاف، و لم ير الصحابة الله أنه مانعا لهم من الاتفاق، وكذا اتفاق

بخلافا

علی ء

الخرمع

الباحثو

العرف

h (1)

i (2)

ii (3)

Ü

أد

التابعين على المنع من بيع أمهات الأولاد بعد اختلاف الصحابة فيه (1).

- انعقاد الإجماع على حواز الأخذ بأحد الأقوال عند الاختلاف، وشرط هذا الإجماع هو بقاء الاختلاف، "فإذا حصل الاتفاق زال شرط الإجماع، فزال لروال شرطه" (2).

- إن كل الأدلة السّمعية المثبتة لحجيّة الإجماع لم تُفرّق بين إجماع لم يُسبق بخلاف وإجماع سُبق به، كما يقول الإمام الحصّاص بعد ذكره للآيات الدالّـة على ذلك:"...دلّت هذه الآيات على صحّة الإجماع ولُزوم حُجَّته إذا لم يتقدّمه خلاف، فهي دالّة على صحّته ولزوم حُجَّته وإن تقدّمه اختلاف الأقل

- "إن تسويغ الاحتهاد في المسألة التي اختلفوا فيها موقوف على عدم وقوع الإجماع على تول منها وقوع الإجماع على تول منها زال الخلاف، وتُبتت حجّة الإجماع الأهام.

<sup>(1)</sup> انظر: الرازي، المحصول، 135/4 - 136، الكلوذاني، التمهيد، 301/3 -302.

<sup>(2)</sup> الرازي، المحصول، 137/4.

<sup>(3)</sup> الفصول في الأصول، 2/ 161.

<sup>(4)</sup> الجصاص، الفصول في الأصول، 2/ 162، وانظر: القرافي، شرح تنقيح الفسصول، ص258.

- إن هذا الإجماع بمترلة التنصيص من رسول الله على في مسألة عُرضت عليه إذ لا يكون المخالف لكلامه ضالا قبل التنصيص" فكذلك هنا لا يُضلَّل القائل بخلافه قبل هذا الإجماع"(1).

أَدْلُة المانعين. استدلَّ المانعون لانعقاد الإجماع بعد سبق الخلاف بما يلي:

- إن حصول الخلاف يحمل إجماعا ضمنيًّا على تسويغه<sup>(2)</sup>.
- وهذا الإجماع إذا حصل ولو في لحظة دلّ على التسويغ <sup>(3)</sup>.

- إن الرحوع إلى أحد القولين بعد الخلاف والأثفاق عليه، هو إجماع ثان على خلاف الإجماع الأوّل - الضمني - وذلك لا يُتصوّر؛ لأنه كما يقول إمام الحرمين: لا يقع في مستقرّ العادة، فإن الخلاف إذا رسخ، وتناهى وتمادى الباحثون، ثم لم يتحدّد بلوغ خبر أو آية أو أثر يجب الحكم بمثله، فلا يقع في العرف دروس مذهب طال الذّب عنه "(4).

- إن الأتَّفاق بعد الخلاف ممتنع لغيره؛ لأنه يُفضي إلى القول بذهول الأمَّــة

يا يلي:

إجماع

لا أتفساق

وشــرط

اع، فزال

لم يُسبق الدائــة لم يتقدّمه

می عسدم ول منسها

.302-

ه صول،

<sup>(1)</sup> السرخسي، الأصول، 331/1.

<sup>(2)</sup> انظر: الجويني، البرهان، 1/ 454، الشيرازي، التبصرة، ص379.

<sup>(3)</sup> انظر: الغزالي، المستصفى، 370/1. أما شيخه الجويني فيسشترط لتقريسر الإجماع الضّمني على تسويغ الخلاف، أن يتمادى ذلك الخلاف في زمن متطاول على قولين، بحيث يقضي العرف، بأنه لو كان ينقدح وجه في سقوط أحد القولين على طول المباحثة لظهر ذلك للباحثين، أما إن قرُب عهد المختلفين ثم اتفقوا على قول، فلا أثر للاختلاف المتقدم، وهو نازل مترلة تردد ناظر واحد أولا، مع استقراره آخرا. انظر: البرهان، 455/1.

<sup>(4)</sup> البرهان، 1/455، وانظر: الغزالي، المستصفى، 1/370 - 371.

عن الحق حال الخلاف وهو ممتنع سمعا<sup>(1)</sup>.

الصورة الثانية: اختلف فيها الأصوليون على مذهبين.

المذهب الأول: المنع مطلقا، فلا يجوز لمحتهدي الجيل اللاّحق الإجماع على أحد قولي الجيل السّابق وهو ظاهر كلام الإمام أحمد (2) والمنقول عن أكثر المتكلمين (3) منهم إمام الحرمين (4) والغزالي (5) والشّيرازي وقد نسبه إلى عاملة الشافعية (6) وهو المختار عند الآمدي (7)، وبعض المالكية (8)، منهم ابن حدويز منداد (9).

أبو 1

في ها

(1)

(2)

(3)

(4)

ı (5)

1 (6)

i (7)

- (8)

Ś

- (1) انظر: الغزالي، المستصفى، 373/1.
- (2) الفرّاء أبو يعلى، العدّة، 1105/4، والفتوحي، شرح الكوكب المنير، 273/2.
- (3) انظر: الشيرازي، التبصرة، ص 378، الفتوحي ابن النجار، شرح الكوكب المسنير، 272/2.
  - (4) انظر: البرهان، 456/1.
- (5) وقد منعه الغزالي في العصر الواحد، فصار منعه له في العصرين من باب أولى؛ لأن تطاول الزمن أدعى لاستقرار الخلاف وثبوت الإجماع الضّمني، وقد مال إلى القسول باستحالة وقوع ذلك عمليًا، معتبرا هذه الصورة هي تمانا كحالة الإجماع على شيء ثم الرحوع عنه والإجماع على خلافه، انظر تفصيل ذلك: المستصفى، 370/1.
- (6) انظر: التبصرة، ص 378، ونقل إمام الحرمين أن الإمام الـــشافعي يميــــل إلى هــــذا المذهب، انظر: البرهان، 454/1.
  - (7) انظر: الإحكام، 337/1.
  - (8) انظر: ابن القصّار، المقدمة في الأصول، ص159.
    - (9) انظر: إحكام الفصول، 498/1.

المذهب الثاني: الجواز وهو المنقول عن المعتزلة (1)، ونسبه الآمدي إلى الكثير من أصحاب الشافعي (2) وهو مذهب الرازي (3) والحنفية (4)، ورجَّحَه من الحنابلة أبو الخطاب الكلوذاني (5) ومن المالكية الإمام الباحي وقد نسبه إلى أكثرهم (6).

#### \* أدلة الأصوليين في المسألة

لم تخرج أدلة الأصوليين في هذه المسألة عمّا سبق ذكره في الصورة الأولى، فما ورد فيها كما قال الآمدي هو بعينه متوجّه ههنا (7)، بل إن الإجماع الضمين في هذه الصورة أظهر؛ لأن بقاء الخلاف إلى أن ينقرض العصر (8)، أدلّ على

اع علسی من أكثسر ال عامسة من خسويز

.273

ب المسنير،

أولى؛ لأن ل القـــول على شيء 370/1

<sup>(1)</sup> انظر: الشيرازي، التبصرة، ص378.

<sup>(2)</sup> انظر: الإحكام، 337/1، أما الإمام ابن السبكي فقد نسبه إلى الجمهـور، انظـر: الإماح في شرح المنهاج، 420/2.

<sup>(3)</sup> انظر: المحصول، 138/4.

<sup>(4)</sup> انظر: الحصّاص، الفصول في الأصول، 161/2.

<sup>(5)</sup> انظر: التمهيد، 298/3.

<sup>(6)</sup> انظر: إحكام الفصول، 498/1، ونقل الشيخ الشريف التلمساني أنه القول الأظهر، انظر: مفتاح الوصول لبناء الفروع على الأصول، 156.

<sup>(7)</sup> انظر: الآمدي الإحكام، 340/1.

<sup>(8)</sup> حصر الإمام الشيرازي حالة الإجماع بعد سبق الخلاف في العصرين فقط، ولم يتناول ذلك في العصر الواحد، واعتبر منع إجماع أهل العصر اللّاحق على أحد قولي العصصر السّابق لا يقتضي منع ذلك في العصر الواحد فقال: " إجماع الصّحابة في المسألة على

الإجماع على تسويغه (1)، كما يؤكّد ذلك إمام الحرمين في قوله: "إن استمرار العلماء الغوّاصين، المعتنين بالبحث المتدارك على الخلاف، قطعٌ منهم بأن لا سبيل إلى القطع ال(2).

الما

أحا

نلـــٰ

الصا

يصر

الوق

التالي

خلاة

(1)

(2)

(3)

فضلا عن أن انقراض العصر على الخلاف، يقتصى حريان الأقضية والأحكام وفق مذاهب متقدّمة مما يفوت تداركه من سفك دماء أو تحليل فروج من غير ورود الإنكار، ما يدلّ على التسويغ، وكما ينقل إمام الحرمين عن الإمام الشّافعي أن من عباراته الرّشيقة قوله:" المذاهب لا تموت بموت أصحاها" ثم يعلّق عليها بقوله:" فيُقدّر كأن المنقرضين أحياء ذابّسون عسن مذاهبهم (3)، وكذا قول الإمام ابن قدامة:" ما أفتى به الصحابي فقوله لا يسقط بموته".

وفي هذا المعنى الصورة التي ذكرها الإمام الآمدي وغيره مسن أنه: "إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين، ثمّ مات أحد القسمين، وبقي الآخر فإنه لا يكون قولهم إجماعا مانعا من الأخذ بالقول الآخر"(أأ).

قولين إجماع منهم على تسويغ الاجتهاد.... ولا يلزم على هذا إذا اختلف الــصحابة في الحادثة على قولين ثم أجمعوا على أحد القولين"، التبصرة ص 379.

<sup>(1)</sup> انظر: البرهان، 454/1، ابن قدامة، النزهة في شرح الروضة، 209/1.

<sup>(2)</sup> المصدر السابق، 1/456.

<sup>(3)</sup> البرهان، 1/456، وانظر: الشيرازي، التبصرة، ص380، الزركشي، البحر الحــيط، 533/4.

<sup>(4)</sup> الترهة في شرح الروضة، 309/1.

<sup>(5)</sup> الإحكام، 1/134.

وإلى عكس هذا ذهب أصحاب المذهب الثاني كما جاء في قسول الإمسام الباجي: "إن أهل العصر إذا اختلفوا على قولين ثمّ أجمعوا بعد ذلك على أحدهما، كان ذلك إجماعا صحيحا وحجّة قاطعة، ولم يُعتسبر الخلاف المستقدم...فكذلك في مسألتنا "(1)، وعليه قال أصحاب هذا المذهب بعكس الصورة السّابقة، أي: "إن اختلفت الأمّة على قولين، فماتت إحدى الطائفتين يصير قول الباقين حجّة؛ لأخم محلّ الأمّة "(2).

وقد ناقش كل فريق أدّلة معارضه، وأهم ما حاء في ذلك ما يتعلّق بـــدليل الوقوع، فقد ردّه المانعون لانعقاد الإجماع بعد سبق الخلاف مـــن الـــوجهين التّاليين:

- عدم التسليم بوقوع الإجماع بعد الخلاف، كمسألة إجماع التابعين على المنع من بيع أمهات الأولاد بعد خلاف الصحابة في ذلك، فقالوا: لم ينعقد إجماع التابعين بل ظلّ القول بالجواز مذهبا لكثير من أهل الحل والعقد (3).

- عدم استقرار الخلاف على الوحه الذي يتحقق معه وحود الإجماع الضمني على التسويغ، كاستدلالهم بإجماع الصحابة على إمامة أبي بكر الضمني على التسويغ، كاستدلالهم على قتال مانعي الزكاة بعد الخلاف، فكل ذلك خلافهم عليه، أو إجماعهم على قتال مانعي الزكاة بعد الخلاف، فكل ذلك

ن استمرار بــأن لا

الأقــضية المخليــل الحــرمين د بمــوت ون عــن لا يسقط

" إذا يقي الآخر

الصحابة

مر المحسيط،

<sup>(1)</sup> إحكام الفصول، 1/100.

<sup>(2)</sup> وقد ألحق بعض الأصوليين حالة كفر إحدى الطائفتين بحالة الموت للعلَّــة نفـــسها، انظر: ابن السبّكي، الإبحاج في شرح المنهاج 425/2، الباحي، إحكـــام الفـــصول، 502/1.

<sup>(3)</sup> انظر: الإحكام، 340/1.

كما يقول الإمام الشيرازي من قبيل "طلب الدّليل ومهلة النّظر و لم ينقل بينهم فيه خلاف"(1).

فافتلا

i-EK

فمن

وقيل

(1)(2)

(3)

بينما تمسّك المحوّزون بقوّة الإجماع وأن الحلاف في نفسه لا يكون حجّة ، كما حاء في قول الإمام الكلوذاني: "إن إجماع التابعين حجّة مقطوع بها، وقول بعض الصحابة ليس بحجّة مع قيام الحلاف بينهم، فلا يجوز ترك الحجّة والأخذ بما ليس بحجّة الله وأضاف الإمام الرازي أن الإجماع المسبوق بخلاف تتناوله أدلة الحجيّة عندما قال: "ما أجمع عليه أهل العصر الثاني سبيل المؤمنين، فيحب اتباعه، لقوله عزّ وحلّ: ﴿ وَيَتّبِعُ عَيْرَ سَبِيلِ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ (3).

الحالة الثانية: إحداث قول جديد

صورة المسألة: أن يُغتلف المجتهدون في حادثة على قولين أو أكثر، وينحصر الحلاف في تلك الأقوال، فهل يجوز إضافة قول آخر؟ وهي المسألة التي يُصورها الأصوليون غالبا بقولهم: " الاختلاف على قولين وإجداث ثالسث" ولسيس المغرض من هذه الصياغة حصر الحلاف في القولين، ولكن للتمثيل بأضيق حالات الحلاف، كما يُنبّه لذلك الإمام الزركشي في قوله: " ذكر القولين مثال

<sup>(1)</sup> التبصرة، ص 382.

<sup>(2)</sup> التمهيد، 3/202.

<sup>(3)</sup> سورة النساء، 115، وانظر: الباحي، إحكسام الفسصول، 498/1-499، ابسن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 2/ 422.

<sup>(4)</sup> انظر: الباحي، إحكام الفصول، 1/502، ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنسهاج، 413/2.

فالثلاثة وأكثر كذلك"(1).

ففي هذه الصورة إجماع ضمني مستفاد من حالة الخلاف، وهو أن انحصار الخلاف في أقوال بعينها يتضمّن إجماعًا على أن الحقّ فيها دون غيرها، وعليه فمن زاد عليها يكون حارقًا للإجماع.

ومثالها: مسألة ميراث الجدّ مع الإحوة، فقيل: يرث وحده ويُحرم الإحوة، وقيل يرث بالتشريك مع الإحوة، فالقول بأنه لا يرث أصلا، قول ثالث، وقد مثّل بعض الأصوليين لهذه المسألة بعهد الصحابة (2)، دون القصد إلى حصرها في عصرهم فقط، ولذلك أطلق بعضهم فعبروا بالعصر، وممن جمع بين العبارتين، ابن العربي (3) في قوله:" إذا اتفقت الصحابة على قولين، أو وقعت النازلة في

ر مثال

<sup>(1)</sup> البحر المحيط، 543/4.

<sup>(2)</sup> نقل الإمام الجصاص عن محمد بن الحسن أن الفقه على أربعة أوجه: ما في القرآن، وما جاءت به السنة متواترا عن رسول الله على مشهورا، وما أشبهها، وما أحمع عليه الصحابة، وما اختلفوا فيه، وما أشبهه، وما رآه المسلمون حسنًا وما أشبهه". ثم علّق الحضاص على قوله" ما اختلفت فيه الصحابة وما أشبهه" فقال: " وإنما عيني به: أن الصحابة إذا اختلفت في المسألة على وجوه معلومة فليس لأحد أن يخرج عن جميع أقاويلهم ويبتدع قولا لم يقل به واحد منهم؛ لأنا قد علمنا أن الحق لم يخسرج مسن اينهم" انظر: الفصول في الأصول، 118/2 السرخسي، الأصول، 1328-329.

<sup>(3)</sup> هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد المعافري المعسروف بسابن العسري، القاضي المالكي، ولد سنة [468ه]، أتقن مسائل الخسلاف والأصول، اشتغل بالتعليم ورحل إلى المشرق للسماع، ولي القضاء وصنف في علوم كثيرة من ذلك: "أحكام القرآن"، "القبس على موطأ مالك بسن أنسس"، "القواصم والعواصم"،

عصر فاختلف العلماء فيها على وجهين فهل يجوز إحـــداث قـــول ثالـــث أم بابر(1).

فقد سمى ما يقع بين الصحابة، أنه (اتفاق على قولين) والمقصود به الأثفاق على انحصار الحق في القولين، ولذلك عدل بعض الأصوليين عن ذكر العدد إلى ذكر الانحصار، كما جاء في قول السرحسي إذا اختلفوا في حادثة على أقاويل محصورة (2).

# \* مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة

المذهب الأول: مذهب جمهور الأصوليين والذي صار إليه معظم المحقّقين،" المنع مطلقا" (3) فإحداث قول خارج عن الأقوال المحصورة، حرق للإجماع.

"المحصول في أصول الفقه"، كانت وفاته [543هـ] بفاس ودفن فيهـا، انظـر في ترجمته ابن خلكان، وفيات الأعيان، 296/4-297. وابــن فرحــون، السديباج المذهب، ص376-378 محمد مخلوف، شجرة النور الركية، 1/991.

(1)

(2)

(3)

(4)

(5)

(6)

(7)

(8)

(2) أصول السرخسي، 320/1.

(3) انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، في الأصول، البياحي، إحكسام الفصول، 20/1، البياحي، إحكسام الفصول، 502/1 الجويني، البرهان، 1/ 452 السرخسي، الأصول، 387، أبيا يعلى الفراء، العدة، 1113، الشيرازي، التبصرة، ص387، الغزالي، المستصفى، 166/1 الكلوذاني، التمهيد، 311/3، الرازي، المحصول، 127/4، القرافي، شسرح تنقيح الفصول، ص257، ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 310/1، الآمسدي،

<sup>(1)</sup> المحصول، ص123، وممن عبّر بالعصر فقط، الإمام السرخسي، أصول السرخسسي، 1/320 الطوفي، شرح مختصر الروضة 88/3، السبكي، الإبحاج، الطوفي، شرح مختصر الروضة 148/3، السبنكي، الإبحاج، التقرير والتحبير، 141/3 -142.

المذهب الثاني: الجواز مطلقا وهو مذهب بعض الحنفية وأهل الظاهر (1)، وقد نسبه إمام الحرمين إلى شرذمة من طوائف الأصوليين (2)، وحصه بعض الأحناف بعصر الصحابة (3).

المذهب الثالث: التفصيل وهو مذهب الرازي (4) وتبعه في ذلك الإمام الآمدي (5) والقرافي (6) والبيضاوي (7) فقالوا: إن كان القول الثالث يلزم منه رفع ما أجمعوا عليه لم يجز وإن لم يلزم منه ذلك حاز (8).

331/1، الطوفي، شرح مختصر الروضة، 88/3، السسبكي، الإهـاج، 2/413، الزركشي، البحر المحيط، 540/4، ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، 142/3.

- (1) انظر:الباحي، إحكام الفصول، 503/1، السرحسي،1/123، الكلوذاني، التمهيد، 311/3، الرازي، المحصول، 127/4 الآمدي، الإحكام، 330/1. الطوفي، شسرح مختصر الروضة، 88/3، السبكي، الإنجاج، 413/2.
  - (2) انظر: البرهان، 452/1.

ت أم

الى

بصول،

، أب

شسرح

- (3) انظر: السرخسي، 1/321 ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، 142/3.
  - (4) انظر: المحصول، 128/4.
  - (5) انظر: الإحكام، 331/1.
  - (6) انظر: شرح تنقيح الفصول، ص 255.
  - (7) انظر: الإبماج في شرح المنهاج، 413/2.
- (8) انظر: المصدرين السابقين، وقد ساقوا أراء التّابعين التي خالفوا فيها وزادوا على أقوال الصحابة مثل انحصار أقوال الصحابة في مسألة من قال لزوجته "أنت عليّ حرام" في ستة مذاهب، ثم أضاف مسروق سابعا فقال: "لا يتعلق به حكم" انظر: أبسا يعلسي الفراء، العدّة، 1114 1115، ابن أمير الحاج، التقريسر والتحسير، 142/3 143.

أدلة الجمهور: استدل الجمهور على المنع بما يلي:

1 - قالوا: الاختلاف على قولين، حصر للحق فيهما، فسلا يتجاوزها، فالقول الثالث خارج عن سبيل المؤمنين وعن الحق المحسصور فيه الثالث، وإن لم يُصرّحوا بنفي الثالث، فإن حصرهم الخلاف في القولين هو في حكم اتفاقهم على نفيه، (2) وفي عبارة للإمام الشيرازي يُقرّب فيها بين الإجماع المستقرّ والخلاف المستقرّ فيقول: " الإجماع قبل الاستقرار لا يمنع من الخلاف، وبعد الاستقرار يمنع، فكذلك الاختلاف مثله، "(3) وقد أكّد الإمام ابن العربي على ذات المعنى عندما اعتبر نبذ القول الثالث واحبا كوجوب نبذ الأقوال المخالفة للإجماع (4).

على

يقول

ما عا

غيره

يبيّن ا

أقاويا

(1)

**(**2)

(3)

(4)

(5)

2- إن تجويز إحداث قول ثالث يوجب نسبة الأمة إلى تضييع الحق؛ لأنه يقتضي "كون القولين باطلين، ضرورة أن الحقّ واحد وحينئذ يلزم إجماع الأمّة على الخطأ" (5)، ولو صحّ القول الثالث فلا بد أن يكون له دليل " ولابدّ مسن

<sup>(1)</sup> الطوفي، شرح مختصر الروضة، 88/3، وانظر: الفراء، أبا يعلى، العدة، 113/4، الكلوذاني، التمهيد،311/3، ابن العربي المحصول، ص123، الشيرازي، التبسصرة، ص387، السبكي، الإنجاج، 415/2.

<sup>(2)</sup> انظر: الجويني، البرهان، 1/452.

<sup>(3)</sup> التبصرة، ص388.

<sup>(4)</sup> انظر: المحصول، ص 123.

<sup>(5)</sup> ابن السبكي، الإنجاج، 2-416، وانظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 154/2، السرحسي، أصول السرخسي، 321/4، الرازي، المحصول، 129/4، ابن قدامــــة، النزهة في ضرح الروضة، 1/11.

نسبة الأمّة إلى تضييعه والغفلة عنه، وذلك محال"(1).

3 - إن بطلان القول الثالث "ثابت بالإجماع ولا يجوز الاحتهاد في المحمسع عليه"(2)، والإجماع الذي يقصده هنا القاضي أبو يعلى الفرّاء هو إجماع ضمني على انحصار الحق في الأقوال المذكورة ومثل هذا عبارة الإمسام الجسصاص إذ يقول:" ... لأهم حين اختلفوا في المسألة على هذه الوجوه، فقد أجمعوا على أن ما عداها خطأ"(3).

أما عن مذهب بعض الحنفية في تخصيص المسألة بعصصر المستحابة دون غيرهم، فإن ذلك لا وحه له بالنظر إلى شمول هذه الأدلة للعصور كلّها، كما يبيّن ذلك الإمام السرخسي في قوله:" فسنحن نعلهم أن الحسق لا يعدوا أقاويلهم....وهذا المعنى يوجب المساواة (4).

#### أدلة المذهب الثاني: استدل المانعون بما يلي:

- أن القول الثالث حائز؛ لأن المختلفين لم يصرِّحوا بتبحريمه، فهو بمترلة ما لم يُتكلّم فيه (<sup>5</sup>).

- قالوا: " إن حصول الخلاف في المسألة دليل على حواز الاجتهاد فيهـــا،

154/2، قدامـــة،

لأنــه

و الأمّة

مسن

.1134

حرق

<sup>(1)</sup> الغزالي، المستصفى،1/367.

<sup>(2)</sup> أبو يعلى، الفراء، العدة، 1113/4.

<sup>(3)</sup> الفصول في الأصول، 154/2 -155.

<sup>(4)</sup> انظر: أصول السرحسى، 1/132.

<sup>(5)</sup> انظر: أبا يعلى الفراء، العدّة، 1113/4، الغزالي، المستــصفى،367/1، الطــوفي، شرح مختصر الروضة، 89/3.

فيجتهد كل أحد على قدر وسعه الله والاجتهاد قد يؤدي إلى رأي حديد.

- فعل التابعين، فقد أحدثوا أقوالا غير التي قالها الصحابة، وهذا دليل على الجواز (2)، ومثالها مسألة ميراث الأم في حالة الزوجة والأبوين والزوج والأبوين؛ مذهب مجمهور الصحابة أن نصيب الأم في الحالتين هو ثلث الباقي، ومسذهب ابن عباس رضي الله عنهما أن نصيبها هو ثلث الأصل في الحالتين ثم حاء ابسن سيرين فلهذ فأعطاها ثلث الباقي مع الزوج وثلث الأصل مع الزوجة (3).

أدلة المذهب الثالث: استدلوا بما يلي:

يقول الرازي:" المحذور هو مخالفة الإجماع، أو القول بما يلزم مخالفته، فأما إذا لم يكن إحداث القول كذبك وحب حوازه"(4).

ويقول الآمدي: إن كان القول الثالث لا يرفع ما اتفق عليه القولان، بسل وافق كل واحد من القولين من وجه وخالفه من وجه، فهو حائز، إذ ليس فيه حرق للإجماع (5)، ويُضيف الإمام ابن السبكي قوله: "... المحظور هو تخطئة الأمّة في حكم واحد أجمعوا عليه، كثبوت حظ الحد مثلا في الميراث أما تخطئة كل فريق في حكم فلا محذور فيه (6).

2)

<sup>(1)</sup> ابن العربي، المحصول، ص123، وانظر: الكلوذاني، التمهيد، 312/3.

<sup>(2)</sup> أبو يعلى الفرّاء، العدّة، 115/4.

<sup>(3)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 313/3.

<sup>(4)</sup> المحصول، 129/4.

<sup>(5)</sup> الإحكام، 1/331.

<sup>(6)</sup> الإبماج في شرح المنهاج، 416/2.

وهكذا جمع الرّازي ومن ذهب مذهبه بين القول بالجواز على اعتبار أن المسائل الحلافية يجوز فيها الاحتهاد، والقول بالمنع إذا اقتضى ذلك خرق الإجماع. يمكن القول بالنظر إلى أدلة كل مذهب أن سبب عدم تجويز الجمهور وكذا الرازي ومن تبعه إحداث قول حديد هو مخالفة الإجماع الضّمني على انحصار الحق في الأقوال المذكورة، ولذلك عندما أمنت المخالفة، قال أصحاب مذهب التقصيل بالجواز، وانحصار الأقوال لا يمكن تقريره إلا إذا استقر الخلاف على عدد الأقوال، كما حاء في قول الإمام الشيرازي:"...الإجماع قبل الاستقرار لا يمنع من الخلاف، وبعد الاستقرار يمنع، فكذلك الاختلاف مثله"(1).

فإذا لم يستقر اعتبر الرأي الجديد مضافًا إلى الآراء قبله، ولذلك ردّ الجمهور دليل المحوّزين من فعل الصحابة والتابعين أن عدد الآراء لم يستقر بعد؛ وفي ذلك يقول االقاضي أبو يعلى الفرّاء " ...الذين خالفوا يحتمل أن يكون قبل استقرار ما اختلفوا فيه، فلا يكون هذا إحداث قول آخر"(2)، ومثّل الإمام الباجي لذلك بخلاف مسروق شيء، فقال: " إن مسروقًا ممن عاصر الصّحابة ويُعتد بخلاف معها، فلا يجوز أن يُقال: " إنه خالف الإجماع" وهو واحدٌ من أهل الإجماع" وقد مال بعض المعاصرين إلى ترجيح مذهب التفصيل، جمعا بين الأدلّة.

\* الحالة الثالثة: التفريق بين مسألتين

صورة المسألة: جاء في تصوير هذه المسألة قول الإمام السشيرازي " إذا

<sup>(1)</sup> التبصرة، ص 388.

<sup>(2)</sup> العدّة: 4/116.

<sup>(3)</sup> إحكام الفصول، 1/504.

اختلفت الصّحابة في مسألتين على قولين، فذهبت طائفة منسهما إلى حكم واحد، وصرّحت بالتسوية بينهما، وذهبت الطائفة الأخرى إلى حكم آخر، وصرّحت بالتسوية بينهما، فهل يجوز لمن بعدهما أن يأخذ بقول أحدهما في مسألة وبقول الآخر في المسألة الأخرى" (1)؟.

المسلاحظ في عبارة الإمام الشيرازي أن ذكره للصحابة حاء لمحرد التمثيل، والمقصود مجتهدي عصر ما، وكذا التصريح بالتسوية فقد أطلق أكثر الأصوليين العبارة، ولم ينصوا على ذلك؛ لأنه لا يكون عندئذ من الإجماع الضمني، وقسد فصل الإمام الباحي في ذلك واعتبر حالة التصريح خارجة عن محل التزاع وأنه لا يجوز فيها الفصل؛ لأن الإجماع قد انعقد على التسوية بينهما(2).

ومثالها: قولهم: "لا تجب الزكاة في مال الصبي ولا في الحليّ المباحة"، وقول البعض الآخر: "تجب الزكاة في مال الصبي وفي الحليّ المباحة".

فالخلاف في هاتين المسألتين على النحو المذكور فيه إجماع ضمني على عدم التفريق في الحكم بين المسألتين، وعليه يكون قول من قال: تجب الزكاة في مال الصبي ولا تجب في الحلي المباحة خرقا لهذا الإجماع الضمني.

\* \* \*

و م

2)

(3)

(4)

(5)

<sup>(1)</sup> التبصرة، 390.

<sup>(2)</sup> انظر: إحكام الفصول، 505/1 الرازي، المحصول،131/4، وكذلك فعل الإمام ابن قدامة، وحصر الحكم بعدم حواز التفريق في حالة التصريح بالتسسوية فحسب، انظر: الترهة في شرح الروضة، 311/1.

### \* مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة

المذهب الأوّل: يجوز التفريق بين المسألتين مطلقا وهو قول بعض المالكية (1). المذهب الثاني: لا يجوز التفريق مطلقا، وهو قول بعض الحنفية (2)

المذهب الثالث: التفصيل، فتحوز التفرقة إذا اختلف الجامع ولا تجسوز إذا اتحد، وقد ذهب إلى ذلك الإمام أحمد<sup>(3)</sup> ومن الشافعية الإمسام السرازي<sup>(4)</sup>، والقاضي البيضاوي<sup>(5)</sup>.

### \* أدلة المذاهب في المسألة

دليل القائلين بجواز التفريق.

أستدل المحوّزون مطلقا بما يُلّي:

- الوقوع، وذلك أن السّلف اختلفوا على قولين في مسألتين وهما الأكــل والوقاع نسيانا في رمضان فذهب فريق إلى أن ذلك يوحب الفطر لما فيه مــن المضادّة للصّوم، وذهب فريق آخر إلى أن ذلك لا يوحب الفطر بسبب السّيان، ومع ذلك فرّق الإمام الثوري بين المسألتين فحكم: في حال الوقاع بحــصول

حکـــم آخـــر، ــدهما فی

التمثيل، أصوليين ،، وقسد راع وأنه

اً، وقول

على عدم ت في مال

> نن الإمام تحسس،

<sup>(1)</sup> انظر: الباحي، إحكام الفصول، 1/505.

<sup>(2)</sup> انظر: الحصاص، الفصول في الأصول، 166/2، الباحي، إحكام الفصول، 505/1.

<sup>(3)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 315/3-316.

<sup>(4)</sup> انظر: المحصول، 132/4.

<sup>(5)</sup> انظر: الإبحاج في شرح المنهاج، 416/2.

الفطر أما في الأكل فحكم بعدمه(1).

- عدم وحود المحالفة للإجماع (2)؛ لأن من فرّق بين مسألتين يكون "قوله في كلّ مسألة موافق مذهب طائفة، ودعوى المحالفة للإجماع ههنا، جهل بمعنى المحالفة إذ المحالفة نفي ما أثبتوه أو إثبات ما نفوه"(3).

## دليل القائلين بعدم جواز التفريق

تمسلك المانعون للتفريق، بالإجماع الضمين المستفاد من سياق ورود الحكمين، على اعتبار أن عدم التفريق أمر مُتّفق عليه ضمنا، وإن لم يقع التصريح به (4)، والإجماع لا تجوز مخالفته، يقول الإمام الجصّاص: فمن فسرّق بينهما فقد خالف إجماع الجميع، ولو ساغ هذا، لساغ الخروج عن احتلافهم جميعا (5)، وقد سبق أن ذلك لا يجوز.

### دليل القائلين بالتّفصيل

استدل أصحاب مذهب التفصيل بأن اتحاد الجامع يعتبر كالتنصيص من أهل العصر على عدم حواز التفريق، فيكون التفريق عندئذ حرقا لهذا الإجماع، أما إذا الحتلف الجامع، فإن التفرقة تصير حائزة لانتفاء المانع، كما ينقل ذلك الإمام الكلوذاني في قوله:" إن الإجماع لم ينعقد على حكم واحد في المسألتين ولا على

علَّة وا-

بعدم الة

بحرى **أز** 

اعتقدو

كما

من ذوي

فلا يجوز

مخالفة **١** 

الوقاع ي

**وقد** التنصيص

وقول الإ

في كل ا

(1) التم

(2) الحم

(3) انظر

(4) التبع

<sup>(1)</sup> انظر: ابن السبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 419/2.

<sup>(2)</sup> انظر: الباحي، إحكام الفصول، 1/505.

<sup>(3)</sup> ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 1111.

<sup>(4)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 317/3.

<sup>(5)</sup> الفصول في الأصول، 166/2.

علّة واحدة، ولهذا لم يُصرّحوا بذلك "(1) بخلاف ما لو حدث الأتفاق على طريق الحكم في المسألتين، فقد سوى الإمام الرّازي بينها وبين حالة التصريح بعدم الفصل فقال: " إن عُلم أن طريقة الحكم في المسألتين واحدة، فذلك حارٍ مجرى أن يقولوا: "لا فصل بينهما" فمن فصل بينهما فقد حالف ما اعتقدوه"(2).

كما هو الحال في مسألة توريث العمّة والحالة، فإن الجامع بينهما هو كولهما من ذوي الأرحام فمن ورّتهما علّل بذلك ومن منع توريثها علّل بالعلّة ذالها، فلا يجوز التّفريق بينهما والقول بتوريث واحدة دون الأخرى.

وعليه ردّ أصحاب هذا المذهب دليل الوقوع الذي تمسّك به الجوّزون، بأن خالفة الإمام التّوري مبناها على مسألة الجامع؛ لأنه يبعُد حصول النّـسيان في الوقاع بخلاف الأكل.

وقد مال كثير من الأصوليين إلى الترجيح في هذه المسألة على أساس التنصيص (3) على التسوية كما جاء في تصوير المسألة عند الإمام السشيرازي وقول الإمام الزركشي: " إن نصوا على عدم الفرق بأن قالوا لا فصل بينهما في كل الأحكام أو في الحكم الفلاني، امتنع الفصل بينهما على الصحيح وإن لم

رن "قوله مهل بمعنی

ق ورود الم يقسع ق فسرّق اعتلافهم

من أهل ع، أسا الإمام لا على

<sup>(1)</sup> التمهيد، 317/3.

<sup>(2)</sup> المحصول، 131/4.

<sup>(3)</sup> انظر: الكلوذاني، التمهيد، 314/3، الإبحاج في شرح المنهاج، 416/2، الآمدي، الإحكام، 332/1، الغزالي، المستصفى 367/1.

<sup>(4)</sup> التبصرة، ص 390.

ينصّوا على ذلك فإن المفصّل عندئذ يقول في كل مسألة بقول بينهما، ولا يلزم من هذه المسألة نسبة الأمّة إلى جهلُ الحقق فلا يكون التفصيل خرقًا للإجماع"(1)، ويلحق بحالة التنصيص حالة اتحاد الجامع كما يبين ذلك الإمام ابن السبكي في قوله: " ... أن لا ينصّوا على ما ذُكر بل يُعلم اتحاد الجامع بين المسألتين، فذلك حارِ محرى النّص على عدم الفرق"(2).

#### \* ملاحظة

أورد بعض الأصوليين هذه المسألة ضمن مسألة "الاختلاف على قسولين وإحداث ثالث الثن المسألتين يكون بإحداث قسول وإحداث ثالث ثالث الثن المسألتين يكون الإمام القسرافي فقسال!" ثالث، إلا أن بينهما فرقا نقله الإمام ابن السبكي عن الإمام القسرافي فقسال!" وحاصله ما ذكره القرافي في الفرق أن هذه المسألة (4) مخصوصة بما إذا كان محل الحكم متعددا، والأولى (5) مخصوصة بما إذا كان محلّه مُتّحداً (6).

\* \* \*

<sup>(1)</sup> البحر المحيط، 544/4 - 545.

<sup>(2)</sup> الإبحاج في شرح المنهاج، 417/2.

<sup>(3)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 29/1 - 332، الغزالي، المستصفى، 366/1 - 366.

<sup>(4)</sup> المقصود مسألة إحداث فرق بين مسألتين.

<sup>(5)</sup> المقصود مسألة إحداث قول حديد.

<sup>(6)</sup> الإبحاج، 417/2، وانظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص257.



ولا يلزم خرقًا الإمام يلامع بين

ة قــولين ق قــول قــال:" كان محلً

.367 - 3

ما ج الإجم بالكت أبطل

(1) (2) (3)

## المبحث السادس: حكم منكر الإجماع

أَتُفق الأصوليون على أن الإجماع إذا انعقد وحب اتباعه وحرُّمت مخالفته (1)، ثم اختلفوا في حكم منكره على مذاهب كالتالي:

- مذهب الحنفية وأدلتهم! صرّح الحنفية بكفر من أنكر الإجماع ومن ذلك ما جاء في أصول الإمام السرخسي إذ يقول في إجماع الصحابة!" إن هسذا الإجماع حجة موجبة للعلم قطعا، فيكفر حاحده، كما يكفر حاحد ما تُبست بالكتاب أو بخبر متواتر ((2))، ومثله قول الإمام البزدوي "من أنكر الإجماع فقد أبطل دينه كله؛ لأن مدار أصول الدين كلها ومرجعها إلى إجماع المسلمين ((3)).

## \* أدلة الحنفية على كفر منكر الإجماع

استدلُّ الحنفية على كفر منكر الإجماع بما يلي.

- قالوا إن معرفة القرآن وأعداد الصلوات والركعات وأوقات العبادات إنما حصلت بإجماع المسلمين على نقلها، وعليه فإن إنكار الإجماع يُؤدي إلى إبطالها.

- إن إنكار الحكم القطعي الذي أجمعوا عليه هو إنكار للدليل الذي استند إليه المجمعون من الكتاب أو السنّة، وفي ذلك تكذيب لله ولرسوله والتكذيب لأحدهما كفر.

<sup>(1)</sup> انظر: الغزالي، المستصفى، 1/366.

<sup>(2)</sup> أصول السرخسي، 328/1.

<sup>(3)</sup> كشف الأسرار، 365/2.

#### \* مناقشة أدلة الحنفية

رُدّت هذه الأدلّة من وحوه أهمها قولهم:

- إن إنكار الإجماع لا يلزم منه إبطال أصول الدّين، بل يلزم منه عدم تُبولها به، وذلك لا يمنع من تُبولها بدليل آخر (1)، وهو في الأمثلة السّابقة النّقل المتواتر، فالفرق تابت بين دلالة الإجماع ودلالة التواتر.

بالط

ترد

التالح

الإم

. ما ي

التو-

" وا

ولأتا

واشة

يُكفر

(1)

(2)

(3)

(4)

**(**5)

مذهب الجمهور وأدلّتهم: فصل الجمهور في حكم منكر الإجماع، وأهم ما ذكروه في ذلك ما يلي:

فرّق إمام الحرمين الجُوييني بين من أنكر أصل الإجماع ومن أنكر المُحمع عليه على النحو التالي:

- فمن أنكر أصل الإجماع، أي: باعتباره طريقا في ثبوت الشرع، فهذا لا يُكفّر، وقد تبعه في ذلك الإمام القرافي فقال: " إن الجاحد لأصل الإجماع لم يستقرّ عنده حصول الأدلّة السمعيّة الدّالة على وحوب متابعة الإجماع، فلم يتحقّق منه تكذيب صاحب الشريعة "(2).

- أما من اعترف بالإجماع وأقرّ بصدق المجمعين في النّقل ثمّ أنكر ما أجمعوا عليه، فإن ذلك يؤول إلى تكذيب الشرع ومن كذّب الشارع كفر"(3).

بينما فرّق بعض الأصوليين باعتبار آخر وهو المــُجمع عليه، كما حاء في قول الإمام تاج الدين السبكي: "حاحد المــُجمع عليه المعلــوم مــن الــدين

<sup>(1)</sup> انظر: كشف الأسرار، 366/3.

<sup>(2)</sup> شرح تنقيح الفصول، ص265.

<sup>(3)</sup> البرهان، 462/1، وانظر: شرح تنقيح الفصول، ص265.

فقد جعل الإمام ابن السبكي الإجماع مراتب ولكل مرتبة حكمها على النحــو التالي:

المرتبة الثانية: أن لا يبلغ رتبة الضروري لكنه مشهور، فينظر إن كان فيه نص واشترك في معرفته الخاصة الخاصة فلا يُكفّر المائل الفرعية كصحة الإحارة ونحوها (5).

المرتبة الثالثة: أن يكون خفياً لا يعرفه إلا الخواصّ، كتوريث بنت الابــن

عدم ثبوتها

تمل المتواتر،

ع، وأهم ما

[انگرمع

ع، فهذا لا جماع لم

اع، فلم

ما أجمعوا

ما حاء في من السدين

<sup>(1)</sup> تشنيف المسامع بجمع الجوامع، 147/3، وانظر: الآمدي، الإحكام، 344/1، الزركشي، البحر المحيط، 524/4 -525.

<sup>(2)</sup> الإحكام، 1/344، وانظر: القرافي، شرح تنقيع الفصول، ص265.

<sup>(3)</sup> تشنيف المسامع بجمع الجوامع، 147/3.

<sup>(4)</sup> الزركشي، البحر المحيط، 526/4.

<sup>(5)</sup> انظر: الآمدي، الإحكام، 344/1، القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص265.

السَّدس مع بنت الصُّلب، فلا يُكفِّر وإن حُكِم بخطئه، وهذه المرتبة لا فرق فيها بين المنصوص عليه وغيره؛ لاشتراك الكلّ في الخفاء(1).

مذهب

لبعض

الإجما

إلى نم

الحكم

الجمه

(1)

ومبنى الخلاف في هذه المسألة على القول بانقسام الإجماع إلى قطعسي وظني، وعليه اختلف حكم منكره بناءً على مرتبته، ومما حاء في ذلك قسول شارح الروضة: "... أقواها النطقي المتواتر، ثم النطقسي المنقسول آحسادا، ثم السّكوتي المتواتر، ثم السّكوتي الآحادي، وباعتبار هذه المراتب يكون الترجيح".

وكذلك الأمر عند الحنفية، فالإجماع عندهم كذلك مراتب كما نقل ذلك الإمام الدّبوسي حيث قال: حكى مشايخنا عن محمد بن الحسن نصاً أن إجماع أهل كل عصر حجّة، إلا أنّه على مراتب أربعة، فالأقوى إجماع الصحابة نصاً...ثم الذي ثبت بنص بعضهم وسكوت الباقين...ثم إجماع على حكم سبقهم الصّحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم...ثم إجماع على حكم سبقهم فيه مخالف (3).

أما الإمام الرّازي فقد صرّح بعدم كفر منكر الإجماع، وهذا مـا يناسـب

تشنيف المسامع بحمع الجوامع، 147/3 - 148.

<sup>(2)</sup> انظر: ابن بدران الدمشقي، نزهة الخاطر العاطر شرح روضة النساظر، 317/1، الفامش2، وانظر ما ذكره الإمام ابن قدامة في مسألة اعتبار قول العلماء مسن غيير المجتهدين في الإجماع، وألها مسألة احتهادية، ومتى اعتبر قول واحد منهم، ثم خالف لم يبق الإجماع حجة قطعية. الترهة في شرح الروضة، 290/1، وقد صرّح في فسصل خاص بأن الإجماع ينقسم إلى مقطوع ومظنون، انظر المصدر السابق، 18/1.

<sup>(3)</sup> تقويم الأدلّة، ص35، وانظر: السرخسي، الأصول، 330/1

مذهبه في أنّه حجّة ظنيّة، يقول: "حاحد الحكم المجمع عليه، لا يُكفّر خلاف البعض الفقهاء" (1).

وعليه فإن الاختلاف الحاصل في حكم منكر الإجماع، راحم إلى تعدد متعلّق الإنكار، فقد يتعلّق بالإجماع باعتباره طريقا في ثبوت الشرع، وقد يتعلّق بالمستجمع عليه وهو مختلف بحسب درجات القطع والظّن، ولما كانت مراتب الإجماع متفاوتة، اختلف حكم إنكاره.

وعليه يمكن القول: إن إقرار الحنفيّة بأن الإجماع مراتب متفاوتة، وبالنظر إلى نصوصهم السّابقة في التصريح بكفر منكر الإجماع، يمكن الحلسوص إلى أن الحكم بالكفر إنما يتعلّق بمنكر الإجماع القطعي الصّريح، كما هو الحال عند الجمهور.

\* \* \*

(1) المحصول، 209/4.

229

ل فيها

مسي قسول

بادا، ثم

**ک**ون

ر ذلك

إجماع

محابة

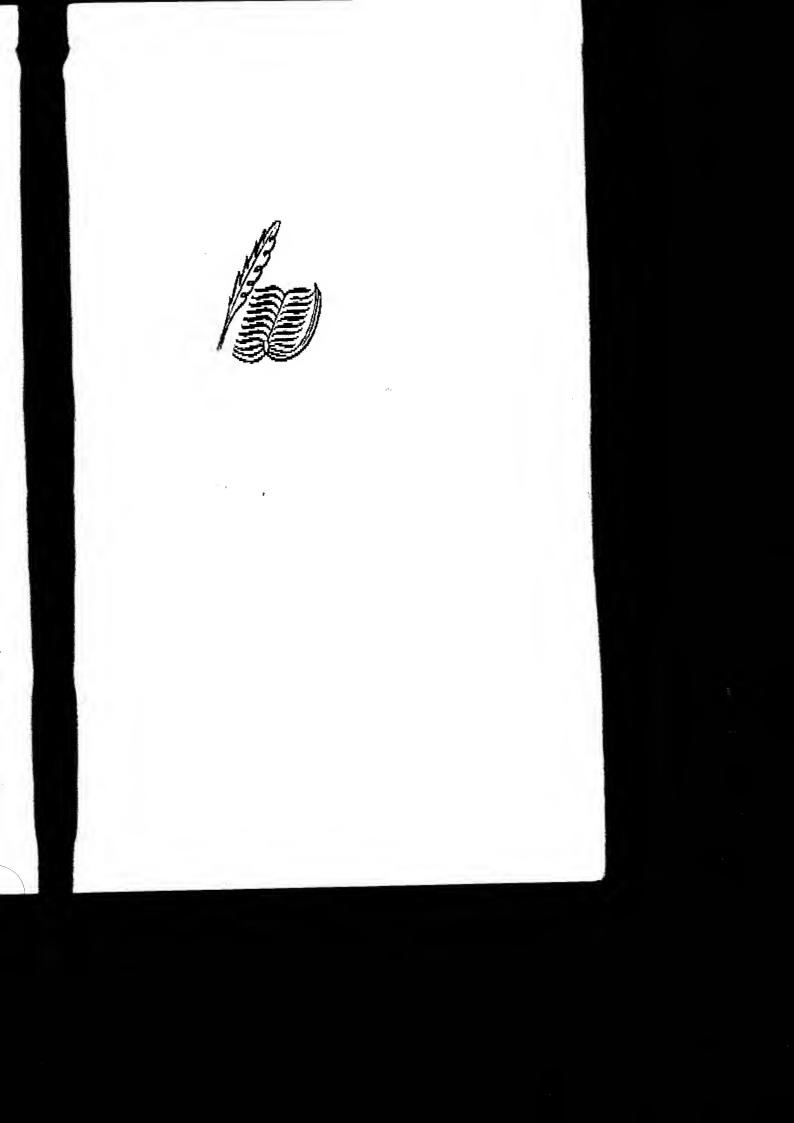
بعسد

سقهم

317/1

س غسير حالف لم

. و مـصل



الفهارس

	ورة النحل	ww
54	89	﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾
	رة الشعراء	سو
50	20	﴿ قَالَ فَعَلَنُهَمْ ٓ إِذَا وَأَنَا مِنَ ٱلضَّالِينَ ﴾
	رة الأحزاب	سور
164	30	وْكِنْسَاءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ ﴾
162	33	إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنصُمُ ﴾

الحلي

- إذا ،

- أنه

- إن ا

- أص

- أنا -

- العل

- فإذا

- مإن

- فرب

- فىن

-کل ه

- كيغ

- لا تر

- لا يُــ

- المدين

- من ق

\* \* \*

## فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
126	- إذا شرب سكرِ
82	- أنه أرسل إلى ُ امرأة ( عن عمر)
56	- إن الله لا يجمع أميتي أو قال
160	- أصحابي كالنجوم
156	- أنا مع ابن أخي ( أبا هريرة)
100	- العلماء ورتَّة الأنبياء:
170	- فإذا رأيتم اختلافا
174	- فإن الشيطان مع الواحد
157	- فر <i>ب</i> حامل فقه
55	- فمن أراد بحبحة الحنّة
82	- كل ذلك لم يكن
40	- كيف تصنع إن عرض لك قضاء
41	- لا ترجعوا بعدي كفّارا
117	- لا يُجمع بين المرأة وعمّتها
179	- المدينة كالكير
55	- من فارق الجماعة
23	- م· لم يُجمع الصباء م: الفح

140	هلا قلت هذا لعمر
154	هل تدري ما مثلك
154	وإياكم ومحدثات الأمور
175	والثلاثة ركب
163	يا أيها الناس إني تركت فيكم
	* * *

حرف

الآمدي

[ت1

الأزمير

الإسفر

[ت8ا

إسماعيز

الإبيجي

[ت6

حرف

الباحي

[ت74

الباقلابي

البخاري

[ت30

البزد**وي** 

[ت82

# فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
	حرف الألف
	الآمدي سيف الدين علي بن محمد بن سلام التعلي
26	[ت631هــ]
131	الأزميري سليمان [ت1102هـ]
	الإسفراييني أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبسراهيم
32	[ت418هــ]
183	إسماعيل بن أبي أُويس أبو عبد الله [ت226هـــ]
	الإيجي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفّار
173	[ت756هـــ]
	حرف الباء
	الباحي سليمان بن خلف بـن سـعد القــرطبي أبــو الوليـــد
15	[ت474هـ_]
10	البَّاقلاني أبو بكر محمد بن الطيُّب بن محمد [ت403هـــ]
	البخاري عبد العزيز بن أحمسد بسن محمسد عسلاء السدين
131	[ت730هــ]
	البزدوي علي بن محمد بن الحسين أبو الحـــسن فخـــر الإســــلام
16	[ت482هــ]

24	البصري أبو الحسين محمد بن علي الطيّب [ت436هــ]
	البيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد أبو سسعيد ناصـــر الـــدين
77	[ت685هـــ]
	حرف الجيم
76	الجُبَّائي عبد السلام بن محمد أبو علي [ت321هــ]
36	الجصَّاص أبو بكر أحمد بن علي الرَّازي [ت370هــــ]
	الجويني عبد الملك بــن عبـــد الله بــن يوســف أبـــو المعـــالي
64	[ت478هـــ]
	حرف الحاء
	ابن الحاجب جمال السدين عثمسان بسن عمسر أبسو عمسرو
68	[ت646هــ]
38	ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد [ت456هـ_]
	حرف الخاء
158	أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز [ت292هــ]
	ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن الأشـــبيلي
188	[ت808هــ]
	ابن خويز منداد محمد بن أحمد بــن عبـــد الله أبـــو عبـــد الله
167	[ت390هـــ]

الرّ از**ي** 

[ت6

الزركة

[ت4

ابن الم

السرح

[ت90

ابن السـ

الشّاطي

الشّوكا,

[ت50

الشيرازي

	حرف الدال
54	الدَّبوسي أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى [ت430هــــ]
	حرف الراء
20	الرَّازي محمد بن عمر بن الحسن التيمي أبو عبد الله فخر السدين
28	[ت606هــ]
	حرف الزاي
	الزركشي محمد بن بمادر بن عبد الله أبو عبد الله بـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
17	[ت794هــ]
	حرف السين
53	ابن السّبكي عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي [ت771هــ]
	السّرخسي محمد بن أحمد بن سهل أبــو بكـــر شمـــس الأئمـــة
43	[ت490هـــ]
	ابن السّمعاني أبو المظفّر منصور بن محمد [ت489هـــ]
25	
	حرف الشين
13	الشَّاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي [ت790هـــ]
	الشُّوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله أبو علي بدر الدين
176	[ت1250هـــ]
	الشّيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي أبو إســـحاق

24	45هـــا
	. ناصــر الــدين
77	
76	[
36	3هـــ]
	ف أبـــو المعـــالي
64	
	ر أبسو عمسرو
68	
38	[45
158	[
	الحسن الأشبيلي
188	***************************************
	له أبــو عبـــد الله
167	

[ت476هــ]
حرف الطاء
الطّبري محمد بن حرير أبو حعفر [ت310هـــ]
الطُّوفي نجم الدين سليمان بن عبد القوي [ت716هـ]
حرف العين
عبد الله بن حابر الأنصاري البياضي
عبد الله بن الزبير بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي [ت23هـــ]
عبيدة بن عمرو السّلماني أبو مسلم [ت72هـــ] 140
ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد المعــــازي [ت543هـــ]
ابن عقيل علي بن محمد أبو الوفاء البغدادي [ت513هـــ]
عيّاض القاضي أبو الفضل بن موسى بن عياض اليحمي 182 [ت544هـ]
الغزالي محمد بن محمد أبسو حامد الطوسسي [ت505هـ]

الفتوح

البقاء

الفراء

[ت8

ابن فو

حرف

ابن قدا

[ت20

القرافي

[ت84

ابن القع

حرأ

الكلوذا

[ت10

	17	حرف الفاء	
		الفتّوحي بن النّجار محمد بن أحمد بن عبد العزيز تقي الدين أبــو البقاء [ت972هـــ]	133
[	123	الفرّاء أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلصف البغدادي	
7 <b>1</b> ھـــ[ــــا	141	[ت458هــ]	11
		ابن فورك محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني [ت406هـــ] 5	135
	145	حرف القاف	
غي [ت23هــ]	145	ابن قدامة موفّق الدين عبد الله بن أحمد بن محمـــد أبـــو محمـــد [ت620هـــ]	18
[	140	القرافي شهاب السدين أحمسد بسن إدريسس أبسو العبساس	10
<b>ي</b> ن <sup>‡</sup> حمد المعــــارفي		[ت684هـــ]	17
	211	ابن القصّار علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن [ت397هـــ]	181
[\$5 <b>13</b>	25	حرف الكاف	
ب_أض اليح_صبي	100	الكلوذاني محفوظ بن أحمد بن الحـــسن بــن أحمـــد البغـــدادي	
••••••	182	[ت510هـــ]	12
<b>عام</b> ـــد الطوســــي			
<del></del>			

الميم	حرف
-------	-----

المروزي إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق [ت 340هـــ]	79
ابن مفلح محمد بن محمد بن مفرج [ت763هـــ]	25
حرف النون	
النظَّام إبراهيم بن سيَّار بن عبَّاد [ت 220هـــ]	29
حرف الهاء	
ابن أبي هريرة الحسن بن الحسين أبّو علي [ت345هـــ]	78

حرف

الآمدي

**শু**। – 1

ابن الأثر

2 - أسا

3 - اللي

أحمد بن

4 - مــ

وإبراهيم **الز** 

أحدمى

5- عم

الأزميرع

6 -حاڅ

الإسنوي

7 - طبة

للدار، ط1:

الفقه لمنلاع

1397مــ

1418مـ

1984م،

\* \* \*

#### فهرس المصادر والمراجع

الألف	حرف
-------	-----

الآمدي سيف الدين علي بن محمد بن سالم التغلبي، [ت 631هــ].
1- الإحكام في أصول الأحكام،تحقيق سيّد الجميلي،ط1، 1404هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1984م، دار الكتاب العربي.
ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد الجزري، [ت 630هـــ].
2 - أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق خليـــل مـــأمون شـــيحا، ط1
1418هـــ 1997م دار المعرفة، بيروت.

3 - اللباب في قذيب الأنساب، دت، مكتبة المثنى، بغداد.

أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيبايي الوائلي، [ت 241هـ].

4- مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقـــسوسي وإبراهيم الزيبق ط2 1420هــ 1999م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أحمد محمد نور سيف.

5 - عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك ورأي الأصوليين، ط1، 1397هـــ -1977م، دار الاعتصام، القاهرة.

### الأزميري سليمان [ت1102هـ].

6 - حاشية الأزميري على مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول في أصــول الفقه لمنلا خسرو، ط2002م، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

## الإسنوي جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن [ت772هـ].

7 - طبقات الشافعية، طبعة منقّحة بإشراف مكتب البحوث والدراسات
 للدار، ط1، 1416هـــ-1996م، دار الفكر، بيروت.

.....[\_\_\$34

ت345هـــ<u>]</u>

79

الألبابي ناصر الدين محمد.

8 - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ط1، 1421هـ -2000م،
 مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

ابن أمير الحاج محمد بن محمد بن محمد الحلبي ت [ت 879هـ].

9- التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، نسخة منقّحة بإشراف مكتب البحوث والدراسات للدار، ط1، 1417هـــ-1996م، دار الفكر، بيروت.

الإيجي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل [ت756هـ].

10 - شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب، مطبوع بمسامش المختصر، راجعه شعبان محمد إسماعيل، ط1403هــــ - 1983م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

#### حرف الباء

الباجي سليمان بن خلف بن سعد القرطبي أبو الوليد، [ت 474هـ]. 11 - إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق عبد المحيد تركي، ط1، 1407هـــ -1986م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الباقلايي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد ت [ت403هـ].

12 - التقريب والإرشاد –الصغير -تحقيق عبد الحميد بن علي أبي زنيـــد، ط2، 1418هـــ -1998م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

البخاري محمد بن إسماعيل بسن إبسراهيم بسن المغسيرة أبسو عبسد الله [ت256هـ].

13

ابن و

بيروت.

**1346** • 14

**1**415

أبو **ال** 

- 15

ابن حز**م**:

البزد

ت**82]** - 16

**1**995

البغدا

- 17

1992م

`

البصر 18 -

العلمية، و

البيهة

- 19

13 - صحيح البخاري، ط1، 1417هـــ-1997م، المكتبة العــصرية، بعروت.

ابن بدران عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدومي الدمشقي [ت 1346هـ].

14 - نزهة الخاطر العاطر شرح روضية النياظر وحنية المنياظر، ط2، 1415هـــ -1995م، دار ابن حزم، بيروت.

أبو البركات عبد السلام ابن تيمية [ت652هـ].

15 - المُسوَّدة في أصول الفقه لآل تيمية، ط1، 1429هـــ -2008م، دار البن حزم، بيروت.

البزدوي على بن محمّد بن الحسين بن عبسد الكسريم فخسر الإسسلام [ت482هـ].

16 - أصول البزدوي هامش كــشف الأســرار، ط2، 1416هــــ- 1995م، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، المقاهرة. البغدادي إسماعيل باشا.

17 - هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآئسار المُسصنّفين، ط1413هــــ-

1992م، دار الكتب العلمية، بيروت.

البصري أبو الحسين محمد بن علي الطيب [ت436هـ].

18 - المعتمد في أصول الفقه، تقديم خليـــل المـــيس، د ت، دار الكتـــب العلمية، بيروت.

البيهقي أبو بكر أحمد بن الحُسين بن علي [ت458هـ].

19 - السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1420هـــــ

وعة، ط1، 1421هـــ -2000م

الحلمي ت [ت 879هــ].

الحامع بسين اصطلاحي الحنفيا البحوث والدراسات للسدار، ط1

ه بن عبد الغفسار أبسو الفسط

لابن الحاجب، مطبـــوع هـــا**ــــ.** 14**03**هـــــــ- 1983م، مكتبـــــ

طمي أبو الوليد، [ت 474هــ]. إن، تحقيق عبد المحيد تركـــي، ط1. مي، بيروت.

بمد ت [ت403هــ].

هيم بسن المغسيرة أبسو عبسد الم

1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.

حرف التاء

الترمذي محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى [ت279هـ]. 20 - سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وفؤاد عبد الباقي، ط1414هـ-. 1994م، دار الفكر، بيروت.

التفتازايي مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين [ت793هـ].

التنبكتي أحمد بابا بن أحمد بن أحمد [ت1032هـ].

22 - نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ط1، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام تقي الدين [ت728هـ]. 23 - مجموع الفتاوى، اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزار وأنور الباز،

ط1، 1418هــ -1997م، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة.

حرف الجيم

الجرجايي السيد الشريف علي بن محمد بن علي [816هـ].

24 - حاشية الجرجاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، مراجعة شعبان محمد إسماعيل، ط1403 - 1983م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

الجصاص أبو بكر بن علي الرازي [ت370هـ].

25 - أصول الجصاص المسمى الفصول في الأصول، ضبط نصوصه وحرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد محمد تامر، ط1، 1420هـــ -2000م، دار الكتب

العلمية، الجو

**2**6 **1**418

27

العمر**ي.** الباز، ب**ي** 

حر

اب*ن* ا 28

**19**83

جاج **2**9

دار الجيإ

الحاكم

30. بن عمر

ابن -

31

الجيل، ب<u>و</u> الحج

العلمية، بيروت.

الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي [ت478هـ].

26 - البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم محمدود الديب، ط4،

1418هـ - 1997م، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

27 - التلخيص في أصول الفقه، تحقيق عبد الله حولم النيبالي، وشبير أحمسد العمري، ط1، 1417هـ -1996م، مكتبة البشائر الإسلامية، مكتبة ابسن الباز، بيروت.

#### حرف الحاء

ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر أبو عمرو [ت646هـ].

28 - مختصر المنتهى، مراجعة شعبان محمـــد إسماعيـــل، ط1403هـــــــ

1983م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي ت 1017هـ

29 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط1413هــ-1992،

دار الجيل، بيروت.

الحاكم النيسابوري محمد بن عبد الله أبو عبد الله [ت405هـــ]

30- المستدرك على الصّحيحين، ضبطه أبو عبد الله عبد السلام بن محمد

بن عمر علوش، ط1، 1418هــ -1998م، دار المعرفة، بيروت.

ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين [ت852هـ].

31 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية، ط1414هـــ -1992م، دار

الجيل، بيروت.

الحجوي محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي.

ــى [ت279هـــ].

فؤاد عبد الباقي، ط1414 🚅

د الدين [ت793هــ].

الإيجي على مختصر المنتهى لابس

140هــــ--1983م، مکب

.[\_\_103

كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس

للام تقي الدين [ت728هــ].

أحاديثها عامر الجزّار وأنور ال**باز** 

اعة والنشر، المنصورة.

ن علي [816هــ].

على مختصر ابن الحاحب، مراح

مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

37دـــ].

في الأصول، ضبط نصوصه وخرّج 1420هـــ-2000م، دار الكتب 32 - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تعليق عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مكتبة دار التراث، القاهرة.

ابن حزم علي بن محمد بن سعيد أبو محمد [ت456هـ].

33 - الإحكام في أصول الأحكام، طبعة منقّحة بإشراف مكتب البحــوث والدراسات للدار، ط1، 1417هـــ -1997م، دار الفكر، بيروت.

حسان بن محمد فلمبان

34 - حبر الواحد، إذا خالف عمل أهل المدينة، ط2، 1423هـــ- 2002م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات المتحدة. حرف الخاء

الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت [ت463هـ].

35 - تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تحقيق عبد القدادر عطا، ط1، 1417هـ -1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.

36 - الفقيه والمتفقّه، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف المعـزازي، ط1، 1417هـ -1997م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

ابن خلكان أحمد بن محمد أبو العباس شمس الدين [ت681هـ].

37 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق إحسان صادق، د ت، دار صادر، بيروت.

حرف الدَّال

الدارقطني الحافظ على بين عمر بين أحمد بين مهدي أبو الحسن[ت385ه].

38 - سنن الدراقطني، تحقيق شعيب الأرنــؤوط، ط1، 1414هـــــــ

**20**04

الدراه 39 -

**1**417

أبو دا

-40

الدبوء

-41

<mark>20</mark>06م

الذهي

<u>-</u>42

**1**417**ـ**ـ

-1 . . .

-43

ت، دار ا

حرف

الرازي

[ت**60**6

-44

ط3، **18** 

الرازي

- 45

تعليق عبد العزيز بن عبـــد

.[\_\_456

: بإشراف مكتب البحــوث نر الفكر، بيروت.

ـة، ط2، 1423هــ-- التراث، الإمارات المتحدة.

ت [ت463هــ].

د القدادر عطدا، ط1، ..

نَ بن يوسـف العـزازي، ملكة العربية السعودية.

ين [ت681هــ].

إحسان صادق، د ت، دار

حمد بن مهدي أبو

وط، ط1، 1414هـــ--

2004م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الدرامي عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل أبو محمد [ت181هـ] 39 - سنن الدارمي، تحقيق فؤاد أحمد زمولي وخالد البسع العلمـي، ط2، 1417هـــ-1997م، دار الكتاب العربي، بيروت.

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي [ت275هـ].

40 - سنن أبي داود، طـ1412هـــ-1992م، دار الجيل، بيروت.

الدبوسي عبد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد [ت430هـ].

41 - تقويم الأدلة في أصول الفقه، تحقيق عدنان العلي، ط1، 1426هـ - 2006م، المكتبة العصرية، بيروت.

الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان [ت748هـ].

42 - سير أعلام النبلاء، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غلامة، ط1،

1417هـــ-1997م، دار الفكر، بيروت.

43 - العبر في خبر من غبر، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بسيوي زغلول د ت، دار الكتب العلمية، بيروت.

### حرف الرّاء

الرازي محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمسي فخسر السدين [ت606هـ].

44- المحصول في علم الأصول، دراسة وتحقيق طه حابر فيّاض العلــواني، ط3، 1418هـــ-1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر.

45 - مختار الصحاح، ط1، 1410هـ -1990م، دار الكتسب العلمية،

بيروت.

ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد زين الدين [ت795ه\_].

46 - الذيل على طبقات الحنابلة، د ت، دار المعرفة، بيروت.

رضا كحالة عمر.

### حرف الزّاي

الزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله بدرالدين [ت794ه\_].

48 - البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره عبد الستار أبو غدّة وراجعه عبد القادر عبد الله العاني، ط2، 1413هـ -1992م، دار الصفوة للطباعة والنشر، القاهرة.

49 - تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تحقيق عبد الله ربيع، سيد عبد العزيز، ط2، 1419هـ -1999 م، المكتبة المكيدة، مكة المكرمة.

## الزركلي خير الدين [ت1396هـ]

50 - الأعلام، قاموس تراحم، ط12، 1417هـــ-1997م، دار العلـــم للملايين، بيروت.

## حرف السين

سانو قطب مصطفى

51 - معجم مصطلحات أصول الفقه، قدّم له وراجعه محمد روّاس قلعجي، ط2، 1423هـــ -2002م، دار الفكر، دمشق.

771]

ابن

**5**2

الطناحي

**53** وعادل أ

والنشرء

ابن ا

54

1401 السنة

·**5**5

الجيل، بيا

السر

-56

دار المعرة

السمه

-57

العلمي**ة ، و** حرف

الشاف

ابن السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي [771هـ].

52 - طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمد محمد الطناحي، ط2، 1413هـــ-1992م، دار هجر للطباعة والنشر، مصر.

53 - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق علي محمـــد معـــوّض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1419هـــ -1999م، عالم الكتـــب للطباعـــة والنشر، بيروت.

ابن السبكي تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي [ت756هـ].

54 - الإبجاج في شرح المنهاج، تحقيق شمعبان محمد إسماعيل، ط1، 1401هـ - 1981م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

السّخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن

55- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط1، 1412هـــ-1992م، دار الجيل، بيروت.

السرخسي محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة [ت483هـ]. 56 - أصول السرخسي، تحقيق رفيق العجم، ط1، 1418هـ -1997م، دار المعرفة، بيروت.

السمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المظفر [ت489هـ] 57 - قواطع الأدلة في الأصول، ط1، 1418هـ -1997م، دار الكتب العلمية، بيروت.

حرف الشين

الشافعي محمد بن إدريس الإمام [ت204هـــ]

[ت795هــ].

لر المعرفة، بيروت.

ب العربية، د ت، دار إحياء

ىدىن [ت794هــ].

ويره عبد الستار أبو غدّة وراجعه --1992م، دار الصفوة للطباعة

الدين السبكي، تحقيق عبد الله 199 م، المكتبة المكية، مكة

141هـ - 1997م، دار العلم

م له وراجعه محمد روّاس قلعجي، - 58 - الرسالة، تحقيق و شرح أحمد محمد شاكر، د ت، المكتبــــة العلميـــة، بروت.

-65

بيروت.

1983ع،

حرف

الطبراق

-67

الطوق

- 68

حرف

ابن عبد

n-69

عبد الر•

70 – ע

الرّوضة الغز

ناشرون، ا**لر** 

عبد الرز

عبد الموجود

1986ئ،

[ت716]

1419مـ

الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي [ت790هـ] 59 - الموافقات في أصول الشريعة، تحقيــق محمـــد عبــــد الله دراز، ط2، 1395هـــ -1975م، دار المعرفة، بيروت.

شعبان محمد إسماعيل.

60 -أصول الفقه تاريخـــه ورجالـــه، ط2، 1419هـــــ -1998م، دار السلام، المكتبة المكية، مكة المكرمة.

61 - دراسات حول الإجماع والقياس، ط1، 1431هــ - 2010م، دار ابن حزم، بيروت.

الشوكاني محمد بسن علمي بسن محمسد بسن عبسد الله أبسو علمي بدرالدين[ت1250هم].

63 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ط1، 1419هـــ 1998م، دار الفكر، بيروت.

ابن أبي شيبة أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي [ت235هـ].

الشيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي أبو إسلحاق [ت476هـ].

اكر، د ت، المكتبـة العلميـة،

رناطي [ت790هــ] ن محمـــد عبـــد الله دراز، ط2،

، 1419هـــ -1998م، دار

1، 1431هــ - 2010م، دار

د بسن عبسد الله أبسو علسي

عنم الأصول، ط1399هــــ-

افتاسع، تحقیق حسین بن عبد الله کر، بیروت.

وفي [ت235هـــ].

ه وصحّحه محمد عبد الــسلام
 تب العلمية، بيروت.

لغيروز آبادي أبسو إسحاق

65 - اللَّمع في أصول الفقه، ط2، 1418هـــ-1997م، دار ابن كثير، بيروت.

66 -التبصرة في أصول الفقه، تحقيق محمد حسن هيتو، ط1، 1403هـــ - 1983م، دار الفكر، دمشق.

#### حرف الطاء

الطبراني الحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم [ت360هـ]. 67 - المعجم الأوسط، تحقيق محمـود الطّحـان، ط1، 1406هـــ- 1986م، مكتبة المعارف، المملكة العربية السعودية.

الطوفي سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري نجهم الدين [ت716هـ].

68 - شرح مختصر الروضة، تجقيق عبد الله بن عبد المحسن التركيي، ط2، 1419هـــ 1998م، مؤسسة الرسالة.

#### حرف العين

ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد أبو عمر [ت463هـ].

69 - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموحود، ط1، 1415هـ -1995م، دار الكتب العلمية، بيروت.

عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله السديس.

70 - المسائل الأصولية المتعلّقة بالأدلّة الشّرعية التي خالف فيها ابن قدامة في الرّوضة الغزالي في المستصفى،ط1، 1426هــ - 2005م، مكتبــة الرّشــد ناشرون، الرياض.

عبد الرزاق أبو بكر بن همام بن نافع الصنعابي [ت211هـ].

71 - مصنّف الآثار، تحقيق أيمن نصر الدين الأزهري، ط1، 1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفتوم

-77

الفراء

-78

ابن فر

- 79

الفيّوم

-80

حرو

القرافي

-81

<del>-</del>82

-83

[ت684]

بيروت.

وعلى محم

الدين الحة

**1414** 

[ت72]

و نزیه **حما** 

- ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمـــد بـــن أحمـــد المعـــارفي [ت543هـــ].

ابن عقيل علي بن محمد بن عقيل الظفري أبو الوفاء [ت510هـ].

73 - الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، 1420هـــ -1999م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن العماد الحنبلي أبو الفلاح عبد الحي [ت1089هـ].

74 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، د ت، دار إحياء التراث العربي، أُ بيروت.

عياض أبو الفضل بن موسى بن عياض اليحصبي [ت544هـ].

75- ترتیب المدارك وتقریب المسالك ضبطه وصحّحه محمد سالم هاشم، ط1، 1428هـــ-1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

حرف الغين

الغزالي محمد بن محمد بن محمد الطوسي أبو حامد [ت505ه\_].

76 - المستصفى في أصول الفقه، تحقيق محمـــد ســــليمان الأشـــقر، ط1، 1417هـــ -1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

حرف الفاء

الفتوحي ابن النجار محمد بن شهاب الدين تقمي المدين أبسو البقماء [ت972هم].

77 - شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير، تحقيق محمد الزحيلسي ونزيه حماد، ط1413هــــ -1993م، مكتبة العبيكان، الرياض.

الفرّاء محمد بن الحسين بن محمد بن خلف أبو يعلى [ت458هـ].

78 - العدّة في أصول الفقه، تحقيق أحمد بن علي سمير المباركي، ط3، 1414هـ -1993م، المملكة العربية السعودية.

ابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم [ت799هـ].

79 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محيي الدين الحنان، ط1، 1417هـ -1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفيّومي أحمد بن محمد بن علي المقرئ [ت770هـ].

80 - المصباح المنبر، تحقيق يوسف الشيخ محمد، للكتبة العصرية، بيروت. حرف القاف

القرافي أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب السدين أبو العباس [ت684هـ].

81 - شرح تنقيح الفصول، ط1، 1418هـــــــ 1997م، دار الفكـــر، يروت.

82-نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق عادل أحمد عبد الموحسود وعلي محمد معوّض، ط3، 1420هـــ -1999م، المكتبة العصرية، بيروت.

83 - الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرّفات القاضي والإمسام،

أزهري، ط1، 1421هـ--

مد بن أحمد المعارفي

, به حسين علي البدري، علّق 1420هــــــ -1999م، دار

الوفاء [ت510هـــ].

بن عبد المحسن التركي، ط1،

.[\_\_\1089

ت، دار إحياء التراث العربي،

ي[ت544هــ].

وصحّحه محمد سالم هاشم، بیروت.

امد [ت505هــ].

- مسليمان الأشقر، ط1،

محمد الح

i - 89

محمد أبو

•i - 90

محمد الج

الإسلامي.

92 -ش

مسلم ۾

4 - 93

ابن م**فا** 

i-94

ابن ا**لمنا** 

- 95

ابن منظ

-96

1408مـ

1993م،

1999ء،

1424هـ

ابن القصار علي بن عمر بن أحمد البغدادي أبو الحسن [ت397هـ]. 84 - مقدّمة في أصول الفقه، تحقيق مصطفى مخدوم، ط1، 1420هـ - 1999م، دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض. والنسخة الثانية بتحقيق محمد بن الحسين السليماني، ط1، 1996م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

حرف الكاف

الكُتبي محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن [ت764هـ].
86 - فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس، د ت، دار صادر، بيروت.

الكلوذايي محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطّاب [ت513هـ] 87 - التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق مفيد محمد أبو عمدّة، ط2: 1421هــــ -2000م، مؤسسة الربّان، بيروت.

حرف الميم

ابن ماجة محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني [ت273هـ]
88 - سنن ابن ماحة، حكم على أحاديثه وعلّق عليها ناصر الدين الألباني: اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، مكتبة المعارف للتوزيع والنشر، الرياض.

محمد الخضري بن مصطفى بن حسن [ت1287هـ]

89 - أصول الفقه، ط1419هـــ -1998م، دار الفكر، بيروت.

محمد أبو زهرة

90 - أصول الفقه، دار الفكر العربي، د ت، القاهرة.

محمد المجاري الأندلسي

91 - برنامج المحاري، تحقيق محمد أبو الأحفان،ط1، 1992م دار الغرب

الإسلامي.

محمد مخلوف بن محمد بن عمر بن قاسم [ت1360هـ]

92-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق عبد الجيد حيالي، ط1،

1424هـــ-2003م، دار الكتب العلمية، بيروت.

مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ودد أبو الحسين القشيري [ت261هـ]

93 - الجامع الصحيح، د ت، دار الجيل، بيروت.

ابن مفلح محمد شمس الدين أبو عبد الله [ت762هـ]

94 - أصول الفقه، تحقيق فهد بن محمد السّدحان، ط1، 1420هــــ

1999م، مكتبة العبيكان، الرياض.

ابن المنذر محمد بن إبراهيم

95 - الإجماع، اعتنى به محمد حــسام بيــضون، ط1ً، 1414هـــــ

1993م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

ابن منظور محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري [ت711هـ]

96 - لسان العرب، نسقه وعلَّق عليه ووضع فهارسه، علي شيري، ط1،

1408هـــ -1988م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

\_\_\_-1995م، دار البـــشائر

بو الحسن [ت397هــ].

ى مخدوم، ط1، 1420هـ-

النسخة الثانية بتحقيق محمد

ب الإسلامي، بيروت.

الفدا [ت879هـ]

ير رمــضان يوســف، ط1،

ن [ت764هــ]،

مسان عباس، د ت، دار صادر،

طاب [ت513هـ]

ق مفيد محمد أبو عمدة، ط2:

\_ 273هـ\_]

علَق عليها ناصر الدين الألباني؛ ،، ط1، مكتبة المعارف للتوزيع ابن النّجار البغدادي محمد بن محمود بن الحسن محب الدّين أبو عبد الله الحافظ ت643هـ

97 - المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاء أبي الحسين الدمياطي، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1417هـــ-1997م، دار الكتب العلمية، بيروت. ابن النديم الورَّاق أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب

98 - الفهرست، تحقيق رضا تحدّد المازنداراني، ط3، 1988م، دار المسسرة، بيروت.

#### النسائي أحمد بن شعيب بن على أبو عبد الرحمن [ت215هـ]

99 - سنن النسائي، تعليق محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

ابن نظام الدين عبد العلي محمد الأنصاري الهندي [ت1225هـ]

100 - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ط1، 1418هـــ-1998م، دار إحياء التراث العربي.

#### حرف الهاء

الهيشمي نورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان [ت807هـ]

101 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت.

#### حرف الياء

أبو يعلى أحمد بن علي بن المتنى التميمي [ت307هـــ]

102 - مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، ط1، 1412هـــ-1992م، دار الثقافة العربية، دمشق.

المبحث ا**لا** تعریف ا**لدا** 

الدليل و الأ

وجود ا**لدل** 

تقسيم ا**لأد** 

منهج ا**لأص** 

موقع الإجم نشأة فكرة

التأليف في

المبحث ا

تعريف الإ

إمكان الإح

إمكان التص

إمكان الاط

التحقيق في

حجيّة الإح

مذاهب الأ

مذاهب الأ

مذهب للتأ

## فهرس الموضوعات

7	المبحث التمهيدي: الأدلَّة الكليَّة وموقع الإجماع منها
10	
11	تعريف الدليل الدليل والأمارة
12	وحود الدليل وانتفاؤه
13	تقسيم الأدَّلَةُ الكلية
15	منهج الأصوليين في عرض الأدلَّة الكليَّة
18	موقع الإحماع من باب الأدلّة
19	نشأة فكرة الإجماع
20	التأليف في موضوع الإجماع
21	المبحث الأول: الإجماع: حقيقته، إمكانه، حجيّته
23	تعريف الإجماع لغة واصطلاحا
30	إمكان الإجماع
31	إمكان التّصوّر والوقوع
33	إمكان الاطلاع على الإجماع
35	التحقيق في مذهب الإمام أحمد
36	حجيّة الإجماع
36	مذاهب الأصوليين في مسلك إثبات حجيّة الإجماع
37	مذاهب الأصوليين في حجيّة الإجماع
38	مذهب المنكرين

من محب الدّين أبو عبد الله الحافظ

الحسين الدمياطي، دراسة وتحقيق 19م، دار الكتب العلمية، بيروت. ، ط3، 1988م، دار المسسرة، ن [ت215هــ] لأنبابي، اعتنى به أبو عبيدة مشهور فتوزيع، الرياض. ىي [ت1225ھــ] **طْ1**، 1418هــ -1998م، دار [ت807هـــ]

د عبد القادر أحمد عطا، ط1،

[\_\_430 ، منيم أسد، ط1، 1412هـ--

40	دلة المنكرين
42	مناقشة الجمهور لأدلَّة المنكرين
44	دلَّة الجمهور من القرآن
48	مناقشة المنكرين لأدلَّة الجمهور من القرآن
51	ردٌ الجمهور
55	دلَّة الجمهور من السنّة
58	نناقشة المنكرين لأدلَّة الجمهور من السنَّة
60	دّ الجمهور
60	لتّمسّك بالتّواتر المعنوي
63	تتمستك باستقرار العادة
65	ليل الجمهور من المعقول
67	لـذاهب الأصوليين في القول بقطعيّة أو ظنيّة الإجماع
67	ذهب الجمهور
69	ذهب الإمام الرّازي
71	لبحث الثاني: أنواع الإجماع
73	إجماع الصّريح
73	إجماع السَّكوتي
73	سروط الإجماع السَّكوتي
75	ذاهب الأصوليين في حجيّة الإجماع السّكوتي
78	لَّهَ المذاهب في حجيَّة الإجماع السَّكوتي
86	ناقشة أدلَّة المذاهب والرَّدود عليها

المبحث

اعتسار اا

أدلَّة المنذ

أدلَّة الج

أدلَّة الإ

ِ اعتبار ،

مذاهب

أدلّة الملة

اعتبار ة

مذاهب

اعتبار ة

المبحد

الشرط

هڻ يش

مذاهب

مناق**شة** 

هل يُث

مذاهب

مناقش**ة** 

93	المبحث الثالث: هيئة المجمعين
95	اعتبار العوامّ في الإحماع
100	أدلَّة المذاهب في المسألة
100	أدلَّة الجمهور
101	أدلَّة الإمام الآمدي
103	اعتبار قول المحتهد الفاسق
104	مذاهب الأصوليين في المسألة
105	أدلّة المذاهب
107	اعتبار قول الأصولي غير الفقيه ِ
109	مذاهب الأصوليين في المسألة
111	عتبار قول الفقيه غير الأصولي
115	المبحث الرابع: شروط الإجماع
117	الشرط الأوَّل: وحود المستند
118	هل يشترط وحود المستند في انعقاد الإجماع؟
118	مذاهب الأصوليين في المسألة وأدنَّتهم
120	مناقشة الجمهور لأدلَّة المخالفين
122	هل يُشترط في المستند أن يكون قطعيًا؟
122	مذاهب الأصوليين وأدلَّتهم في المسألة
127	مناقشة الجمهور لأدلَّه المخالفين

12	
14	
<del>1</del> 8	
51	
55	
58	
60	
60	
63	
<del>3</del> 5	
67	
67	
69	
71	
73	
73	
73	
75	
78	
86	4

131	الشرط الثاني. انقراض العصر
133	مذاهب الأصوليين في المسألة
137	أدلَّة المذاهب.
144	مناقشة الأدلّة والرّدود
149	الشرط الثالث: الكليّة.
149	-إجماع الصحابة وحدهم دون التابعين
151	مذاهب الأصوليين في المسألة وأدلَّتهم.
155	ىناقشة الجمهور لأدلَّة المخالفين
157	-إجماع الخلفاء الراشدين
159	دَّلَة القائلين بحجيَّة إحجماع الحلفاء الراشدين
159	دَلَّةَ الجَمهور
162	إجماع أهل البيت.
162	دُّلَّة الْقَائِلَين بحجيَّة إجماع أهل البيت
163	لَّة الجمهور وردَّهم لأدلَّة مخالفيهم
165	إجماع الأكثر
166	ذاهب الأصوليين في المسألة
168	لَّة المذاهبِ
173	اقشة الجمهور لأدلَّة المخالفين
177	إجماع أهل المدينة

إجماع أ

أدَّلة الج

إجماع أ

حجية إ

الشرط

شرط ا

مذاهب

شرط ا**ا** 

مذاهب

المبحث

-الإجما

مذاهب

الصورة

الصورة

-ן-גוני

مذاهب

-التفريق

مذاهب

المبحث

مذهب ا

178	إجماع أهل المدينة كما تناوله الجمهور
179	أَدَّلَة الجمهور في ردَّ حجيَّة إجماع أهل المدينة
181	إجماع أهل المدينة كما تناوله المالكيّة
182	حجيّة إجماع أهل المدينة عند المالكيّة
189	الشرط الرابع: تحقّق التواتر
189	شرط التّواتر في المجمعين
190	مذاهب الأصوليين وأدلَّتهم في المسألة
193	شرط التّواتر في نقل الإجماع
193	مذاهب الأصوليين وأدلَّتهم في المسألة
199	المبحث الخامس: مسائل الإجماع الضّمني
201	-الإجماع بعد سبق الخلاف
202	مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة
202	الصورة الأولى
206	الصورة الثانية
	اعبوره الله ليد.
210	
<ul><li>210</li><li>212</li></ul>	-إحداث قول حديد
	-إحداث قول حديد مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة
212	-إحداث قول حديد
212 217	-إحداث قول حديد مذاهب الأصوليين وأدلّتهم في المسألة

131	
133	
137	
144	
149	
149	
151	
155	
157	
159	
159	••••••
162	
162	
163	
165	
166	
168	
173	••••
177	

225	مذهب الجمهور وأدلَّتهم
226	الفهارسا
233	فهرس الآيات
235	فهرس الأحاديث والآثار
237	فهرس الأعلام
243	فهرس المصادر والمراجع
259	فهرس الموضوعات



حي محمد برانسي - قطعة (85) رويبة - الجزائر

الفاكس. 10 47 85 021

الماتف: 15 47 85 021

administration@darelwaai.com البريد الإلكتروني: البريد الإلكتروني: Igerianbooks.com www.darelwaai.com

algerianbooks.com



خاص بهنندیان الکننب الهمهوی:

WWW. PDFBOOKS. NET